

التمويل والتنمية

يونيو ٢٠١٣ - السعر ٨ دولارات

نساء عاملات

كريستين لاغارد تعلن التحدي

لمحة عن شخصية كارمن راينهارت

سرقة عسل القيقب

تحقيقات

عالم المرأة

٨ نساء عاملات

الحد من التفاوت بين الجنسين لا يُترجم إلى تساوي في الفرص
جانيت ستوتسكي

١٠ اختلاف الرأي

آراء خبراء الاقتصاد الأمريكيين تختلف باختلاف نوع الجنس، مما له انعكاسات محتملة على صنع السياسات الوطنية
آن ماري ماي

١٢ نساء في وضع المسؤولية

تشير تجربة أجريت على مستوى السياسات في الهند إلى أن تعيين نساء في مناصب قيادية في السلطة يمكن أن يحدث تغييرات هائلة في التوجهات العامة
روهيني باندي وبيتيا توبالوفا

١٦ هل تفتتح الزهور؟

العمل في الأنشطة مرتفعة العائد هو الممر إلى التمكين الاقتصادي للنساء في إفريقيا
مارك بلاكين وماري هالوارد-در ايمير

٢٠ الروابط في وول ستريت

هل يتم تقييم المحللين والمحلات على أساس معايير مختلفة؟
ليلي فانغ

٢٢ كلام صريح: تحدي الاختلاف

زيادة عدد النساء العاملات يعني أخبارا طيبة للاقتصاد العالمي
كريستين لاغارد

٢٤ أسرار نجاحهن

خمس قائدات يروين قصص تقدمهن
نيكول بريينز-كيماني، غلين غوتسليغ، لايجا غوي، يوسون لي، مورين بيرك

٢٨ تأمل معي: المساواة في المعاملة

إغلاق الفجوة بين الجنسين من شأنه أن يعطي دفعة للنمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
ناتالي راميريز-جومينا

وفي هذا العدد أيضا

٣٠ الموجة القادمة

مستثمرو القطاع الخاص من اقتصادات الأسواق الصاعدة يستثمرون أموالهم بصفة متزايدة في الخارج
جي أندرو كاروليني، وديفيد إنجي، وإسوار براساد

٣٤ نهاية العمالة الرخيصة

يتوقع أن يتراجع عدد السكان الصينيين في سن العمل مع تداعي انعكاسات كبيرة على الصين وبقية العالم
ميتالي داس وبابا ندياي

٣٨ بنوك تحت الضغط

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيّم قدرة البنوك بمحاكاة أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة
هيروكو أورا وليليانا شوماخر



نموذج أم كانت

كلية نازاريت (الناصرية) بمثابة بيتي الثاني. فقضيت في طفولتي أمسيات لا تحصى أجوب أروقة كلية العلوم الإنسانية الصغيرة في مدينة روتشستر بولاية نيويورك، حيث كانت أمي تعمل رئيساً لمكتب الدراسات العليا والتعليم المستمر.

كان معظم طلابها يعملون في الفترة الصباحية، ويحضرون للدراسة في المساء. وبالنسبة لها، كان ذلك يعني البقاء لساعات متأخرة في العمل — ويعني تحقيق التوازن بين مسؤوليات معقدة: كانت تخرج إلى عملها كل صباح كرئيسة لموظفي المكتب، وتترك كل ما في يديها في الساعة الثالثة بعد الظهر، وتسرع إلى المنزل لتحضير طعام العشاء لأسرتها، ثم تعود إلى العمل في حوالي الساعة الخامسة مساءً — بينما تصطحبني معها — لإدارة عمل المكتب حتى انتهاء الفصول الدراسية المسائية. وتخلد إلى النوم في نهاية اليوم لتعيد الكرة في صبيحة اليوم التالي. وكان هذا منوال حياتي في طفولتي.

تفكرت ملياً في تلك الأيام الخوالي بينما نحن نعد المقالات الخاصة عن النساء العاملات في هذا الإصدار من «مجلة التمويل والتنمية» — عن نموذجها، وعن كثير من النساء اللاتي يشاركنها أو لا يشاركنها تجربتها.

وإذا كان هناك موضوع رئيسي يصف هذا العدد، فهو تنوع تجارب المرأة العاملة في مختلف أنحاء العالم.

وخلال فترة وجيزة نسبياً شهد العالم تقدماً هائلاً في مشاركة المرأة في القوى العاملة. فالنساء يعملن في جميع المجالات ويمارسن كل المهن، والمرأة هي إحدى القوى الدافعة في كثير من الاقتصادات. وفي الوقت ذاته، وكما تشير السيدة كريستين لاغار مدير عام صندوق النقد الدولي في باب «كلام صريح»، على مدار العقد الماضي تسمرت مشاركة المرأة في القوى العاملة عند نفس المستوى، وستأخر المرأة عن مواكبة الرجل في كثير من المجالات، وخاصة في العالم النامي. والأكثر من ذلك، ففي بعض الأماكن، أحرما يطراً على ذهن المرأة هو معدلات مشاركتها في سوق العمل: الأمان والصحة والتعليم — هذه هي الشواغل التي تأتي أولاً.

ونبدأ تناولنا لموضوع المرأة العاملة باستعراض عام تقوم به جانيت ستوتسكي الخبيرة الاقتصادية في صندوق النقد الدولي، التي توصلت في بحث تمهيدي عام ٢٠٠٦ عن نوع الجنس والسياسة الاقتصادية الكلية إلى أن تحسن المساواة بين الجنسين يمكن أن يعزز النمو.

ونورد بعد استعراضها العام أربعة مقالات، يعرض كل مقال منها رؤية مختلفة لهذا الموضوع المعقد: بدءاً من اختلاف تصورات المحللين والمحللات لما يجري في وول ستريت مروراً بالتأثير الناتج عن تخصيص الهند ثلاث مقاعد مجالس القرى للنساء، وحتى تزايد إقدام النساء الإفريقيات على قيادة المشروعات. وتختتم هذه المجموعة بمقال عن ارتفاع نسبة النساء العاملات في مهنة الاقتصاد وكيف بدأ يبدل آراء أصحاب المهنة في مجموعة متنوعة من قضايا السياسات.

وفي هذا العدد أيضاً، نتناول تغير أوضاع سوق العمل في الصين، والتدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة من اقتصادات الأسواق الصاعدة، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الجهاز المصرفي، وظهور مقترضين من أسواق رأس المال الدولية في إفريقيا جنوب الصحراء. ونعرض كذلك لمحة عن حياة خبيرة الاقتصاد كارمن راينهارت، التي أمت بها مؤخرًا عاصفة من انتقادات الإعلام بسبب البحث الذي أجرته عام ٢٠١٢ مع كينيث روغوف عن الدين والنمو.

وباختصار، يقدم هذا العدد مزيجاً من الموضوعات، اقتضى جمعها جهداً لتحقيق التوازن فيما بينها وهو ما أتوقع أن يحظى بتقدير أمي — وتقدير كثيرات من النساء غيرها.

جيفري هيدن
رئيس التحرير

حذر أم إسراف

قاعدة بيانات جديدة تتيح استعراض قرنين من نجاح البلدان في إدارة ديونها

بأولو مورو ورافاييل روميو وآرييل بايندر وأسد زمان

الذهب السائل

ما الذي تقوله لنا سرقة لعسل القيقب بقيمة ٨١ مليون دولار عن اقتصاديات إدارة المعروض

جاكلين ديلاوربييه

الاقتراض الأول

هناك عدد متزايد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يحصل على التمويل من أسواق رأس المال الدولية

أما دو سي

أبواب ثابتة

باختصار

شخصيات اقتصادية

حل ألغاز التاريخ

جيمس رو جونبور يقدم لمحة عن شخصية كارمن راينهارت التي تركز على الحقائق والتاريخ

عودة إلى الأسس

ما هو نظام الظل المصرفي؟

كثير من المؤسسات المالية التي تتصرف كالبنوك لا تخضع للرقابة التي تخضع لها البنوك

لورا كودريس

استعراض الكتب

برج بازل: التاريخ المبهم للبنك الغامض الذي يدير شؤون العالم

آدم لوبور

قصة أهل بلدي: إدواردو نيسي

ما أهمية النمو: دور النمو الاقتصادي في تخفيض الفقر في الهند والدروس المفيدة للبلدان النامية الأخرى

جاديش باغواتي وأرفيند باناغاريا

الرسوم التوضيحية: p. 10, Michelle Martin/IMF; p. 28, Seemeen Hashem/IMF; p. 29, Seemeen Hashem/IMF; p. 30, Randy Lyhus/IMF; p. 38, Seemeen Hashem/IMF; p. 44, Randy Lyhus/IMF.

الصور الفوتوغرافية: Cover, Zhang Jiang Tao/Redlink/Corbis; p. 2, TPG/Top Photo/Corbis, iStockphoto.com; p. 3, Keith Levit/Design Pics/Corbis; p. 4, Stephen Jaffe/IMF; pp. 8—9, Image Source/Corbis, Sanjit Das/Panos, Jetta Productions/Blend Images/Corbis, Steve Hix/Somos Images/Corbis, Michael Prince/Corbis, Sollina Images/Blend Images/Corbis, JLP/ Jose L. Pelaez/Corbis, Doug Berry/Blend Images/Corbis; p. 12, AP Photo/ Mukhtar Khan; p. 16, Antony Njuguna/Reuters/Corbis; p. 20, Tetra Images/Newscom; p. 22, Stephen Jaffe/IMF; p. 24, Petrobas; p. 25, Oxfam GB, Helen Jones Photography; p. 26, Seihon Cho; p. 27, Xerox Corporation; p. 34, Imaginechina/Corbis; p. 48, iStockphoto.com; p. 49, Evans Caglaga/ Dallas Morning News/Corbis; p. 50, Francis Vachon Photography, Philippe Renault/Hemis/Corbis; p. 52, Roger de la Harpe/Corbis; pp. 55—57, Michael Spilotro/IMF.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd



صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

ولكن برغم أن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية، فعولمة الاقتصاد اليوم تعني أنه ليس ثمة بلد يعمل بمفرده. وقال «إن الإجراءات التي يتخذها بلد واحد أو شركة واحدة قد تؤثر على الأمن الغذائي للأطراف الأخرى»، بينما الصراعات يمكن أن تفضي إلى عدم استقرار البلدان والمناطق المجاورة. وأكد أن السياسات العامة ينبغي كذلك أن توفر الفرص أمام أكثر الفئات المحرومة، بمن فيهم أولئك الذين ينتجون الحد الأدنى للكفاف وصغار المنتجين، والمرأة، والشباب، والشعوب الأصلية.

تمويل النمو

نشر بنك التنمية الإفريقي كتابا جديدا يبحث كيف يمكن أن تؤدي أساليب التمويل المهيكل إلى تعبئة رأس المال المحلي الإفريقي لدعم مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وأعلن تشارلز بوما، نائب رئيس بنك التنمية الإفريقي لشؤون التمويل، عن صدور هذا الكتاب رسميا وعنوانه «التمويل المهيكل: شروط سندات مشروعات البنية التحتية في الأسواق الإفريقية» (*Structured Finance: Conditions for Infrastructure Project Bonds in African Markets*).

وذكر بوما أن «الأسواق الرأسمالية المحلية السليمة عنصر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية في البلدان الإفريقية». ولهذا السبب، سعى بنك التنمية الإفريقي على مدى السنوات القليلة الماضية إلى اتخاذ مبادرات تساعد على زيادة طاقة الأسواق الرأسمالية المحلية، وتمكين إفريقيا من الاستفادة من مزيد من التمويل بعيد المدى لتنمية البنية التحتية.

وقال بوما «يصدر هذا التقرير في الوقت المناسب تماما نظرا للحاجة الملحة إلى زيادة التمويل بصورة هائلة لمعالجة العجز الكبير والمتزايد في البنية التحتية في إفريقيا». لقد أخذت البلدان الإفريقية تحقق نموا بمعدلات فاقت ٥٪، حيث تضم القارة ٧ من بين أسرع ١٠ بلدان نموا في العالم. الأمر الذي أدى إلى نمو الطبقة المتوسطة واتساع القطاع المالي. ويستفيض التقرير في تناول أمثلة من أسواق صاعدة أخرى، مثل البرازيل وشيلي وماليزيا وبيرو، تستخدم سندات المشروعات لتحفيز اهتمام المستثمرين بمشروعات البنية التحتية. ومن شأن هذه الأمثلة أن تكون بمثابة نموذج قياسي تسترشد به البلدان الإفريقية في تطوير أسواقها.



مشروع بناء في مقاطعة جيانغسو الصينية

عالم المواد

تفوقت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سائر أنحاء العالم في استهلاكها للمواد وستظل تهيمن على تدفقات المواد في العالم وفقا لتقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إبريل.

ويقول التقرير بعنوان «الاتجاهات الأخيرة لتدفق المواد وإنتاجية الموارد في آسيا والمحيط الهادئ» (*Recent Trends in Material Flows and Resource Productivity in Asia and the Pacific*) إن المعدل الحالي لاستغلال قاعدة موارد آسيا والمحيط الهادئ لم يعد يكفي لمساندة الاقتصادات سريعة النمو وأنماط المعيشة المتغيرة في المنطقة. فخلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٨، ارتفع استهلاك المعادن المستخدمة في البناء بمقدار ١٣,٤ مرة، والمعادن الخام والمعادن الصناعية ٨,٦ مرة، والوقود الأحفوري ٥,٤ مرة والكتلة الحيوية ٢,٧ مرة.

ويلقي التقرير الضوء على «الكثافة المادية» في المنطقة — أي استهلاك المواد لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي — كمصدر قلق أكثر خطورة، لأنه سيزيد الضغط على البيئة ويتجاوز معدل النمو السريع في المنطقة. وفي الوقت الحاضر، تزيد الكثافة المادية في آسيا والمحيط الهادئ بمقدار ثلاثة أضعاف عن بقية العالم. ويذكر التقرير أن الترف المتزايد — وليس النمو السكاني — هو الآن أهم الدوافع وراء الضغوط البيئية الناشئة من استخراج الموارد في المنطقة.

الحرب على الجوع

صرح مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في اجتماع رفيع المستوى عقد في شهر إبريل بأن الحكومات هي المسؤول الأول عن توفير الأمن الغذائي لمواطنيها، وأن العمل في هذا المجال يكتسب أهمية بالغة.

وذكر خوسيه غرازيانون دا سيلفا في هذا الاجتماع أن «الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة دفعتنا إلى الأمام. ولكن في ظل استمرار معاناة ٨٧٠ مليون نسمة من الجوع، لا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه في الحرب على انعدام الأمن الغذائي»، وكان هدف الاجتماع هو مناقشة رؤية الأمم المتحدة لوضع استراتيجية مكافحة الجوع في العالم متى انتهت المدة المقررة للأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٥.

وذكر أن «الرد الوحيد الفعال على انعدام الأمن الغذائي هو الالتزام السياسي على المستوى الوطني» وأضاف أن موقف العالم إزاء الجوع قد تغير بشكل جذري.



مناسبات في عام ٢٠١٣

١٧-١٨ يونيو، فيرماناغ، المملكة المتحدة
قمة مجموعة الثمانية

٥-٦ سبتمبر، سان بطرسبورغ، روسيا
قمة مجموعة العشرين

٢٥-٢٧ سبتمبر، سوبوت، بولندا
المنتدى الأوروبي للأفكار الجديدة

١١-١٣ أكتوبر، واشنطن العاصمة
الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

١٨-١٩ أكتوبر، مدينة بنما، بنما
القمة الأيبيرية- الأمريكية

٧-٨ نوفمبر، واشنطن العاصمة
مؤتمر جاك بولاك السنوي الرابع عشر للبحوث في صندوق النقد الدولي

١٣-١٤ نوفمبر، أمستردام، هولندا
قمة التقاعد العالمية

تدفقات نقدية منتظمة



سجلت تحويلات العاملين في الخارج إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق عليه، وفقا لما جاء في آخر التقارير عن تحويلات العاملين أعدته صندوق الاستثمار متعدد الأطراف (MIF)، أحد أجنحة مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

ويذكر التقرير بعنوان «تحويلات العاملين إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي في ٢٠١٢: تباين السلوك بين المناطق الفرعية» (Remittances to Latin America and the Caribbean in 2012: Differing Behavior among Sub-regions) أن المنطقة تلقت ما مجموعه ٦١,٣ مليار دولار كتحويلات من العاملين في الخارج العام الماضي. ويشير التقرير إلى أن هذا المبلغ يمثل ارتفاعا على أساس سنوي مقارن وقدره ٣٠٠ مليون دولار، أي ارتفاعا نسبته ٠,٦٪ منذ ٢٠١١. وبعد أن سجلت تحويلات العاملين في الخارج ارتفاعا تاريخيا وصل إلى ٦٥ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠٠٨، وشهدت هبوطا بنسبة ٥١٪ نتيجة للأزمة المالية في ٢٠٠٩، استقرت تحويلات الأموال إلى المنطقة.

طلاب في مدينة غواتيمالا، غواتيمالا، حيث تساعد تحويلات العاملين في الخارج على دعم التعليم.

وتظل تدفقات تحويلات العاملين في الخارج تمثل مصدرا مهما للتدفقات الأجنبية الداخلة في كثير من بلدان المنطقة، وتشكل أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عدة بلدان منها السلفادور وغواتيمالا وغيانا وهايتي وهندوراس وجاميكا ونيكاراغوا. كذلك تمثل هذه التدفقات مصدرا مهما لدخل ملايين الأسر في المنطقة التي تستخدم التحويلات في سد احتياجاتها الأساسية وتستثمرها في التعليم والصحة والإسكان والأعمال الصغيرة.

وقالت نانسي لي، مدير عام صندوق الاستثمار متعدد الأطراف «يتضح من أحدث البيانات أن المهاجرين يواصلون تقديم مساندة مالية بالغة الأهمية لملايين الأسر عبر المنطقة». وأضافت «إن تأثير تحويلات العاملين على التنمية يمكن أن يكون أكبر بكثير إذا أتاحت للأسر فرصة اختيار ادخار بعض هذه التدفقات بدلا من تحويلها بالكامل إلى نقدية لدى تلقيها».



COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2014–2015 program begins in July of 2014. Applications are due by January 5, 2014.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

حل الغاز التاريخ

جيمس رو جونيور يقدم لمحة عن شخصية
كارمن راينهات التي تركز على الحقائق
والتاريخ



هارفارد، حيث تشغل منصب أستاذ كرسي «مينوس زومباناكيس» في النظام المالي الدولي. وخلال الأربع سنوات التي عملت فيها مع بنك الاستثمار «بير ستيرنز»، الذي لم يعد له وجود الآن، بدأ اهتمامها بالقضايا التي سادت بحوثها وهي الأزمات المصرفية والمالية وأثارها المتتابة (العدوى)، والتدفقات الرأسمالية، ومؤشرات الدورات الاقتصادية في العالم، والدين (السيادي والخاص). وبعد مضي ما لا يزيد عن ستة شهور على التحاق كارمن راينهات بالعمل في «بير ستيرنز» عام ١٩٨٢ توقفت المكسيك عن سداد ديونها الخارجية الضخمة. «ويا لها من تجربة مفيدة، حيث كنت أعمل في الأسواق المالية وأرى الآثار المتتابة، كانتقال العدوى، والتأثير الواقع على البنوك، والتقلب... لقد تركت بصمة حقيقية في كل القضايا التي استرعت اهتمامي لاحقاً.» ومسار راينهات ليس مطروقا أو مألوفاً لخبراء الاقتصاد. ففي مهنة يهيمن عليها أصحاب النظريات وبُناة النماذج الاقتصادية، تركت راينهات بصماتها بالبحث عن البيانات وسبر أغوارها وتنظيمها.

ولكنها لم تسلم من عاصفة انتقادات ألمت بها مؤخرا جراء الأسلوب الذي انتهجته هي وشريكها كينيث روغوف في تناول البيانات في بحث توصلوا فيه إلى نتيجة تفيد بأن نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي إذا تجاوزت ٠٩٪، تبدأ في التحول إلى عبء على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وكان خبراء الاقتصاد قد ناقشوا هذه النتيجة منذ المرة الأولى التي قُدم فيها البحث في مطلع عام ٢٠١٢. ولكن بعد أن قال عدة خبراء اقتصاد من جامعة ماساتشوستس في

كانت كلية ميامي ديد قدمت برنامجا دراسيا متخصصا في تصميم الأزياء ربما لم تكن كارمن راينهات قد أصبحت خبيرة في الاقتصاد أبدا.

لو

وبدلا من التصميم، اتجهت كارمن راينهات إلى دراسة تسويق الأزياء — وهي أكثر خبرات الاقتصاد ذات الأقوال المأثورة في العالم كما أنها شاركت في تأليف واحد من أهم كتب الاقتصاد في العقد الماضي.

«إنني أحب الفن كثيرا، وأحب الرسم كذلك. وقلت لنفسني في ذلك الوقت أنني بالفعل لم ألتحق بالكلية المناسبة لأصبح مصممة أزياء. إذن، سأرى ما إذا كنت سأحب تسويق الأزياء.» ولكنها لم تفعل.

«إن مادة تسويق الأزياء تعلمك كيف تصبح مشتر. وليس لها في الواقع علاقة تُذكر بأي نوع من أنواع تصميم الأزياء... أي بالجانب الفني له.» وكانت على قناعة بسوء اختيارها.

ولكن منهج التسويق استلزم دراستها لمادة علم الاقتصاد. وقام أستاذها وهو «ماركسي قديم شديد الحماس» بالجمع بين مرجع عادي ونقد دوغلاس داود للرأسمالية الأمريكية في الحلم الملتوي (*The Twisted Dream*). وتقول «وانجذبت لهذه الفكرة كثيرا... ولم أقرر وقتها أن أصبح خبيرة في الاقتصاد.» وإنما قررت دراسة المزيد من مساقات علم الاقتصاد لأرى ما إذا كنت سأحب هذه المادة. وقد فعلت.» ومن هنا بدأت رحلة صعود كارمن راينهات في مهنة الاقتصاد، عملت خلالها في وول ستريت وصندوق النقد الدولي والدوائر الأكاديمية — ومنها جامعة ميريلاند وموطنها الحالي، كلية كينيدي في جامعة

شهر إبريل الماضي إنهم توصلوا إلى وجود أخطاء حسابية ومنهجية وإلى حالات سهو «اختياري»، عن البيانات، تحول الخلاف الأكاديمي إلى جدال عام.

وأقرت راينهارت وكذلك روجوف بوجود خطأ في الحساب لكنهما قالا إنه لم يؤثر على النتائج الكلية التي توصلوا إليها. وذكر أن الانتقادات الأخرى غير دقيقة وأن النتائج التي استخلصها راسخة.

الخروج عن المألوف

كارمن راينهارت صاحبة تاريخ طويل في الخروج عن المألوف. وجاء أول أبحاثها المعروفة في عام ١٩٩٣ — مع اثنين من زملائها خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي غيرمو كالفو وليوناردو ليدرمان — متشككا في الاعتقاد السائد في صندوق النقد الدولي وأماكن أخرى بأن رأس المال كان يتدفق إلى بلدان أمريكا اللاتينية بسبب سياساتها الاقتصادية الجيدة. وبدلا من ذلك، افترض هؤلاء الاقتصاديون وجود عوامل خارجية — ومنها البيئة العالمية المواتية وانخفاض أسعار الفائدة — هي التي حفزت تدفق الاستثمارات التي كان من شأنها أن تتوقف بسرعة شديدة إذا تغيرت الأوضاع. وتقول راينهارت إنهم لو كانوا قد نظروا إلى آسيا، لرأوا نفس القضايا. وكان ثلاثتهم على حق، فالأوضاع الخارجية تغيرت، وبدءا بالمكسيك في عام ١٩٩٤، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة — بما فيها آسيا في عام ١٩٩٧، وروسيا في ١٩٩٨، والأرجنتين في ٢٠٠١ — حالات من «التوقف المفاجئ» في التدفقات الرأسمالية.

وبعد مرور عدة سنوات أعربت كارمن راينهارت وزميلتها خبيرة الاقتصاد غراسيلا كامينسكي عن شكوكهما في الاعتقاد السائد بأن القناة الرئيسية لانتشار الأزمات من بلد إلى آخر هي الروابط التجارية. وبدلا من ذلك، فقد توصلتا إلى أن جذور العدوى ممتدة في قنوات مالية لم تكن تحظى حينئذ إلا بقدر يسير من الدراسة.

وكما قال كالفو، الذي يعمل حاليا في جامعة كولومبيا وهو واحد من أوائل واضعي النظريات في هذه المهنة، «إن كارمن لا تسيّر على النهج التقليدي لخبير الاقتصادي الأكاديمي الذي يقضي معظم وقته أو وقتها في استكشاف امتدادات غير مبررة في النموذج السائد. إنها مبدعة يدفعها — في المقام الأول والأخير — حدس قوي، تختبره بعد ذلك بالانتقال من البحث المتعمق عن الأدلة المتوافرة إلى تطبيق أحدث أساليب الاقتصاد القياسي».

وتقول راينهارت إنها لم تتخذ أبدا قرارا محسوبا لتغليب الأدلة التجريبية على النظرية؛ إنها كذلك بطبيعتها. وتضيف «إن البيانات عنصر جيد، وهي أساسية بالنسبة لي. وفي النهاية، فالأمر كله يتعلق بحل الألغاز، إنها مسألة كشف الغموض. والطريقة التي اتبعها في كشف الغموض [هي] سبر أغوار البيانات والبحث عن الأنماط التجريبية المنتظمة للتعرف على الأنماط المتكررة... أتعرف، إنها كما يقول شلوك هولمز عبارة الشهيرة «اللعب على أشده».

كانت تلك القدرة على التنقيب عن البيانات الاقتصادية وتنظيمها هي التي مكنت راينهارت وروجوف في كتابهما الأكثر مبيعا عام ٢٠٠٩ بعنوان «الأمر مختلف هذه المرة: ثمانية قرون من الصماعة المالية» (*This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*) من تقديم نظرة شاملة على مئات الأزمات الاقتصادية — أزمات الديون والمصارف والعملة والتضخم — في ٦٦ بلدا يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى وحتى اليوم. وعلى العكس من بحث راينهارت عام ٢٠١٠، لم يكن هذا الكتاب موضع جدل مثله كمثل بحثها الزاخرة على مدى عقدين، ويبين أن الأزمات الاقتصادية الخطيرة مدمرة ولكنها لا تكاد تحدث إلا نادرا إلى درجة جعلها على حد قول خبير الاقتصاد آن تايلور العام الماضي في «جريدة الأدب الاقتصادي» (*Journal of Economic Literature*) «إن التجارب الأخيرة يمكن أن تعطي إرشادات غير دقيقة للعلماء ورجال الدولة على حد سواء» — وكان هذا هو السبب وراء إغفال إشارات التحذير بشكل كبير من الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ خمسة أعوام.

وكشف بحث راينهارت وروجوف (نصف الكتاب عبارة عن بيانات، جُمع معظمها من خلال عمليات بحث مضمّنة في مصادر غير معروفة) عن أوجه تشابه كبير عبر القرون في كيفية تكوين الأزمات الاقتصادية وكيفية زوالها. ولكن عدم الاكتراث بالناحية التاريخية أو الجهل بها أو التغاضي عنها يسمح لرجال الاقتصاد وصناع السياسات مرارا وتكرارا بنفي نُدُر الأزمات. وهذا ما أطلق عليه راينهارت وروجوف «متلازمة هذا الزمن مختلف» (*This Time Is Different Syndrome*). والتي قالا عنها «إنها متأصلة في الاعتقاد القوي بأن الأزمات المالية أمور يتعرض لها آخرون في بلدان أخرى وأزمنة أخرى؛ ولكن نحن لا نتعرض لأزمات في هذا المكان وهذا الزمان. فنحن أفضل أداء، وأشدّ ذكاء، وتعلمنا من أخطاء الماضي. وقواعد التقييم القديمة لم تعد تنطبق علينا».

إياك والدين

تقول راينهارت إن أحد النتائج الضمنية الرئيسية لبحثهما هو ضرورة اتخاذ صناعات السياسات «حذرهم من دورات الدين، ومن دورات المديونية، ومن طفرات الائتمان، ومن طفرات الدين — فالدين الخاص يتحول إلى دين عام. ومتى وقعت في أزمة مصرفية مكتملة، لن تستطيع الخروج منها بسرعة». وهنا ذكرت أن نتائجهما «لم تُعرض حقيقة بصورة كاملة... فنحن نقول إنك عندما تكون غارقا في الدين المفرط — العام أو الخاص أو مزيج منهما — نادرا ما تخرج منه دون اللجوء إلى عنصر من عناصر إعادة الهيكلة». ولا يصدق هذا الأمر على الأسواق الصاعدة وحسب وإنما ينطبق كذلك على الاقتصادات المتقدمة.

وبدأت بحثهما تؤدي ثمارها مع انهيار سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ — وهو أول أحداث الأزمة المالية العالمية التي تضاهي «الكساد الكبير» في ثلاثينات القرن العشرين. وقدم راينهارت وروجوف بحثا في الاجتماع السنوي للرابطة الاقتصادية الأمريكية في يناير ٢٠٠٨، أوضحا فيه أن المؤشرات الاقتصادية المشتركة في الولايات المتحدة — تضخم أسعار الأصول، وتزايد المديونية، والعجز الكبير في الحساب الجاري، وتباطؤ النمو الاقتصادي — كانت تنذر بوقوع البلاد الوشيك في أزمة مالية حادة. وأضافت «نفى البعض احتمال وقوع أزمة كهذه في الولايات المتحدة» بينما جاء البحث بعنوان «هل أزمة القروض عالية المخاطر في الولايات المتحدة مختلفة إلى هذا الحد؟ (*Is the U.S. Subprime Crisis That Different?*) فأثار حفيظة البعض الآخر. وبعد تقديم البحث قالت إنها هي وروجوف اتفقا في الرأي على أنه إذا لم تقع أزمة بالفعل سيبدو أن كالحق. وأضافت «ولكن، كما تعرف، فقد وقعت الأزمة».

وبعد مرور عام — ولم يكن قد مضى وقت طويل على انهيار بنك الاستثمار ليمان براذرز، وتوقف نشاط أسواق المال، وانتشار الأزمة المالية في أنحاء العالم — ظهر المؤلفان في اجتماع الرابطة الاقتصادية الأمريكية في يناير ٢٠٠٩ ومعهما تنبؤ آخر مثير للقلق اعتمادا على سجلهما التاريخي الكبير الذي حققاه. وطرح بحثهما بعنوان «في أعقاب الأزمات المالية» (*Aftermath of Financial Crises*) نقطتين كانتا موضع شك في ذلك الوقت لكن ثبتت دقتهما فيما بعد. وقالت إن النقطة الأولى كانت تشير إلى أن حالات الركود التي تبدأ خلال هذه الأزمات «تكون طويلة وحادة للغاية». والنقطة الأخرى هي وصول الدين الحكومي إلى مستويات بالغة الارتفاع: فتبين من تحليلهما أن الدين كان يرتفع بمقدار الضعف تقريبا بعد استبعاد أثر التضخم في الثلاث السنوات اللاحقة لكل أزمة من الأزمات الكبيرة التي وقعت على المستوى الوطني منذ الحرب العالمية الثانية. وقالت إن عددا كبيرا من الاقتصاديين وصناع السياسات أسموها نذير المخاطر لتنبؤهما بارتفاع الدين إلى هذا المستوى، ثم أضافت،

ولكن في الحقيقة هناك بعض البلدان التي كانت قد سجلت بالفعل ارتفاعاً أكبر بكثير.

أما البحث الذي عرضاه في يناير ٢٠١٠ أثناء اجتماع الرابطة الاقتصادية الأمريكية فقد أثار قدراً أكبر من الجدل. فتشكك كثير من الاقتصاديين في أن نسبة ٩٠٪ هي النقطة الحرجة — وخاصة في بلدان مثل الولايات المتحدة اقترضت بعملاتها. كذلك تشكك النقاد فيما إذا كان الدين يسبب تباطؤ النمو أم العكس. وعلى أي حال، أصبح هذا البحث جزءاً من الجدل السياسي الحاد حول التقشف مقابل التنشيط والذي يتحدث عنه كثير من رجال السياسة وغيرهم من المنادين بتخفيض العجز الحكومي — وإن لم يتخذ موقفاً محدداً بشأن أي منهما.

وادعى الاقتصاديون في جامعة ماساتشوستس أن البحث بعنوان «النمو في أوقات الدين» (Growth in a Time of Debt) تشوبه عيوب تحليلية وأنها اختارت استبعاد بيانات موجودة واستخدمت أساليب غير تقليدية في قياس الأوزان الإحصائية. وأثار ذلك موجة حادة من النقد ممن يدعمون التنشيط خلال هذه الفترة التي تشهد نمواً اقتصادياً بطيئاً — بما في ذلك رجال الاقتصاد، وحتى مستضيفي برامج الرأي «التلوث شو» التي تعرض في أوقات متأخرة من الليل.

وأقر كل من راينهارت وروغوف في تصريحات عديدة بأنهما ارتكبا خطأً في اللوحة الجدولية (spreadsheet)، لكنهما قالاً إنه لم يؤثر على معظم حساباتهما أو على النتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها: وهي أن ارتفاع مستويات الدين يتحول إلى عبء على النمو. وقالوا أيضاً إن أساليب قياس الأوزان الإحصائية لم تكن غير تقليدية، وأغضبهما الرأي القائل أنهما أغفلا بيانات لتعزيز حجتهما. وذكرنا أن البيانات الناقصة لم تكن متوافرة أو لم تكن قد خضعت للفحص الكامل حينما قدما النسخة الأولى من البحث، ولكنها أضيفت إلى قاعدة البيانات في موقعهما الإلكتروني الخاص وإلى التعديلات المتكررة التي أدخلت لاحقاً على البحث (بما فيها مقال نُشر في صحيفة «Journal of Economic Perspectives» الصادرة عن الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عام ٢٠١٢ والذي تتبع العلاقة بين الدين والنمو على مدى ٢٠٠ عام). وظلت النتائج التي توصلنا إليها دون تغيير.

الهروب من كوبا

تحدثت راينهارت عن مراحل حياتها الأولى واصفة إياها بأنها «القصة المعتادة لأي مهاجر إلى أمريكا». وكان اسمها قبل الزواج كارمن كاستيلانوس، هربت مع أبويها مما اعتبره موقفاً متزايداً الخطورة في كوبا عام ١٩٦٦. وتقول إن أسرتها التي تنتمي للطبقة المتوسطة لم تكن تشعر في البداية بأي تهديد مباشر من ثورة ١٩٥٩ التي قادها فيدل كاسترو وأطاح بالديكتاتور فولغينسيو باتيستا.

ولكن مع مرور الوقت «فإن الفترة التي عمتهما الفوضى في البداية أصبحت أكثر تنظيمًا؛ وكان من الواضح أن القمع وزيادة التنظيم جاءا يدا بيد».

وكان أخوها، الذي يكبرها بأحد عشر عاماً، «قد وقع في مشكلة بسبب تفوهه بكلمات اعتبرت معادية للثورة» فغادر البلاد قبل بقية الأسرة بعام واحد. واستقر في نهاية المطاف في مدينة باسادينا بولاية كاليفورنيا حيث لحقت به هي وأبويهما.

لقد كانت بداية صعبة على أرض جديدة — فتحولوا بلا تردد من طبقة الموظفين أصحاب الياقات البيضاء إلى طبقة العمال أصحاب الياقات الزرقاء. فأبوها، الذي كان يعمل محاسباً في مصنع جعة في كوبا استبدل الطبقة المستريحة بطبقة كادحة فعمل نجاراً. وأمها، التي لم تكن قد مارست أي عمل خارج المنزل، أصبحت خياطة «تحيك الستائر» — وليس الملابس، وإنما الستائر. وتقول راينهارت، ولا تزال حتى يومنا هذا مولعة بالستائر. فلا أستطيع أن أدخل أي غرفة دون إلقاء نظرة على ستائرها.

كانت النقلة بالغة الصعوبة وبالأخص على الطفلة التي كانت في العاشرة من عمرها. وخلال ٦٠ يوماً من وصولها، أصيبت كارمن بالحمى الروماتيزمية فتقول: «كان الجزء الأيسر من جسدي مشلولاً بالكامل.... وأنا أستخدم يدي اليسرى، إذن عندما أقول إن الجزء الأيسر

كان مشلولاً أعني أنه لم يكن أمراً هيناً. واستغرق الأمر وقتاً حتى تغلبت بحق على هذه الحالة. فتأخرت عاماً دراسياً، وما بين الصدمة التي أصابتني من ذلك كله وعدم معرفتي إلا بأقل القليل من الكلمات باللغة الإنجليزية، لم يكن التحول هيناً».

ولكنها استقرت بعد ذلك، وأصبح لها أصدقاء، وتعلمت اللغة الإنجليزية وبدأت تحقق «نجاحاً حقيقياً في الدراسة»، لكي تقتلع من جذورها مرة أخرى بعد مضي أربع سنوات عندما انتقلت أسرتها من مدينة باسادينا إلى جنوب ولاية فلوريدا للعيش في مكان أقرب إلى بعض الأقراب الذي هاجروا من كوبا في الفترة الأخيرة. وسمحت لها هذه النقلة بخوض معركتها في كلية ميامي ديد التي حولت اهتمامها من الأزياء إلى المالية والاقتصاد.

وانتقلت كارمن إلى جامعة فلوريدا الدولية، حيث التقت مع بيتر

الأمر الذي كان يروقني حقاً هو تبني فكرة ما.

مونتيل، المعلم الذي كان بصدد الانتهاء من الإعداد لنيل درجة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ومونتيل الذي يعمل الآن أستاذاً للاقتصاد في كلية ويليامز، كان يوجهها في دراستها. وتقول راينهارت «أصبح واضحاً بالنسبة لي أنني أرغب حقاً في مواصلة الدراسة في المرحلة العليا».

وقال مونتيل، وهو أيضاً من أصل كوبي، إنه عاد إلى ميامي لتعليم الطلاب الكوبيين الذين لم يسعوا للدراسة في أماكن بعيدة عن منازلهم لأسباب ثقافية وأسباب تتعلق في العادة بأسرهم. وكانت جامعة فلوريدا الدولية جامعة عامة مليئة بأمثال أولئك الطلاب المتألقين الذين كان في وسعهم الدراسة في أي مكان. ويضيف، ومن بينهم راينهارت التي كانت «النجمة المتألقة». ويتذكر مونتيل أنه كان «لديها فضول ذهني وقدرة هائلة على العمل الشاق. كانت تفعل كل ما تحتاج إليه لكي تتعلم».

وتخرجت كارمن من الجامعة عام ١٩٧٨ واتجهت إلى جامعة كولومبيا — فجاء هذا القرار مدفوعاً بقلق أمها على ابنة غير متزوجة تغادر المنزل ومدفوعاً بنفس القدر بالانجذاب إلى كلية كولومبيا التي كانت تعج بالنجوم. وتذكر «كانت تربيتي نوعاً ما من طراز القرن الخامس عشر في إسبانيا». كان لدي أبناء عمومة في نيويورك «وكان في استطاعتهم أن يتابعوا أحوالي».

وفي كولومبيا التقت بزوجها، فانسن راينهارت، الذي شغل مناصب عليا في مجلس الاحتياطي الفيدرالي وهو الآن كبير الاقتصاديين في شركة الخدمات المالية العملاقة «مورغان ستانلي». وعملاً معاً في إعداد عدد من البحوث على مر السنوات.

وفي عام ١٩٨٢، بعد حصولها على درجتي ماجستير في الاقتصاد والانتهاج من الاختبارات الضرورية لمرحلة الدكتوراه، تركت كارمن راينهارت العمل الأكاديمي لتعمل كخبير اقتصادي في بنك «بير ستيرنز»، وهو أحد بنوك الاستثمار متوسطة الحجم والذي تضرر بعد مرور ربع قرن من الأزمة المالية العالمية في أولى مراحلها. كانت قد تزوجت لتوها وترغب في كسب مستوى لائق من العيش، إضافة إلى ولعها منذ فترة طويلة بالأسواق المالية. وفي غضون ثلاث سنوات، تبوأَت مركز كبير الاقتصاديين.

ولكن بحلول عام ١٩٨٦، كانت تشعر بالإحباط، على حد قولها، وأدركت أن العمل كخبير اقتصادي في بنك استثمار لا يناسبها. «الأمر الذي كان يروقني حقاً هو تبني فكرة ما — والمصطلح المتعارف عليه بين أصحاب مهنتنا هو موضوع بحث — ثم أحاول أن أحقق بها شيئاً». أما في وول ستريت «فلم يكن لديك وقت حقيقة للتعمق لأنه كان عليك الانتقال إلى موضوع اليوم التالي ثم موضوع اليوم الذي يليه وهكذا». ومن ثم، فقد عادت إلى جامعة كولومبيا وسرعان ما انتهت من رسالتها العلمية تحت إشراف روبرت ماندل الحائز على جائزة نوبل.

ثم جاء العمل في صندوق النقد الدولي. كانت قد انضمت إلى «بير ستريتن» مياشرة قبل بدء أزمة الديون السيادية في أمريكا اللاتينية، ومن هنا بدأ انبهارها بدور صندوق النقد الدولي في محاولة حل الأزمة التي امتدت لسنوات. «كنت أرغب في تجربة السياسة». وكان هذا هو أول المنصبين اللذين شغلتهما في المؤسسة المالية الدولية، فبدأت العمل كخبير اقتصادي في إدارة البحوث.

وكتبت عدة بحوث مهمة، منها تحليل مسألة التدفقات الرأسمالية إلى أمريكا اللاتينية المثيرة للجدل بالتعاون مع كاليفورنيا وليدريمان عام ١٩٩٣. وعندما ننظر إلى أقوالها المأثورة (وفق إحصاءات موقع غوغل سكولار (Google Scholar))، كان أكثر بحوثها تأثيراً على هذه المهنة هو الذي أعدته لأول مرة عام ١٩٩٥ بالتعاون مع كامينسكي ونُشر في صحيفة «American Economic Review» عام ١٩٩٩. وتوصل البحث بعنوان «الأزمات التوأم: أسباب أزمات البنوك وموازن المدفوعات» (The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Crises) إلى أن مشكلات القطاع المصرفي في بلد ما كانت عادة ما تسبق أزمة عملة، الأمر الذي كان يؤدي إلى تفاقم الأزمة المصرفية. وكان كلاهما يأتي عقب فترة طويلة من الانتعاش الاقتصادي الذي «نشأ بسبب الائتمان، وتدفعات رؤوس الأموال الداخلة، واقتربن بالمبالغة في قيمة العملة». وأعدت المسودة الأولى مباشرة بعد الانهيار في المكسيك عام ١٩٩٤. وفي الوقت الذي نُشر فيه البحث، كانت هناك عدة بلدان آسيوية تعاني من أزمات مالية حادة. وتذكر أن البحث حدد بصفة أساسية «الأسباب وراء ما قضى إليه مشكلة مصرفية كترك التي لحقت بتايلاند [في ١٩٩٧] من تقويض لسعر الصرف وتحول أزمة مصرفية إلى انهيار للعملة».

كذلك استكشف بحث «الأزمات التوأم» العوامل السابقة على حدوث أي انهيار — أي المؤشرات التي ربما أدى سلوكها إلى توقع أزمة، والتي تناولتها فيما بعد هي وروغوف بمزيد من التعمق في البحث بعنوان «هذا الزمن مختلف» (This Time Is Different). كما أنها أثارت اهتمام كامينسكي وراينهارت بقضية العدوى. وكان معظم الباحثين في ذلك الوقت يعتقدون أن الأزمات تنتشر من بلد إلى آخر من خلال الروابط التجارية. ولكن في البحث بعنوان «عن الأزمات والعدوى واللبس» (On Crises, Contagion, and Confusion)، قلت أنا وغراسيبيلا «أعتقد أن الروابط المالية هي العامل الرئيسي هنا، وكذلك مسألة الانكشاف أمام نفس المقرضين في الجهاز المصرفي». وقالت إنها رأت تكرار مرحلة بداية أزمة الدين في أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٢، عندما توقفت البنوك (معظمها أمريكي) ليس عن إقراض المكسيك وحدها، وإنما أيضاً جميع المقرضين في أمريكا اللاتينية. وأضافت «كان التاريخ يعيد نفسه في آسيا، إثر الانهيار في تايلاند، باستثناء أمر واحد وهو أن البنوك كانت يابانية. «لقد بدأت تعيد التوازن في مواجهة مخاطر حوافظها، وانسحبت من كوريا، وانسحبت من إندونيسيا».

وفي عام ١٩٩٦، تركت راينهارت العمل في صندوق النقد الدولي وانضمت إلى كاليفورنيا — في جامعة ميريلاند آنذاك والتي ستظل موطنها الاقتصادي حتى عام ٢٠١٠، عندما ذهبت بصورة تعاقدية سريعة إلى معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ثم جامعة هارفارد.

وكانت قد عادت إلى صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١، بإيحاء من روغوف لتعمل نائبة له بعد فترة قصيرة من تعيينه في وظيفة كبير الاقتصاديين ومدير إدارة البحوث. وفي صندوق النقد الدولي تفتق ذهنهما عن فكرة «هذا الزمن مختلف». ومرت هذه الأطروحة بمرحلة تكوين طويلة — فترجع إلى بحث عام ١٩٩٣ مع كاليفورنيا وليدريمان، حينما واجهت راينهارت لأول مرة «متلازمة هذا الزمن مختلف». وافترض الاقتصاديون الثلاثة أن التدفقات الرأسمالية لم تكن ظاهرة جديدة، وإنما كانت ناتجة عن عوامل خارجية، ومن شأنها أن تغير مسارها بسرعة. «وكان الرد المدافع الذي يأتينا، كما تعلم، هو هذا الزمن مختلف ... إنه ليس كالوضع في أواخر السبعينات». وتكرر الوضع نفسه في آسيا بعد مضي عدة سنوات، حينما سخر كثيرون من

التحذير من ضخامة العجز الخارجي والتدفقات الرأسمالية الداخلة. وتقول راينهارت ساد اعتقاد عام في آسيا بأن الأزمات المالية «لا تقع هنا، وإنما تحدث في أمريكا اللاتينية».

وتبلورت أفكارها هي وروغوف بصورة أوضح في بحث كتباه عام ٢٠٠٣ مع زميل لهما من صندوق النقد الدولي هو ميغل سافاستانو. وتوصلوا في الدراسة بعنوان «عدم تحمل الدين» (Debt Intolerance) إلى أنه على الرغم من الاعتقاد بأن المشكلات وحالات عدم السداد «مجالها هو الأسواق الصاعدة»، كان للاقتصادات المتقدمة تاريخ مشابه «يعود إلى القرن الخامس عشر». وقبل تركهما للعمل في صندوق النقد الدولي، قرر كل من راينهارت وروغوف أن هذا النوع من العمل يستحق تأليف كتاب وليس مجرد بحث. ولكنهما لم يبدئا في العمل جدياً حتى عام ٢٠٠٦ ليستندا في عملهما على البحوث التي قاما بها على مر السنوات.

وذكرت راينهارت أن جهودها في استقصاء الحقائق كانت تقوم على ثلاثة محاور. فكانت تقوم «يوماً بعد يوم» بالتنقيب «عن مراجع ومصادر للبيانات في شبكة الإنترنت»، وشمل ذلك التوصل إلى باحث في مجال الأسعار كان يجمع معلومات من سجلات الأديرة. وكانت تبحث باستمرار في موقع AbeBooks، وهو مصدر على شبكة الإنترنت للكتب النادرة التي نفذت طبعاتها وصدرت في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا. وتقول «على مدى فترة طويلة كانت تصلني في بيتي شحنات بصفة يومية». ثم أصبحت دائمة التردد على مكتبة الاحتياطي الفيدرالي، حيث كان زوجها مدير قسم الشؤون النقدية آنذاك. وكانت مكتبة الاحتياطي الفيدرالي مستودعاً لكثير من الإحصاءات الاقتصادية المجهولة.

وتمكن زوجها «بأعجوبة» وبالرجوع إلى مصادر متعددة من تكوين مجموعة شاملة من كل البيانات الاقتصادية التي كانت عصبية الأمم قد نشرتها. كانت تلك هي هديتها في عيد الحب في ذلك العام. وإذا كان التوصل إلى بيانات أمراً شاقاً، فتنظيمها شاق أيضاً. «وليس ثمة شك أنها عملية تنطوي على كثير من المصاعب». وتذكر إحدى تجاربها المثيرة ذات يوم في الثالثة صباحاً عندما كانت تحاول «إحصاء أعداد الرقم صفر» في بلدان كانت تعاني من التضخم المفرط. «إنه كابوس».

لكن العمل الجاد أتى ثماره، ونتج عنه «هذا الزمن مختلف». والبحثان اللذان عرضا على الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أثارا الكثير من الاهتمام إلى حد جعل الناشر، وهي مطبعة جامعة برنستن، يدفعهما إلى الانتهاء من هذا العمل. ونتيجة لذلك، صدر الكتاب في عام ٢٠٠٩ ولكنه لم يتضمن سوى معالجة وافية لأزمات البنوك والدين. وقالت إنه لم يتح لهما الوقت الكافي لإجراء فحص كامل فيما يخص «أزمات التضخم، وحالات انهيار العملة، والضوابط على رأس المال». ويخطط كل من راينهارت وروغوف لإجراء معالجة كاملة لهذه القضايا واستخدامها كمادة في إعداد كتاب آخر. وهذا الكتاب من المرجح أن يقدم مزيداً من الأدلة على أن أصحاب مهنة الاقتصاد قضا وقتاً طويلاً جداً وضعوا فيه نظريات بناء على بيانات كانت محدودة للغاية وحديثة للغاية، ولم يعطوا اهتماماً كافياً للتاريخ والبيانات، مما حال دون إدراكهم في الوقت المناسب لأكثر الأزمات الاقتصادية تدميراً في ٥٧ عاماً. ■

جيمس رو جونيور هو محرر أول في مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Taylor, Alan M., 2012, "Global Financial Stability and the Lessons of History: A Review of Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff's This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly," Journal of Economic Literature, December, pp. 1092-105.



الحد من التفاوت بين الجنسين لا يترجم إلى تساوي في الفرص

جانيت ستوتسكي

نساء عاملات

حول كيفية الإعداد لنيل الدكتوراه وخلص إلى أن هؤلاء الاقتصاديين يشتركون في آراء جوهرية عن المنهجيات والمبادئ الاقتصادية، غير أن هناك احتمالات أكبر بكثير بأن تفضل النساء خبيرات الاقتصاد التدخل الحكومي لتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة في الولايات المتحدة وكذلك الربط بين الانفتاح أمام الواردات ومعايير العمالة لدى الشركاء المصدرين. وترى أن ماري ماي أن هذه النتائج المستخلصة تتسق مع الدراسات التي تبين أن النساء المنغمسات في العمل مع الجمهور هن أكثر دعماً للمعونة من أجل الفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى.

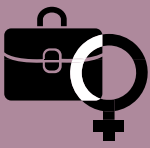
وفي المقال بعنوان «نساء في وضع المسؤولية» تركز الكاتبتان روهيني باندي وبيتيا توبالوفا على الضالة الشديدة لحجم تمثيل المرأة في مراكز القيادة السياسية مقارنة بالرجل وتقرحان أساليب لإعلاء صوت المرأة ورفع سقف تطلعاتها على الصعيد السياسي. وقالوا إن الكثير من البلدان سعى، دون أن يخلو الأمر من الجدل، إلى توسيع دور المرأة القيادي على الصعيد السياسي عن طريق تأسيس نظام الحصص للمشاركة النسائية في السياسة. والهند واحدة من هذه الأمثلة حيث حجزت للمرأة ثلث المقاعد على كل المستويات الحكومية على أثر تعديل دستوري أجري في ١٩٩٣. وقابلت المؤلفتان عينة عشوائية من الأسر في غرب البنغال بالهند، ووجدتا أن تكرار تولي القيادات النسائية لزام الأمور على المستوى المحلي أدى إلى تحسن جذري في رؤية الناخبين لفعاليتها. ونتيجة لنظام الحصص، أصبحت المرأة أقدر على المنافسة في انتخابات مجالس القرى في أماكن كانت تُحجز فيما مضى للنساء، ولكنها لم تعد كذلك، مما يدل على إمكانية تحقيق التغيير الانتخابي من خلال تغيير النظرة تجاه إمكانات المرأة القيادية. أما النتيجة الثالثة التي توصلنا إليها، فهي

من أبرز التطورات التي شهدتها القرن العشرين دخول المرأة في معترك الحياة الاقتصادية والسياسية التي كانت شبه قاصرة فيما مضى على الرجال. وبرغم ما تحققه المرأة من تقدم في محو التفاوت بين الجنسين، فهي لا تزال متأخرة عن مواكبة الرجل في مكان العمل وفي أروقة الحكومات. ونجد هذه الفجوات أينما كنا في مختلف أنحاء العالم، وإن كانت واضحة بصفة خاصة في الاقتصادات النامية. وأكبر نجاحات تحققت إلى الآن هي الحد من التفاوت في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وأقلها هي ازدياد التأثير الاقتصادي والسياسي للمرأة. ويؤكد كل من مشاهير العلماء والمؤسسات الرائدة، ودوائر الأعمال العالمية، ومجموعة متزايدة من المنظمات الحكومية المنافع التي تتحقق من الحد من التفاوت بين الجنسين والسماح للمرأة باستثمار إمكاناتها الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والحياة المدنية.

إنجاز المهمة

يبحث هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»، موضوع المرأة العاملة، فيحلل جوانب مختلفة لتجربة المرأة في العمل — المكاسب التي حققتها كالمساواة في الحصول على فرص العمل وتولي الأدوار القيادية والتحديات التي لا تزال تواجهها في تحقيق المساواة الحقيقية.

ويوضح أول المقالات الرئيسية الأربعة بعنوان «اختلاف الرأي» بقلم أن ماري ماي أن ارتفاع نسبة المرأة العاملة في مهنة الاقتصاد قد يبدأ في تغيير نظرة هذه المهنة إلى قضايا السياسات. فهناك مسح أجري لعينة عشوائية من الذكور والإناث من أعضاء الرابطة الاقتصادية الأمريكية الذين حصلوا على تدريب في الولايات المتحدة



وقد يساعد التأثير المتزايد لخبيرات الاقتصاد في تشكيل السياسة بحيث تؤكد استمرارية أو حتى تعزيز دور الحكومة في تنظيم أنشطة الأعمال، وإعادة توزيع الدخل من خلال سياسات المالية العامة، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات التي تحتاج إلى رعاية. وعلى الرغم من نجاح التجربة الهندية، لا يزال صوت المرأة في الغالب قاصرا في العملية السياسية. فلا تزال نسبة مقاعد المرأة في البرلمانات الوطنية أقل من ٢٠٪ بوجه عام، ولا تزال منخفضة بصفة خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلك المنطقة التي تمر بمرحلة تغيير نحو حكومات أكثر تمثيلا لشعوبها. ومع هذا، فمصير بعض القضايا الأساسية لم يتقرر بعد. على سبيل المثال، تشير الدراسات النقدية الحالية إلى أن العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي ليس على نفس مستوى الوضوح الذي أشارت إليه تحليلات سابقة وأنها تقتضي القيام بمزيد من البحث (مثل دراسة 2012، Duflo).

وفي حالة المؤسسات المالية الدولية، فالمشورة التي تقدمها في مجال الرقابة والمساعدة الفنية والشروط التي تضعها عند الإقراض يمكن أن تحقق الوعي بمنافع سد الفجوات بين الجنسين (راجع المقال بعنوان «تمكين المرأة هو من قبيل الذكاء الاقتصادي» في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة التمويل والتنمية). ويمكن أن تنتهج هذه المؤسسات عددا كبيرا من الأساليب لتقديم الدعم، سواء من خلال المساعدة على إصلاح التشريعات الضريبية والمالية لضمان حصول المرأة على حقوق متساوية؛ والمساعدة في تصميم شبكة الأمان الاجتماعي التي تأخذ في حسابها الفقر غير التناسلي في الأسر التي تعولها نساء، وهو ما يرجع جزئيا إلى التضائل النسبي في فرص حصولها على عمل؛ أو تضمن ببساطة أن يكون صوت المرأة مسموعا (راجع المقال بعنوان «وضع المرأة في الاعتبار عند تحديد الموازنة» في عدد يونيو ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية).

كذلك يضم هذا العدد الخاص من مجلة التمويل والتنمية باب «كلام صريح» عن النساء العاملات بقلم السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي — وهي واحدة من أقوى النساء في العالم، وفقا لمجلة «فوربس» (Forbes) — ومقابلات قصيرة مع نساء بارزات في مجال الاقتصاد والأعمال من مختلف أنحاء العالم تناولت فيها الأسباب التي وصلت بها إلى هذا النجاح اليوم. ■

جانيت ستوتسكي مستشار في مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي، وظلت تجرى بحثا في مجال علم اقتصاد والتنوع الجنسي منذ منتصف التسعينات.

المراجع:

Duflo, Esther, 2012, "Women Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature, Vol. 50, No. 4, pp. 1051-79.

أن وجود نساء في مراكز قيادية يرفع مستوى تطلعات الآباء بشأن بناتهم دون أن يقلص تطلعاتهم بشأن أبنائهم. كذلك ارتفع مستوى تطلعات الفتيات: فكن على الأرجح يبحثن عن فرص عمل ويؤخرن الزواج.

أما المقال الثالث بعنوان «هل تتفتح الزهور؟» بقلم مارك بلاكين وماري هالوارد-درايماير، فيلقي الضوء على دور ريادة الأعمال في إتاحة الفرصة أمام المرأة في إفريقيا جنوب الصحراء لتنمية أعمالها الخاصة — وعلى ما تبقي من معوقات أمام نجاحها الاقتصادي. ويعتمد المؤلفان في مقالهما على دارستين صدرتا عن البنك الدولي في الآونة الأخيرة وتشيران إلى أن مسألة عمل المرأة أم لا يسبب فجوات أقل بين الجنسين في الحصول على فرص اقتصادية مقارنة بما يسببه الاختلاف في أنواع الأنشطة التي يمارسها كل من المرأة والرجل. فتزداد احتمالات مشاركة المرأة الإفريقية في القوى العاملة وتتسم بنشاط أكبر في تنظيم المشروعات غير الزراعية عند مقارنتها للمرأة في أي مكان آخر في العالم النامي. ولكن احتمالات عملها أكبر بكثير من احتمالات عمل الرجل الإفريقي في القطاع غير الرسمي، والمشروعات الصغيرة، وفي الصناعات النسائية التقليدية، والأنشطة التي تدر عائدا اقتصادية أقل. ويستخلص الكاتبان نتيجة تفيد بأن تزايد الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة تستلزم تمكينها من التحرك نحو ممارسة أنشطة ذات عائد أعلى.

أما ليلي فانغ في مقالها بعنوان «الروابط في وول ستريت» فتسلط الضوء على بطء تقدم المرأة على نحو مستعص في عالم الأعمال، وتُعزي السبب في ذلك إلى أن ما تحققه المرأة من منفعة من خلال العلاقات الاجتماعية أقل مما يحققه الرجل. وبعد فحص عينة كبيرة من البيانات المأخوذة من «وول ستريت» عن أداء المحللين والمحللات، وجدت أن المحللات اليوم هن على الأرجح من خريجات إحدى جامعات القمة «أيفي ليغ»، ويتمتعن بروابط جيدة ولديهن علاقات منذ مرحلة الدراسة مع كبار المسؤولين في الشركات التي تغطيها، واحتمالات حصولهن على مركز «جميع النجوم» في وول ستريت مساو لفرص المحللين. وبالنسبة للمرأة، تمثل دقة التنبؤ مقياسا مهما لأدائها، بينما لا تبالي كثيرا ببناء العلاقات. ومع هذا، فالعكس صحيح بالنسبة للرجل. وتستخلص فانغ نتيجة تفيد بأنه بينما المرأة تظهر براعتها متزايدة في إدارة الأعمال، فالتغلب على العوائق غير الموضوعية أمام حصولها على أعلى الوظائف لا يزال بطيئا.

العدالة لا تزال بعيدة

تشير هذه المقالات إلى ما تحققه المرأة من تقدم نحو سد الفجوات بين الجنسين في معترك الحياة الاقتصادية والسياسية، ولكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق المساواة. وتقدم هذه الدراسات إرشادات حول تصميم السياسات من أجل الاستفادة من كل إمكانات المرأة.



اختلاف الرأي

آراء خبراء الاقتصاد الأمريكيين تختلف باختلاف نوع الجنس، مما له انعكاسات محتملة على صنع السياسات الوطنية

آن ماري ماي

مختلفة حول السياسة الاقتصادية — ولم تخضع هذه المسألة لقرار كبير من الفحص حتى الآن. وبرغم ما تبين من دراسات مهنة الاقتصاد من وجود قدر معقول من توافق في الآراء حول مجموعة مختلفة من مسائل السياسات، فالسمات الديمغرافية للمهنة أخذت تتغير. وبينما نسبة النساء اللائي حصلن على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في الولايات المتحدة لم تتجاوز ٨,٩١٪ في عام ١٩٨٨، فبحلول عام ٢٠١١ منحت ٤,٤٣٪ من هذه الدرجة للنساء. وبالنظر إلى هذه التغيرات، فاختلاف الرأي بين الجنسين حول السياسة الاقتصادية، إن وجد، قد يثمر انعكاسات كبيرة على صنع السياسات.

اعتقادات جوهرية

أجرينا مسحا على عينة عشوائية من الذكور والإناث أعضاء الرابطة الاقتصادية الأمريكية من الذين تلقوا في الولايات المتحدة تدريبا للحصول على درجة الدكتوراه. وبعد تحديد أثر العقد الذي حصلوا فيه على درجات الدكتوراه وأنماط وظائفهم الحالية، خلص مسحنا إلى وجود بعض أوجه التشابه ولكن أيضا إلى وجود اختلافات بارزة في الآراء بين هؤلاء الاقتصاديين، تتوقف على اختلاف نوع الجنس. وفي واقع الأمر، كان نوع الجنس هو العامل الوحيد المؤدي إلى وجود اختلاف كبير في الرأي عند الرد على معظم الأسئلة.

وقد لا نستغرب ما أظهره تحليلنا الإحصائي من توافق في آراء خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث على المنهجية الاقتصادية والمبادئ الأساسية. واتفق معظم خبراء الاقتصاد مع الرأي القائل بأن الأفراد هم الذي يعظمون المنفعة ومع فرضية الحاجة اللامحدودة — وكلاهما من مبادئ العقيدة الاقتصادية منذ أمد بعيد — والرأي القائل أن وضع النماذج الرياضية ينبغي أن يكون جزءا مهما من علم الاقتصاد.

دراسة أجراها مؤخرا «معهد بحوث بنك كريدي سويس» إلى أن الشركات التي تضم نساء في مجالس إدارتها تتفوق بشكل روتيني في أدائها على الشركات المنافسة التي تخلو مجالسها من العنصر النسائي. وتزايد الاهتمام بموضوع التنوع من حيث نوع الجنس في مجالس إدارات الشركات ومراكز صنع السياسات الحكومية فأثمرت دراسات قوية وموسعة وأثارت مناقشات حيوية تناولت منافع التنوع من حيث الجنس.

توصلت

كيف ولماذا يؤدي تحقيق توازن نوع الجنس في الفرق المعنية بصنع القرار إلى تعزيز صنع القرارات الجماعية ونتائجها؟ تتبادر إلى الذهن أفكار كثيرة. وأكثر النتائج التي تفرض ذاتها هي التي خلصت إليها البروفيسور كاثرين فيليبس، أستاذ علم النفس في جامعة كولومبيا، وزملاؤها (٢٠١١). حيث فحصوا تأثير زيادة التنوع في فرق العمل ووجدوا أن الأفراد، في متوسط الحالات، يبذلون على الأرجح مجهودا أكبر في الإعداد لأي عملية إذا عرفوا أنهم سيعملون مع مجموعة مختلطة وليس مع نوع واحد. ويشرح لنا الباحثون زيادة احتمالات التوصل إلى مجموعة أكبر من البدائل في إطار مجموعة مختلطة، وأن التنوع يشجع الناس في أغلب الحالات على التفكير بمزيد من النقد في مسائل العمل، كما تزداد احتمالات تحقيق نتائج أفضل من خلال المجموعة المختلطة مقارنة بالمجموعة المكونة من نوع واحد. ولم يعد تنوع الجنس اليوم مجرد قضية عدالة، وإنما هي تتعلق أيضا بالأداء والنتائج. ولم يعد السؤال هو ما إذا كان التنوع من حيث نوع الجنس مهم، وإنما هو كيفية تحقيقه.

والإيمان بالمنافع التي تتحقق من تحسين التوازن بين الجنسين في صنع السياسات الاقتصادية يستند، في جانب منه على أقل تقدير، إلى أن خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث قد يمتلكون بالفعل أفكارا



إذا كان التعليم العالي في الولايات المتحدة يفضل الرجل على المرأة، كانت احتمالات الموافقة أكبر بكثير بين النساء. وبالمثل، تباينت آراء خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث حول فرص العمل كأعضاء في هيئة تدريس علم الاقتصاد. وتراجعت كثيرا احتمالات موافقة النساء

سوف تسهم أعداد متزايدة من خبيرات الاقتصاد في تشكيل الحوار بشأن السياسات في السنوات القادمة ... ومن المرجح أن يغيرن ديناميكية تحقيقنا لنتائج السياسات.

فيما يخص النظر إلى فرص عمل المرأة في مهنة الاقتصاد باعتبارها متساوية مع فرص زملائها من الرجال.

السياسة الاقتصادية

سوف تسهم أعداد متزايدة من خبيرات الاقتصاد في تشكيل الحوار بشأن السياسات في السنوات القادمة. ولن تؤثر أفكارهن على السياسات وحسب — نظرا لأنهن أقل استعدادا من نظرائهن من الرجال لقبول أوجه عدم المساواة كمسألة حتمية، وأكثر رغبة في استكشاف آليات بديلة لتشكيل السياسة العامة. وخبيرات الاقتصاد من المرجح أيضا أن يغيرن ديناميكية وصولنا إلى نتائج السياسات. فالوجود المتنامي لخبيرات الاقتصاد من المحتمل أن يساهم في إيجاد بيئة يتوقع أفرادها اختلاف وجهات النظر والعمل بجد لاستيعاب الأفكار المختلفة.

وعلى حد قول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون: «نحن نصنع أفضل القرارات حين نتكلم مع أشخاص يعرفون أشياء لا نعرفها ونفهم الأشياء بطريقة مختلفة.» وأملنا أن تؤدي الاختلافات بيننا إلى الوصول في نهاية الأمر إلى سياسات أفضل. ■

آن ماري ماي هي أستاذة الاقتصاد في جامعة نبراسكا — لينكولن.

يستند هذا المقال إلى دراسة آن ماري ماي، وماري ماك غارفي، وروبرت وبيلز، ٢٠١٣ بعنوان "Are Disagreements among Male and Female Economists Marginal at Best? A Survey of AEA Members and Their Views on Economics and Economic Policy," Contemporary Economic Policy. doi: 10.1111/coep.12004

المراجع:

Credit Suisse Research Institute, 2012, *Gender Diversity and Corporate Performance* (August). https://infocus.credit-suisse.com/data/_product_documents/_shop/360145/csri_gender_diversity_and_corporate_performance.pdf

Phillips, Katherine W., Sun Young Kim-Jun, and So-Hyeon Shim, 2011, "The Value of Diversity in Organizations: A Social Psychological Perspective," in *Social Psychology and Organizations*, ed. by David De Cremer, Rolf van Dick, and J. Keith Murnighan (New York: Routledge), pp. 253–71.

ودهشنا بعض الشيء من الوصول إلى نتيجة تفيد باتفاق خبراء الاقتصاد أيضا على أن البحوث التي تتناول قطاع الأسر ينبغي أن تتضمن صنع القرار داخل الأسرة. وترجع هذه النتيجة إلى ازدياد تأثير البحوث حول نماذج التفاوض داخل الأسرة والتي تقر صراحة باحتمال تضارب المصالح داخل الأسرة الواحدة.

وما هي النتيجة التي استخلصناها؟ النتيجة هي أن خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث يبدؤون من نفس الافتراضات حول السلوك البشري وكيفية تناول دراسة الاقتصاد. وقد تطورت آراء المجموعتين لتدرك التعاون والتنافس في المصالح داخل الأسرة.

آراء متباينة

برغم الحصول على نفس التدريب الأكاديمي واتفاق الآراء حول المبادئ الجوهرية والمنهجية، أبدى خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث اختلافات كبيرة في دعمهم لحلول السوق كبديل عن التدخل الحكومي.

وخبراء الاقتصاد في مجموعهم غالبا ما يميلون نحو حلول السوق كوسيلة لتوزيع الموارد بكفاءة. ومع هذا، زادت احتمالات ميل خبراء الاقتصاد الذكور المشمولين في دراستنا بقدر أكبر من خبيرات الاقتصاد الإناث، في متوسط الحالات، إلى اعتبار أن التنظيم الحكومي في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يبلغ مستويات مفرطة. كذلك زادت احتمالات اتفاق الرجال على ضرورة إعطاء الآباء قسائم التعليم في المدارس العامة أو الخاصة بدلا من الاعتماد على المدارس العامة الممولة من الحكومة.

وتوصلنا إلى أدلة إحصائية دقيقة على الاختلاف في الرأي بين خبراء الاقتصاد الذكور والإناث فيما يتعلق بإعادة التوزيع وغيرها مما يُسمى بقضايا الشفقة. فأبدت النساء مساندة أكبر بكثير لزيادة المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة وزيادة الطبيعة التصاعديّة لهيكل الضرائب الأمريكية. كذلك تحبذ النساء الربط بين الانفتاح أمام الواردات ومعايير العمل لدى شركاء التصدير، وزادت احتمالات اتفاقهن مع الرأي بمطالبة أصحاب العمل في الولايات المتحدة بتوفير التأمين الصحي للعاملين لديهم على أساس التفرغ. وبوجه عام، تتسق النتائج التي توصلنا إليها مع الدراسات التي تحدد الفجوات بين الجنسين في السكان عموما فيما يخص قضايا الشفقة: المعونة من أجل الفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى. لكن نتائجنا تكشف أمورا كثيرة تتعلق أيضا بمهنة الاقتصاد. فالنساء اللاتي شملهن البحث كن أكثر قبولا على الأرجح لتدخل الحكومة في معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية، مثل عدم كفاية الحصول على الرعاية الصحية وضعف معايير العمل، بينما أعطى خبراء الاقتصاد من الذكور وزنا أكبر لمخاطر التدخل الحكومي، مثل احتمال أن يفضي رفع الحد الأدنى للأجور إلى زيادة معدلات البطالة بين العمالة غير الماهرة.

ومن أكثر النتائج الباعثة على الدهشة التباين الشديد في الآراء بين خبراء الاقتصاد من الإناث والذكور الذين شملهم المسح حول المساواة بين الجنسين عموما وفي المهنة نفسها. فاحتمالات عدم اتفاق النساء كانت أكبر بكثير من الرجال على مقولة إن فرص عمل الرجل والمرأة في الولايات المتحدة متساوية تقريبا. وعند طرح سؤال حول فجوة الأجور بين الجنسين، كانت احتمالات الاعتقاد بأنها ترجع إلى الفروق في رأس المال البشري (التدريب والمهارات) والخيارات المهنية الطوعية أكبر بكثير بين الرجال مقارنة بالنساء.

وعند تقييم المساواة بين الجنسين في مهنة الاقتصادي، كان خبراء الاقتصاد من الرجال بالقطع أكثر تفاؤلا من النساء. وبطرح سؤال عما

نساء في وضع المسؤولية

نساء يصطفن للإدلاء بأصواتهن في انتخابات محلية في سريناغار، الهند.

روهيني باندي وبيتيا توبالوفا

الفجوة بين الجنسين
رغم أن التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٢ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أشار إلى زيادة المساواة بين الجنسين في الاستثمارات في رأس المال البشري والفرص الاقتصادية، فإن قصور تمثيل الإناث في المناصب القيادية السياسية والوظائف الأعلى أجرا لا يزال مستمرا. وأفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقرير صدر في عام ٢٠١١ أن نسبة البرلمانيات على مستوى العالم اقتصرت في عام ٢٠١١ على ١٩٪، واقتصر عدد البلدان التي ترأس المرأة فيها الحكومة على ٩١ بلدا. وتقل الأعداد حتى عن ذلك في كبرى الشركات التجارية: ففي قائمة شركات Fortune 500 لعام ٢٠١٢، شغلت النساء ما نسبته ٤,٢٪ من مناصب المسؤول التنفيذي الأول (راجع الرسم البياني ١).

وقد قدمت تفسيرات لهذه الظاهرة على أساس كل من جانبي العرض والطلب. وتؤدي الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية القائمة مسبقا بشأن أدوار الجنسين إلى تحيز أرباب العمل/المديرين والناخبين ضد تعيين المرأة في مناصب قيادية (Huddy and Terkildsen, 1993؛ و Eagly and Karau, 2002). ويؤدي عدم وجود قيادات نسائية بدوره إلى إدامة التصورات المتحيزة بشأن فعالية المرأة في أدوار القيادة. ويمكن ألا تؤمن النساء أنفسهن بقدرتهن على القيادة، نظرا لأنهن نادرا

في خطاب افتتاحي أمام مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، قالت أونغ سان سو كي: «هناك مثل بورمي قديم لا يزال يردده الرجال الذين يرغبون في إنكار أن المرأة أيضا تستطيع الاضطلاع بدور في تحقيق التغيير والتقدم اللازمين في مجتمعهم، وهو: «الفجر لا يطلع إلا حين يصبح الديك.» لكن شعب بورما اليوم يعي جيدا الأسباب العلمية لطلوع الفجر ودخول الليل. ولا شك أن الديك الذكي يدرك أن طلوع الفجر هو الذي يجعله يصبح وليس العكس.»

وقد أسفر هذا المؤتمر عن مناهج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، الذي ألزم الحكومات بسن تشريعات تشرك النساء في العمل على جميع مستويات السلطة وصنع القرار، بما في ذلك البرلمانات.

وهذا ما حققته بالضبط تجربة أجريت في الهند تنفيذًا لسياسة عامة، ترتبت عليها زيادة هائلة في التمثيل السياسي للمرأة على مستوى الحكومات المحلية من خلال حصص مخصصة. وقد قمنا بدراسة هذه التجربة وتوصلنا إلى استنتاج مؤداه أنه بمجرد أن تصبح المرأة في وضع المسؤولية، فإنها تحدث تغييرا كبيرا في اتجاهات الجمهور وتدحض الاعتقاد بأن الفجر لا يطلع إلا إذا صاح الديك.

تشير تجربة
أجريت على
مستوى السياسات
في الهند إلى أن
تعيين نساء في
مناصب قيادية
في السلطة
يمكن أن يحدث
تغييرات هائلة في
التوجهات العامة



من مستويات الحكومة المحلية. وأدت هذه الحصّة إلى زيادة هائلة في عدد النساء بين القادة المحليين، من أقل من ٥٪ في عام ١٩٩٢ إلى نحو ٤٠٪ في عام ٢٠٠٥. وأتاحت طريقة تنفيذ الحصّة لفريق البحث أن يجري تقييمًا موضوعيًا للغاية لفعالية النظام. فركزنا على غرب البنغال؛ وفي هذه المنطقة، مثل معظم الولايات الهندية، كان يجري اختيار ثلث مجالس القرى عشوائيًا في كل انتخاب لحجز منصب رئيس المجلس، أو «البرادان» لامرأة.

وقد كفل الاختيار العشوائي للقرى إمكانية تفسير أي فرق يشاهد على نطاق المجالس المحجوزة وغير المحجوزة بعد التنفيذ بثقة

وجود قيادات نسائية بناء على تكليف قانوني ساعد الناخبين على فهم أن النساء يمكن أن يمارسن العمل القيادي بكفاءة.

باعتباره يعزى إلى وجود قيادة نسائية. وعلاوة على ذلك، كانت هناك مقاعد محجوزة في الوقت نفسه للفئات المعروفة تاريخيًا أنها محرومة، من الجماعات الإثنية والطوائف المنغلقة. وكان ذلك يعني أنه بين تنفيذ النظام في عام ١٩٩٨ وقيامنا في عام ٢٠٠٧ بجمع البيانات، كان يمكن أن يكون مجلس القرية محجوزًا لكي ترأسه امرأة لمرة واحدة (في عام ١٩٩٨ أو ٢٠٠٣)، أو مرتين (في كل من العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣)، أو لا يكون محجوزًا أبدًا. وقد أتاح ذلك لنا فرصة دراسة تأثير الفترات الطويلة لوجود امرأة في منصب قيادي.

وأجرينا مسحًا للأسر المعيشية في ٤٩٥ قرية تم اختيارها بشكل عشوائي في مقاطعة بيربهوم، وهي مقاطعة ريفية وفقيرة في معظمها تبعد نحو ٢٠٠ كيلومتر عن كولكاتا. وأجرينا في هذا المسح مقابلات منفصلة، مع رجل واحد، ومع امرأة واحدة، ومع جميع الأشخاص في سن المراهقة (في سن ١١ إلى ١٥) في كل من الأسر المعيشية في العينة التي قارب عددها ٧ ألف أسرة. وطرحنا على المجيبين أسئلة مفصلة عن مستواهم التعليمي وطريقة استخدامهم لوقتهم. وطلبنا إليهم أيضًا تقييم برادان قريتهم ومجموعة من القادة الافتراضيين. وأتيحت للآباء فرصة مناقشة تطلعاتهم فيما يتعلق بأبنائهم، في حين تحدث المراهقون عن آمالهم لأنفسهم. وقمنا، إلى جانب هذا المسح، بجمع بيانات عن الشخص الذي انتخب ليشغل منصب برادان في مايو ٢٠٠٨ في ست مقاطعات في غرب البنغال وعن الأشخاص الذين انتخبوا أعضاء في مجلس القرية في مقاطعة بيربهوم موضوع الدراسة.

تغير التصورات

كانت أول نتيجة خلصنا إليها هي أن القيادات النسائية غيرن بصورة هائلة تصورات الناخبين بشأن فعالية النساء في أدوار القيادة؛ إلا أن هذا التغيير لم يحدث إلا بعد تكرر وجود قيادات نسائية. وفي دراسة أجريت بالاشتراك مع مؤلفين آخرين ونشرت في مجلة *The Quarterly Journal of Economics*، أثبتنا أن وجود قيادات نسائية بناء على تكليف قانوني ساعد الناخبين على فهم أن النساء يمكن أن يمارسن العمل القيادي بكفاءة. ولاستشارة توجهات الناخبين إزاء القيادات

ما يرين نساء أخريات ينجحن في هذه المناصب. ويمكن أيضًا أن تترك النساء مسارات وظيفية تنطوي على سلطة كبيرة لإنجاب أطفال (Bertrand, Goldin, and Katz, 2010).

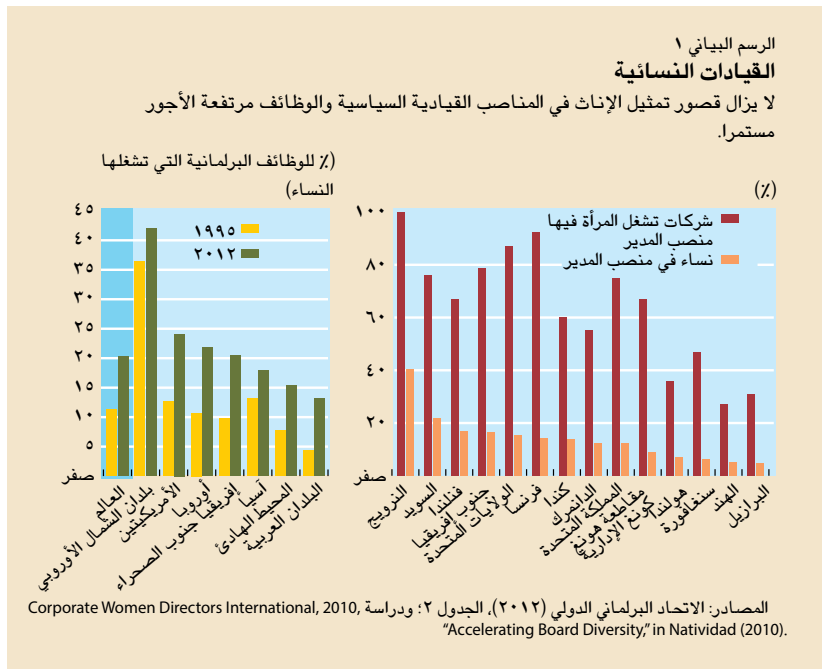
نظام الحصص

اختار اليوم أكثر من مائة بلد التصدي لحالات التفاوت بين الجنسين في ساحة السياسة بتخصيص حصص للنساء، وانتشرت حركة وليدة في النرويج إلى بلدان أوروبية أخرى، تخصص حصصًا للنساء في مجالس إدارة الشركات. وكانت كلتا المبادرتين ماثرا للجدل. وفي حين يتعلق الجدل بشأن عضوية مجالس الإدارة بصفة أساسية بما إذا كان سيترتب على تخصيص الحصص خفض في الكفاءة، فإن الجدل في مجال السياسة يركز على مخاوف من أن تؤدي الحصص المخصصة للنساء فعليًا إلى مزاحمة الفئات المحرومة الأخرى وأن تؤدي تفضيلات المرأة فيما يتعلق بالسياسات، التي يمكن أن تختلف عن تفضيلات الرجل، إلى قيامهن بتغيير الوضع الراهن، مما يضر بامتيازات بعض الفئات.

أما الذين يروجون لنظام الحصص فإنهم يرون أنه سيحقق منافع مجتمعية تبرر بعض التشوهات قصيرة الأجل. وهم يأملون أن تحدث القيادات النسائية تغييرات طويلة المدى في وضع المرأة في المجتمع عن طريق تغيير التصورات بشأن قدراتهم. وربما تقوم طبيعة النساء اللاتي يصبحن قائدات أيضًا بتغيير معتقد الآباء والأبناء بشأن ما يمكن أن تحققه المرأة، مما يساعد على إغلاق الفجوة بين الجنسين في مجالات الحياة الأخرى. ومع ذلك، فإننا لا نعرف حتى الآن سوى أقل القليل عن مدى فعالية الحصص. فهل يمكن لسياسة عامة تحدث تغييرات قسرية في التوازن بين الجنسين في مجال العمل القيادي أن تؤثر فعلا على نظم الاعتقاد لدى الناخبين؟ وهل يمكن أن تؤدي إلى قبول النساء كقائدات؟ وهل يمكن أن تحسن ثقة الفتيات وتزيد تطلعاتهن للدراسة، وانتهاج مسار مهني، وتقلد مناصب قيادية.

تجربة قررتها السياسات

في جهد غير مسبوق لزيادة صوت المرأة السياسي، قامت الهند في عام ١٩٩٣ بتعديل دستورها لتخصص للمرأة ثلث المقاعد في كل مستوى



المجيبين للنوع الجنساني لقادتهم. فقد أبدى الرجال تفضيلات ضمنية وصريحة للقادة الذكور. ولم تتراجع عدم استساغتهم لوجود قادة من النساء نتيجة لتولي نساء منصب البرادان في قريتهم. وحتى إذا فهم الديك السبب العلمي لطلوع الشمس ودخول الليل فربما سيظل يرغب أن يكون الديك الوحيد الذي يصيح.

وعلى الرغم من عدم حدوث تغيير في الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور، واجهت النساء فرصاً أفضل بكثير في انتخابات مفتوحة لكل من الجنسين نتيجة للحصص. وكان يرجح بدرجة أكبر بكثير أن تتنافس النساء في انتخابات مجالس القرى لعام ٢٠٠٨ في الأماكن التي كان فيها منصب البرادان مخصصاً فيما سبق للنساء، ولم يعد كذلك. وبلغ عدد النساء اللاتي ترشحن لهذه المناصب وفازوا بها الضعف تقريبا، حيثما كان مقعد البرادان مخصصاً للنساء في الانتخابات السابقتين، مقارنة بالمجالس التي لم تخصص فيها قط مقاعد للنساء. وبلغت النسبة المئوية لعدد النساء اللاتي شغلن منصب البرادان ١١٪ في المجالس التي لم تخصص فيها قط مقاعد للنساء و ١٨,٥٪ في المجالس التي استمر تخصيص مقعد البرادان فيها للمرأة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٧. وتشير نتائج الانتخابات هذه إلى أنه برغم الصعوبة المحتملة لتغيير التفضيلات والأعراف الاجتماعية عميقة الجذور، فإن وجود قيادات نسائية بناء على تكليف قانوني ساعد الناخبين على فهم أن النساء يمكن أن يمارسن العمل القيادي بكفاءة وأدى إلى قيامهم لاحقا بالتصويت على أساس تغيير التصور وليس على أساس التفضيل.

تطلعات أعلى

وكانت النتيجة الثالثة التي توصلنا إليها والتي ربما تكون الأهم أن القيادات النسائية ترفع تطلعات الآباء لبناتهن وتطلعات الفتيات في سن المراهقة لأنفسهن.

وإستخدمنا إجابات المسح لقياس التطلعات في أربعة مجالات: مستوى التعليم المرغوب، وسن الزواج المرغوب، والوظيفة المفضلة في سن ٢٥، والرغبة في أن ينتخب الشخص المعني لشغل وظيفة برادان. وتبين النتائج التي توصلنا إليها، والمنشورة في دراسة Science (Beaman and others, 2012)، أنه في المجالات التي لم توجد فيها قط امرأة في منصب قيادي، كانت هناك فجوة كبيرة بين ما يرغبه الوالدان لأبنائهم ولبناتهن. وعلى سبيل المثال كان يرجح بدرجة أقل من ٥٠٪ تقريبا أن يذكر هؤلاء الآباء أنهم يودون أن تتخرج ابنتهم من المدرسة أو تدرس في مرحلة أعلى من التعليم الثانوي مقارنة بابنهم. أما في حالة القرى التي كانت القيادة فيها لامرأة على مدى دورتين انتخابيتين، فقد تراجعت الفجوة بين الجنسين في التطلعات بصورة واضحة (راجع الرسم البياني ٣). ولم تتغير تطلعات الآباء لأبنائهم الذكور، وهو ما يعني أن التراجع بكامله في الفجوة يعزى إلى زيادة الآمال للبنات. وبالمثل، تأثرت تطلعات الأشخاص في سن المراهقة بوجود قيادة نسائية لدورة ثانية. ففي القرى التي لم تكن فيها المناصب القيادية مخصصة للنساء، كان الأولاد أكثر طموحا من البنات، رغم أن الفجوة بين الجنسين كانت أقل وضوحا عنها بين الآباء. وأدى تكرر وجود قيادة نسائية إلى تضيق هذه الفجوة برفع تطلعات البنات. وفي القرى التي خصصت لها قيادات نسائية في كل من العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، كان يرجح بدرجة أكبر أن ترغب الفتيات في سن المراهقة في انتهاج مسار مهني وتأخير الزواج.

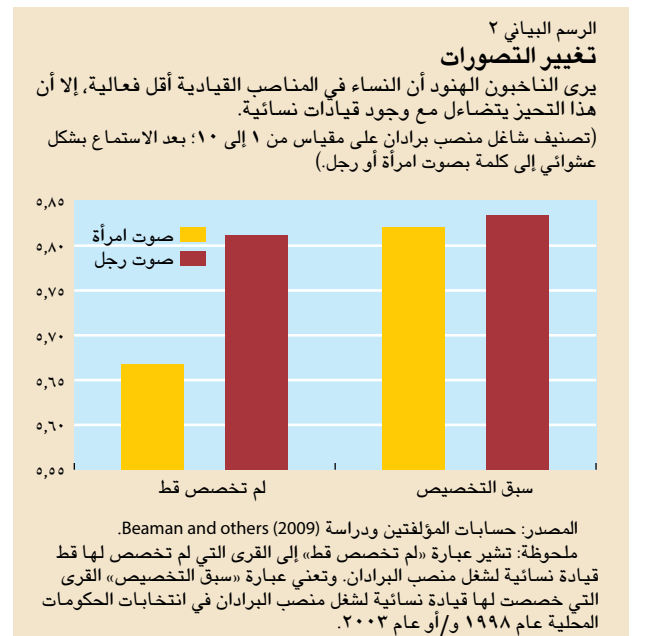
ورافق هذه الزيادة في التطلعات للبنات تحسن حقيقي في مستوى التعليم واستخدام الوقت. فقد بدأ الأولاد بميزة طفيفة مقارنة بالبنات من حيث احتمالات الانتظام في المدرسة والقدرة على القراءة واستكمال السنة الدراسية بنجاح؛ إلا أن هذه الفجوة قد زالت تماما في المناطق التي كانت توجد فيها قيادات نسائية لدورتين انتخابيتين. وقل أيضا الوقت الذي تقضيه الفتيات في الأعمال المنزلية. أما في القرى التي

النسائية بوجه عام، طلبنا إلى سكان القرية الاستماع إلى كلمة مسجلة ألقتها أحد أعضاء مجلس القرية خلال اجتماع للقرية. وأفاد نصف المجيبين أن الصوت الذي استمعوا إليه يلقي الكلمة كان صوت امرأة وأفاد النصف الأخر أن الصوت كان لرجل. ثم طلبنا إلى المجيبين تقييم البرادان على أساس الكلمة. وقرأنا على كل مجيب سردا موجزا عن قائد افتراضي يتخذ قرارات بشأن استثمارات مستقبلية، وقمنا مرة أخرى عشوائيا بتغيير النوع الجنساني لهذا القائد الذي يتناوله السرد.

وكانت هناك فجوة كبيرة في الطريقة التي تصور بها الناخبون فعالية القائد، استنادا إلى نوعه الجنساني ببساطة. ففي القرى التي لم تشغل فيها المرأة قط منصب البرادان، صنفت القائدات الافتراضيات باعتبارها أقل فعالية بكثير من الذكور (راجع الرسم البياني ٢). إلا أن هذه الفجوة اختفت بين الناخبين الذكور الذين شهدوا قائدة واحدة على الأقل نتيجة لنظام الحصص — وفي الواقع إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن سكان القرية الذكور هؤلاء صنّفوا القائدة الافتراضية في درجة أعلى من القائد الذكر المطابق.

وأشارت بيانات المسح إلى أن تصورات الناخبين لقائدهم هم أنفسهم اتبعت مسارا مماثلا. ففي المرة الأولى التي توجد في القرية قيادة نسائية، كان سكان القرية أكثر انتقادا لها مقارنة بزملائها الذكور. ويرجح أن يدل ذلك على تحيز مسبق متأصل ضد المرأة في أدوار القيادة، نظر لأن أداء المرأة على جميع المقاييس الموضوعية كان بنفس جودة أداء الرجل، إن لم يفقه. وبحلول الوقت الذي تولت فيه المرأة منصب برادان القرية للمرة الثانية، كان تصنيف سكان القرية لها معادلا لتصنيفهم نظراءها من الذكور.

ولكن في حين اتسمت اعتقادات الناخبين بشأن الكفاءة بالمرونة، فإن تفضيلاتهم للقيادة الذكور لم تكن مرنة. فبتطبيق أداة مستخدمة على نطاق واسع في دراسات علم النفس الاجتماعي، أجرينا مجموعة من اختبارات الارتباط الضمني الحاسوبية. وقمنا بقياس مدى القوالب النمطية المتصلة بالنوع الجنساني في الوظائف، وكذلك تفضيل أن يكون القادة من نوع جنساني مختلف. وكما حدث بالنسبة للنتائج المتحصلة من تجربتي الكلمة والسرد الموجز، أدى وجود قيادات نسائية في القرية إلى خفض كبير في القوالب النمطية المرتبطة بالنوع الجنساني لدى سكانها الذكور، على النحو المرصود في قوة ربطهم لأنشطة القيادة بالرجال. ومع ذلك، لم يكن هناك أثر على تفضيل



تمتلك القدرة على القيادة بفعالية، مما يمهد الطريق أمام أخريات لقطع أشواط أكبر. ويتجاوز أيضا تأثير القيادات النسائية قدراتهن على تبديل الوضع من خلال إجراءات السياسة المباشرة، إلى عالم التطلعات، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث تغيير دائم. ويمكن أن تكون النساء قذوة للأجيال القادمة، بتشكيل اعتقادات الآباء والأبناء بشأن ما تستطيع النساء إنجازه. ويمكن أن يساعد دور المرأة كقذوة على إغلاق الفجوة بين الجنسين في مجالات أخرى، نظرا لأن التطلعات الأعلى تترجم، كما رأينا، إلى استثمارات أكبر في الفتيات من جانب آبائهن وكذلك من جانبهن.

إلا أن تغيير الأعراف الاجتماعية ليس حالة نبين بها بسرعة أن صباح الديك لا يسبب طلوع الشمس، وندحس اعتقادا خاطئا إلى الأبد. فالتغييرات التي شهدناها استغرقت عشر سنوات من تخصيص حصص للنساء بناء على تكليف قانوني. وبعد دورة انتخابية واحدة، أصبحت هذه التغييرات إما غير قائمة أو ملحوظة بالكاد. وربما يؤدي عدم الحفاظ على السياسة إلى إفقادها قبضتها على السكان. وتشير نتائجنا إلى أن تحقيق المساواة في القيادة — وربما في القوى العاملة — يتطلب إجراءات مستمرة على مستوى السياسات تكون لصالح المرأة لفترة طويلة. ■

روهيني باندي أستاذة السياسات العامة بقسم محمد كمال في كلية هارفارد كينيدي. وبيتيا توبالوفا اقتصادية أولى في صندوق النقد الدولي ومحاضر منتدب في السياسات العامة في كلية هارفارد كينيدي.

يستند هذا المقال إلى ورقة بحثية أعدتها المؤلفتان بالاشتراك مع لوري بيمان ورغب شاتوبادهيي، وإيستر دوفلو (Beaman and others, 2009) ومع لوري بيمان وإيستر دوفلو (Beaman and others, 2012).

المراجع:

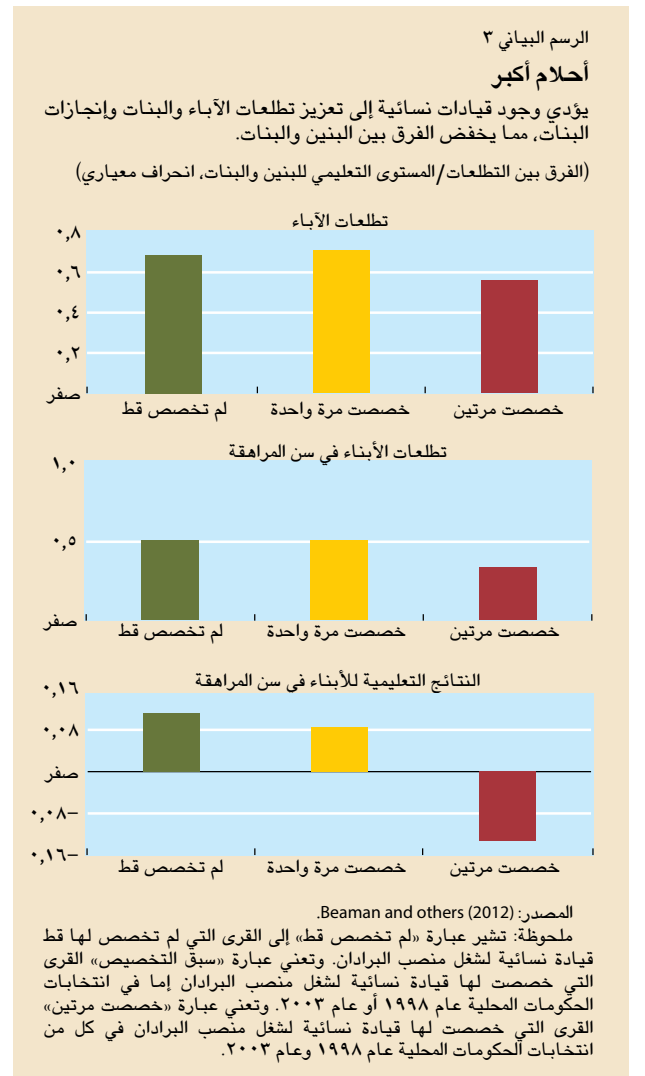
- Beaman, Lori, Raghav Chattopadhyay, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova, 2009, "Powerful Women: Does Exposure Reduce Bias?" Quarterly Journal of Economics, Vol. 124, No. 4, pp. 1497-540.
- Beaman, Lori, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova, 2012, "Female Leaders Raise Aspirations of Girls," Science, Vol. 335, No. 6068, pp. 582-86.
- Bertrand, Marianne, Claudia Goldin, and Lawrence Katz, 2010, "Dynamics of the Gender Gap for Young Professionals in the Financial and Corporate Sectors," American Economic Journal: Applied Economics, Vol. 2, No. 3, pp. 228-55.
- Dahlerup, Drude (ed.), 2006, Women, Quotas and Politics (New York: Routledge).
- Duflo, Esther, 2012, "Women's Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature, Vol. 50, No. 4, pp. 1051-79.
- Eagly, Alice H., and Steven J. Karau, 2002, "Role Congruity Theory of Prejudice toward Female Leaders," Psychological Review, Vol. 109, No. 3, pp. 573-98.
- Huddy, Leonie, and Nayda Terkildsen, 1993, "Gender Stereotypes and the Perception of Male and Female Candidates," American Journal of Political Science, Vol. 37, No. 1, pp. 119-47.
- Inter-Parliamentary Union, 2012, "Women in Parliament in 2012," (Geneva).
- Natividad, Irene, 2010, "There Is No Denying the Effectiveness of Quotas," Directors & Boards, Vol. 34, No. 5, pp. 24-26.
- UN Women, 2011, 2011-2012 Progress of the World's Women: In Pursuit of Justice.
- World Economic Forum, 2012, The Global Gender Gap Report 2012 (Geneva: World Economic Forum).

لم تخصص لها قط قيادة نسائية، فكانت الفتيات يقضين وقتا أطول بنحو ٨٠ دقيقة في الأعمال المنزلية من الوقت الذي يقضيه الأولاد، بينما كان الفرق في القرى التي خصصت لها قيادة نسائية لدورتين انتخابيتين ساعة واحدة.

وتوجد قناتان محتملتان يمكن من خلالها للقيادات النسائية تغيير تطلعات الفتيات: بتنفيذ سياسات تيسر على المرأة تحقيق النجاح، أو ببساطة بالتصرف كقذوة لامرأة ناجحة. ومن المرجح للغاية أن يكون هذان الأثران موجودين جنبا إلى جنب، ومن الناحية التجريبية يتعذر بصورة شبه كاملة التمييز بينهما. وفي حالة الهند على وجه الخصوص، خلصنا إلى أدلة معقولة تشير إلى أن النساء التي تشغل منصب البرادان لا تملك قدرًا كافيًا من القوة لإحداث تأثير كبير على الفرص التعليمية والوظيفية للنساء في قراهن. ومن ثم، يرجح أن تكون القناة الأهم التي أثرت من خلالها القيادات النسائية على تطلعات الآباء والفتيات هي أثر دور القذوة.

الدروس المستفادة

تشير تجربة الهند إلى أن تعيين النساء في مناصب قيادية يمكن أن يحفز التغيير. ورغم أن الجيل الأول من القيادات النسائية يمكن أن يواجه أحكاما مسبقة، فإن وجوده يجعل الناخبين يدركون أن المرأة





هل تتفتح الزهور؟

مارك بلاكين وماري هالوارد-درايمير

العمل في الأنشطة مرتفعة العائد هو الممر إلى التمكين الاقتصادي للنساء في إفريقيا

تقوم

سيدة الأعمال التنزانية دينا بينا، منذ أكثر من عقد، بإدارة شركة دينا للزهور المحدودة (Dina Flowers Company Ltd.) وتنميتها. وهي تشدد على أهمية خدمة العملاء، وتقول في ذلك: «ينبغي أن تخرج من طريقك لتفعل شيئاً إضافياً». وقد كان لذلك مردود جيد عليها حين مُنحت عقداً للمساعدة على تخطيط المناظر الطبيعية في مطار دار السلام الدولي. وعندما رأى زوجها، مويتا بينا، كيف تزدهر شركة دينا للزهور، ترك عمله لينضم إلى الشركة وهو الآن مسؤولها المالي الأول. ويقول: «لقد دخلنا العمل في مجال الزهور بفضل دينا». ويضيف قائلاً: «إنها لاحظت فرصة سانحة، هي عدم وجود متجر زهور في كل البلدة تقريباً». وقد استخدم مرتب مويتا لتوفير رأس المال الأولي للشركة. ويعلق مويتا على

نجاح زوجته قائلاً: «أعتقد أن عدداً كبيراً من الرجال كان سيشعر بالتهديد في موقف كهذا. لكنني لست من هؤلاء. وبالنسبة لنا، لقد نجح المشروع من حيث أن أهدنا يكمل الآخر فعلياً.»

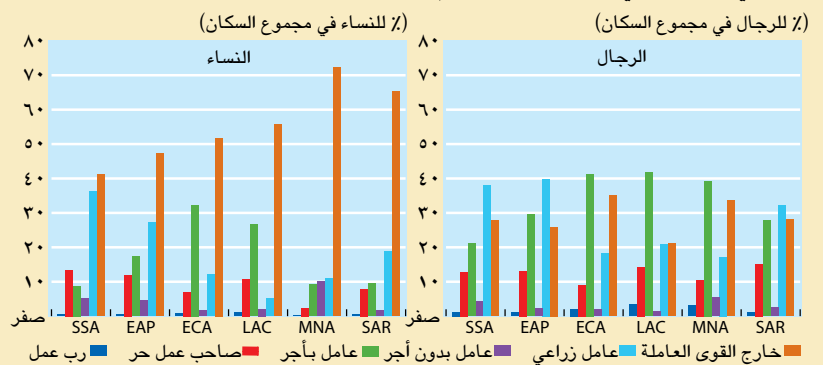
ومثلما توضح قصة شركة دينا للزهور (Cutura، 2007)، يعتمد نجاح المرأة في العمل التجاري على تقارب عدد كبير من العوامل، منها توافر فرصة السوق، والتمويل الكافي، ومهارة تنظيم الأعمال والمهارات الفنية، وبناء شبكة علاقات. وهذه العوامل مهمة أيضاً للأعمال التجارية التي ينظمها الرجال، إلا أن الأدلة تشير إلى أن النساء يواجهن غالباً عقبات أكبر في الحصول عليها. وفي حالة المرأة على وجه الخصوص، يمكن أن يكون الدعم المقدم من الأسرة عاملاً حاسماً. وفي الواقع، يمكن للرجال في عدة بلدان، وفقاً للقانون، عدم السماح لزوجاتهم بالعمل، أو توقيع عقد، أو حتى فتح حساب مصرفي.

وقد أجرى البنك الدولي مؤخرًا دراستين ركزتاً على الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تتناولان المجالات التي تعمل فيها المرأة والمجالات التي يعمل فيها الرجل، وطريقة أداء المشاريع التجارية التي تنشئها النساء مقارنة بالمشاريع التي ينشئها الرجال، والعقبات الاقتصادية والقانونية التي يتعين على المرأة مواجهتها حتى تتمكن من توسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية ومجال تنظيمها للمشاريع (Hallward-Driemeier and Hasan, 2013 و Hallward-Driemeier, 2013).

وتخلص هاتان الدراستان إلى أن الفجوات بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصادية في المنطقة تعزى إلى مسألة ما إذا كانت المرأة تعمل أم لا بدرجة أقل مما تعزى إلى الفروق في أنواع الأنشطة التي تسعى النساء والرجال إلى القيام بها. ويرجع بدرجة أكبر بكثير أن تعمل النساء في القطاع غير الرسمي، وفي المشاريع الأصغر حجماً، وفي الصناعات التقليدية مثل صناعة الملابس وإعداد الغذاء — وهي أنشطة تحقق جميعها في الغالب عائدات أقل.

الرسم البياني ١ المجالات التي يعمل فيها النساء والرجال

يرجع أن تعمل النساء وأن يكنَّ صاحبات مشاريع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بدرجة أعلى من عملها في هذا المجال في مناطق أخرى من العالم.



المصدر: مسح للأسر المعيشية والقوى العاملة مأخوذة من ١٠٢ بلداً من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، آخر سنة، ٢٠٠٠-٢٠١٠. ملحوظة: SAR: جنوب آسيا؛ MNA: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ LAC: أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ SSA: إفريقيا جنوب الصحراء



الامتلاك أو السيطرة

أحد التحديات التي يواجهها الباحث عند النظر إلى البيانات هو كيفية تحديد أن العمل التجاري «نسائي» — أي عمل تكون فيه الملكية أو التحكم في صنع القرار لامرأة. وفي مسح المشاريع التي يجريها البنك الدولي، يُسأل المَجِبُونَ عما إذا كان «أي من الملاك الرئيسيين» نساء. وفي مسح متابعة أجري في ستة بلدان إفريقية لشركات أفادت بوجود امرأة ضمن الملاك الرئيسيين، لم يعتبر ثلث المَجِبِينَ أن المرأة صانعة قرار، ولم يعتبرها نصفهم صانعي القرار الرئيسي (Aterido and Hallward-Driemeier, 2013). وفي حالة اعتماد تعريف واسع للملكية لا يشمل عنصر السيطرة أو سلطة صنع القرار، تصنف مشاريع كثيرة باعتبارها أعمالا تجارية لنساء عندما يديرها رجال في واقع الأمر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مقارنات تخفت الفجوات بين الجنسين في القيود التي يواجهها أصحاب المشاريع.

المرأة في أنشطة حرة في هذه المنطقة يعزى بدرجة أقل إلى توافر فرص كبيرة في نشاط تنظيم الأعمال مما يعزى إلى نقص فرص العمل بأجر. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يكون العاملون بأجر عموما أقل تعليما من أرباب العمل (راجع الرسم البياني ٣، حيث توجد معظم العلامات التي تسم البلدان الغنية في الربع الأيسر الأسفل)، ولكن العكس هو الصحيح في البلدان منخفضة الدخل (علامات أكثر في الربع الأيمن الأعلى). وفعليا، تكون فجوة التعليم بين العاملات بأجر وربات العمل أعلى منها بين الذكور العاملين بأجر وأرباب العمل في البلدان منخفضة الدخل (الدوائر الزرقاء فوق الخط المائل بدرجة ٤٥). وفي البلدان منخفضة الدخل، يعمل عدد قليل من النساء بأجر، ويتمتع هؤلاء العاملات بحظ أوفر نسبيا من التعليم من زملائهم الذكور. وفي البلدان منخفضة الدخل في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يرجح أن تزيد احتمالات عمل الرجل بأجر بثلاثة أضعاف عن احتمال عمل المرأة بأجر، تتركز فرص النساء في تنظيم الأعمال. وحتى يتسنى فهم الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، من المهم مقارنة طريقة أداء كل من النساء والرجال، وكيفية توسيع العائدات على هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

وخلصنا إلى أن الأعمال التجارية التي تضطلع بها النساء تكون في المتوسط أقل إنتاجية من الأعمال التجارية التي يضطلع بها الرجال، باستخدام مفهوم «الملكية» كمعيار لتحديد «الأعمال التجارية للنساء» (راجع الإطار). ولكن هذه الفجوة تختفي بمجرد مراعاة قطاع المشروع التجاري، ومدى انتمائه إلى القطاع الرسمي، وحجمه، وكثافة استخدامه لرأس المال.

وفي حالة اعتماد تعريف ضيق للمشروع التجاري الذي تقوم به المرأة بحيث يكون المقصود منه مشروعا تكون فيه المرأة صانعة القرار، تصبح هناك فجوات أوسع في الأداء من حيث الإنتاجية والربحية. إلا أن آثار عوامل قطاع المشروع التجاري، ومدى انتمائه إلى القطاع الرسمي، وحجمه تكون أقوى من الفروق بين الجنسين. وتكون الفروق بين الجنسين كبيرة عند تحديد المجالات التي يعمل فيها الرجال والنساء في المقام الأول.

فرز التيارات الاقتصادية

تتشكل فرص النساء وإمكاناتهن على أساس وجودهن بتركيز أعلى في المنشآت الأصغر، وفي القطاع غير الرسمي، وفي الصناعات المتعارف على أنها صناعات نسائية بدرجة أكبر من تشكلها بفعل أي فروق أخرى بين الجنسين. وحتى يتسنى بناء فرص اقتصادية للجميع في إفريقيا، من الضروري أن نفهم بصورة أوضح الأسباب التي أفضت إلى استمرار وجود هذه الأنماط من أنماط المشاركة الاقتصادية المتميزة عن اعتبارات نوع الجنس.

ويتعلق توسيع نطاق التمكين الاقتصادي للمرأة بتمكين عدد أكبر من النساء من العمل في أنشطة تدر عائدات أعلى. ويتطلب ذلك العمل على إزالة القيود التي تعوق إمكانية حصول المرأة على الأصول، والتوسع في تدريب المرأة في المجالين المالي والإداري، وإشراك عدد أكبر من النساء في بيئة صنع السياسات.

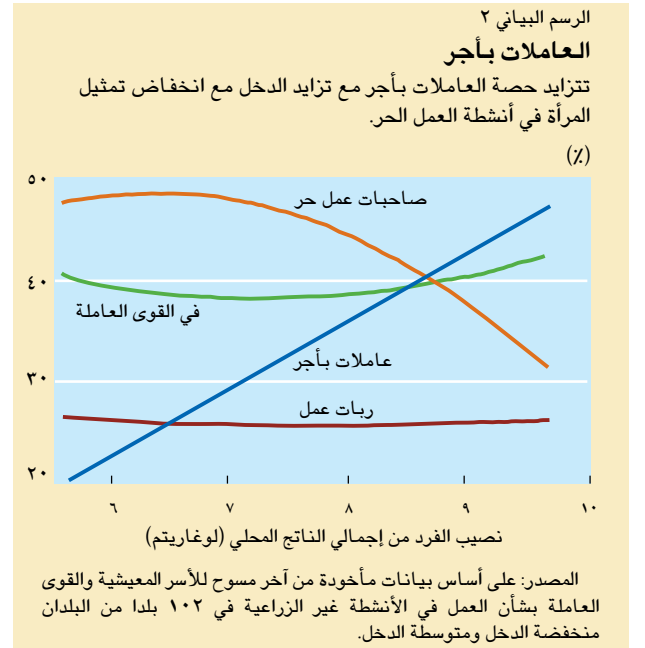
وتعمل النساء في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وقليلات هن اللاتي بوسعهن ألا يعملن. وتوضح البيانات المأخوذة من مسح تمثيلي على الصعيد الوطني للقوى العاملة والأسر المعيشية، شمل أكثر من ١٠٠ بلد من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، أن معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة أعلى في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منها في أي منطقة أخرى (راجع الرسم البياني ١).

ففي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تنشيط النساء بوجه خاص كصاحبات مشاريع. إلا أن نشاطهن في العمل الحر يتوزع بصورة غير متكافئة. فالنساء تشكلن ٤٠٪ من قوة العمل غير الزراعية في المنطقة، ولكن تمثل نحو ٥٠٪ من العاملين في أنشطة حرة (راجع الرسم البياني ٢) — وهي أعلى نسبة في أي منطقة. وفي المقابل، لا تمثل النساء إلا ربع أرباب العمل في المنطقة، وهي نسبة لا تتغير كثيرا مع مستوى تنمية البلد وتنعكس في جميع المناطق الأخرى عدا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي يقل عدد ربات العمل فيها حتى عن ذلك العدد، حيث يبلغ نحو ٢١٪. وبوجه عام، تزيد نسبة العاملات بأجر مع زيادة دخل البلد زيادة هائلة.

التعليم والفرص

يتغير مدى توافر الفرص التي يتيحها تنظيم الأعمال حسب مستوى التنمية في البلد ومستوى تعليم الفرد. وفي حالة دينا ومويتا بينا في تنزانيا، كان المستوى التعليمي لكليهما مرتفعا، مما يسر نجاحهما في عالم العمل التجاري.

وتتمثل إحدى طرق معالجة هذه الظاهرة في مقارنة مستويات التعليم بين مختلف فئات الوظائف. ففي كل البلدان تقريبا، يكون عدد سنوات تعليم العاملين بأجر أكبر في المتوسط من عدده لأصحاب العمل الحر (راجع الرسم البياني ٣، الذي يبين النمط في حالة النساء — ويشاهد نمط مشابه في حالة الرجال). وتكون الفجوة في سنوات التعليم بين العاملين بأجر وأصحاب العمل الحر أكبر ما يكون في البلدان منخفضة الدخل وحيثما يكون العمل الحر أعلى، وتحديدًا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع نسبة عمل



لكن هذه الخطوات لن تساعد المرأة إلا إذا انطبقت الحماية القانونية التي يتيحها القطاع الرسمي بنفس القدر على الأعمال التجارية التي يضطلع بها الرجال والنساء، وهو ما لا يحدث دائما.

المساواة في الحقوق

ثمة أهمية حاسمة للمساواة في إتاحة الأصول والسيطرة عليها. فبدون امتلاك الإنسان لحقوق ملكية أو القدرة على الاحتفاظ بثمرة جهده، لا تكون لديه القدرة على الاستثمار والعمل الدؤوب، أو حوافز للقيام بذلك، إلا في نطاق ضيق. ومع ذلك، فإن مجالي حقوق الملكية والأهلية القانونية هما تحديا المجالان اللذان يميز فيهما القانون بنصوص صريحة بين المرأة والرجل في عدد كبير من البلدان.

وقد قمنا بتحليل الأحكام الواردة في الدساتير والاتفاقيات الدولية والقوانين التي تؤثر على حقوق الملكية للمرأة وأهليتها القانونية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لتحديد البلدان، ومجالات القانون، التي تتمتع فيها المرأة بنفس الحقوق الاقتصادية التي يتمتع بها الرجل. وكانت مفاجأة لنا أن نجد أن الفجوات بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية في بلد ما لا ترتبط بمستوى دخل هذا البلد. ويعني ذلك أن البلد لا يتجه تلقائيا إلى زيادة المساواة مع نموه؛ وإنما يتطلب إغلاق الفجوات بين الجنسين إجراءات متعمدة.

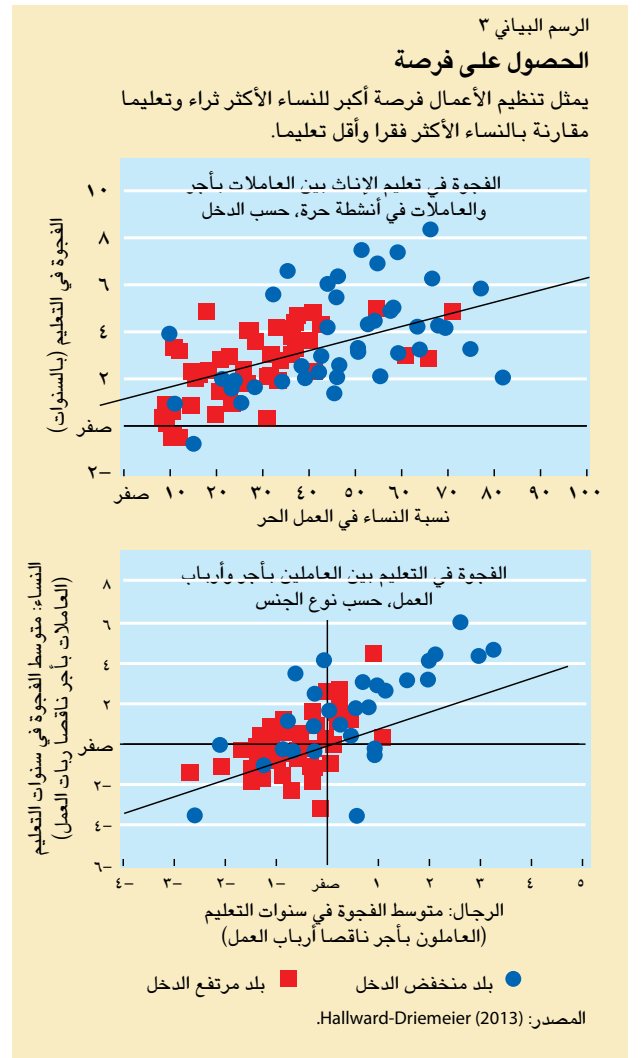
وإذا ظلت الفجوات بين الجنسين قائمة في الحقوق الاقتصادية، فإنها تؤثر على فرص المرأة، حتى مع زيادة الدخل. وفي البلدان الأكثر ثراء، ينتقل عدد أكبر من النساء من العمل الحر إلى العمل بأجر، ولكن ليس بالضرورة ليصبحن ربات عمل. ولا تتغير نسبة ربات العمل مع الدخل. ولكن، بصرف النظر عن الدخل، كلما تعززت الحقوق الاقتصادية للمرأة، زادت حصة ربات العمل. وبتحديد عامل الدخل، وجدنا أن احتمال أن تصبح النساء في البلدان التي لا توجد فيها مساواة بين الرجل والمرأة في مجالي حقوق الملكية والأهلية القانونية (مثلا، حيثما يتعين حصول المرأة على إذن الزوج للعمل أو الدخل في عقود، أو حيثما يحكم القانون العرفي مسألتها الملكية في الزواج والميراث ويكون معفيا بحكم الدستور من التقيد بمبادئ عدم التمييز) ربات عمل يقل بمقدار الثلث (Hallward-Driemeier and Hasan, 2013). ويساعد التصدي لمسألة الحقوق الاقتصادية الرسمية على مساعدة المرأة على الصعود وإدارة شركات أكبر.

وتتضمن قاعدة بيانات التمكين القانوني والاقتصادي للمرأة في إفريقيا (Hallward-Driemeier and Hasan, 2013) توثيقا للمواضع التي توجد فيها هذه الفجوات — ليس فقط على نطاق البلدان، وإنما أيضا على نطاق مصادر القانون وأنواع القوانين. ونادرا ما تتضمن القواعد التنظيمية المعنية بالعمل التجاري أحكاما تميز بين الجنسين. إلا أن جميع هذه القوانين واللوائح تفترض مسبقا إمكانية دخول الأطراف في عقود والتنقل بحرية والامتلاك أو السيطرة على الأصول باسمها. وإن القوانين المعنية بالأسرة والميراث والأرض هي التي تحدد الحقوق فيما يتعلق بالأهلية القانونية والملكية. وهذه المجالات تحديا من القانون هي التي تكون فيها الفروق بين الجنسين، بما في ذلك التمييز الصريح بينهما، أوضح ما يكون (راجع دراسة Hallward-Driemeier and Hasan, 2013).

وقد كانت دينا بينا محظوظة من حيث أنه لم يلزمها الحصول على إذن زوجها لإقامة مشروعها واستطاعت الحصول على رأس المال الأولي من خلال زوجها. وفي البلدان التي تفتقر فيها المرأة إلى نفس حقوق الميراث وملكية الأراضي التي يتمتع بها الرجل، ربما لا يكون لدى المرأة الضمان اللازم لحصولها على قرض مصرفي. ومن ثم، فإن تعزيز حقوق الملكية يحسن إمكانية حصول المرأة على التمويل، ويزيد من هذه الإمكانية أيضا توافر سجلات الملكيات التي تتضمن الممتلكات المنقولة؛ وسجلات الائتمان التي ترصد تاريخ الائتمان

ولا تعني زيادة فرص النساء زيادة مشاركتهم الاقتصادية في حد ذاتها، وإنما تحويل نوع الأنشطة التي يضطلعن بها. وحتى يتسنى توسيع نطاق التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، يتعين أن يدخل عدد أكبر من النساء في أنشطة تدر عائدا أعلى.

ولا يعني غياب حواجز كبيرة على أساس اعتبارات نوع الجنس بمجرد دخول الأعمال التجارية حيز التشغيل أنه لا توجد عقبات أساسها اعتبارات نوع الجنس أمام تنظيم الأعمال. وهناك أدلة على أن الحواجز التي تعترض دخول مجال تنظيم الأعمال تمثل عقبات أكبر للمرأة منها للرجل. ومن شأن وضع تدابير تحسن إمكانية النفاذ إلى الأسواق والتمويل للمنشآت الأصغر والمنشآت في القطاع غير الرسمي أن تساعد صاحبات المشاريع بصورة غير متكافئة. ويمثل نشر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والهواتف المحمولة على وجه الخصوص، خطوة في هذا الاتجاه، ذلك أن التكنولوجيات توفر معلومات عن الأسعار وتيسر بدرجة أكبر إمكانية الوصول إلى العملاء والموردين، وتنفيذ عمليات مصرفية عن طريق الهاتف المحمول. إلا أن ما هو متاح للمرأة يقل حتى في هذا المجال عما هو متاح للرجل (GSMA, 2010). وثمة خطوات أخرى للحد من هذه الحواجز، منها ترشيد المتطلبات التنظيمية (تسجيل العمل التجاري، الترخيص) والحد من الفساد وتيسير إضفاء الطابع الرسمي على المنشآت الصغيرة.



التجاري، وهي: توفير المعلومات والمعارف وتبادلها، لا سيما بشأن الحقوق الاقتصادية؛ وتعزيز أعمال الدعوة إلى الإصلاحات بتنقيف صانعي القرارات والتأثير عليهم؛ وبناء شراكات بين الأطراف المعنية لتبادل الخبرات والاستراتيجيات وتعظيم أصوات النساء في صنع السياسات. ولذلك فإن تعزيز اتحادات الأعمال التجارية للنساء مهمة حاسمة، حتى يمكن لهذه الاتحادات مساعدة أعضائها على تحسين ممارسات العمل التجاري وتحسين الأداء والاضطلاع بدور أنشط في حوار السياسات وحشد التأييد اللازم لتنفيذ الإصلاحات.

وثالثاً، فإن تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص في المشاريع من أجل تحسين مناخ العمل التجاري هو واحد من أفضل السبل لكفالة أن تبين إصلاحات السياسات أولويات جميع الأطراف المعنية وضمان تنفيذها. ولكن حتى الآن، كان هناك غياب كبير للأعمال التجارية النسائية واتحاداتها من ذلك الحوار. ويمكن أن يساعد دمج نوع الجنس

والسداد للمرأة، وخصوصاً في مجال التمويل الأصغر؛ وبناء رأس المال البشري والتعريف بالشؤون المالية؛ واستحداث منتجات وآليات مالية تعنى خصيصاً بتلبية احتياجات المرأة ومعالجة القيود التي تواجهها. وتشهد الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم المدرسي تراجعاً منذ فترة، وإن كانت تظل شاغلاً في عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل. ولكن فيما وراء التعليم العام، توجد أهمية لتوافر مهارات محددة في الإدارة، بما في ذلك معرفة الأمور المالية والقدرة على تحديد غايات الأداء ومراقبتها — بالنسبة للشركات والموظفين. ويرجح بدرجة أقل أن تتعلم النساء هذه المهارات الحاسمة من خلال البرامج الرسمية أو الشبكات الأسرية غير الرسمية (Aterido and Hallward-Driemeier, 2013). إلا أن النساء يستفدن بالتأكد من ذلك النوع من التدريب في مجالات المهارات. وفي المسوح التي أجريتها، كانت النساء اللاتي حصلن على درجات لا تقل عن الدرجات التي حصل عليها الرجال في

لا تعني زيادة فرص النساء زيادة مشاركتهم الاقتصادية في حد ذاتها، وإنما تحويل أنواع الأنشطة التي يضطلعون بها.

على ضمان سماع صوت النساء مع وضع وتنفيذ أولويات الإصلاحات في مجال الاستثمار.

وتتضمن السيرة الذاتية الموجزة لدينا بينا عضويتها في منظمات مختلفة، بما في ذلك الغرفة التجارية النسائية في تنزانيا، وهي تُعزي جزءاً من نجاحها إلى بناء علاقات عمل. وتقول في هذا السياق: «إنه من المفيد أن تكون عضواً في اتحاد، وإنني أشجع الشابات على أن يفعلن ذلك.» وتمثل نصيحتها خطوة أولى، هي إشراك النساء في خلق بيئة عمل تكون مواتية للجميع، رجالاً ونساءً. ■

مارك بلاكين خبير استشاري مستقل يعمل في قضايا نوع الجنس في التنمية، وماري هالوارد-درايمير اقتصادي أول في مكتب كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي.

المراجع:

Aterido, Reyes, and Mary Hallward-Driemeier, 2011, "Whose Business Is It Anyway?" Small Business Economics, Vol. 37, No. 4, pp. 443-64.

Cutura, Jozefina, 2007, Voices of Women Entrepreneurs in Tanzania (Washington: International Finance Corporation).

GSMA Development Fund, Cherie Blair Foundation for Women, and Vital Wave Consulting, 2010, Women and Mobile: A Global Opportunity (London: GSMA).

Hallward-Driemeier, Mary, 2013, Enterprising Women: Expanding Opportunities in Africa (Washington: Agence Française de Développement and World Bank).

—, and Tazeen Hasan, 2013, Empowering Women: Legal Rights and Economic Opportunities in Africa (Washington: Agence Française de Développement and World Bank).

—, Jane Kamangu, Emilia Lobti, and Mark Blackden, 2013, Women's Legal and Economic Empowerment Database for Africa (Washington: World Bank). www.worldbank.org/gender/womenleadafrica

Simavi, Sevi, Clare Manuel, and Mark Blackden, 2010, Gender Dimensions of Investment Climate Reform: A Guide for Policy Makers and Practitioners (Washington: World Bank).

اختبارات مهارات الإدارة تدير أعمالاً تجارية ناجحة بنفس قدر نجاح الأعمال التي يديرها رجال.

وهناك ضرورة حاسمة لأن يكون للنساء دور نشيط في إصلاح مناخ العمل التجاري، ليس فقط لأنهن يشاركن فيه بأنفسهن بقوة كصاحبات مشاريع وعاملات بأجر وربات عمل، ولكن أيضاً لأن العقبات والقيود التي يواجهنها — ومنظوراتهن — غالباً ما تكون مختلفة عن العقبات والقيود التي يواجهها الرجال أو منظوراتهم. وغالباً ما تكون للنساء تجارب مختلفة فيما يتعلق بالحوجز القانونية والتنظيمية والإدارية التي تعوق مشاركتهم الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإنهن مستبعدات بدرجة كبيرة من صنع السياسات في القطاع الخاص ومن الحوار بين القطاعين العام والخاص. ونتيجة لذلك، لا يتوافق حضور المرأة في القطاع الخاص، باعتبارها طرفاً فاعلاً اقتصادياً مهماً في حد ذاته، مع تمثيلها في المؤسسات الخاصة المعنية بصنع السياسات والقرارات. وتترتب على هذا الاستبعاد تكاليف باهظة، ليس فقط على فرادى النساء وأعمالهن، وإنما على الاقتصاد ككل.

ويمكن دعم زيادة مشاركة المرأة في إصلاحات مناخ العمل بثلاث طرق رئيسية.

فأولاً، يتعين أن تقوم الدعوة إلى إصلاحات السياسة على أساس تحليل قوي يركز على البلد المعني للفرص والقيود الماثلة في مناخ العمل، وعلى وجه التحديد كيفية اختلافها بالنسبة للرجال والنساء. ولا مبالغة في التشديد على أهمية البحث والتحليل القائمين على أدلة كأساس لحشد التأييد الفعال من أجل تغيير السياسة. ولا يزال من الضروري إقناع بعض صانعي السياسات والممارسين بأن معالجة قضايا المرأة في العمل أمر مهم في حد ذاته وأن القيام بذلك يمكن أن يكون له مردود مهم لقطاع الأعمال والاقتصاد ككل.

وثانياً، يتعين تشجيع مشاركة النساء في اتحادات الأعمال التجارية وتعزيزها. فهذه الاتحادات تمثل منبراً مهماً للمناصرة إلا أن عدداً كبيراً من النساء لا يشاركن في العمل الرئيسي المعني بالحوار والدعوة وغالباً ما يفتقرن إلى القدرة على الاضطلاع بهذا العمل بفعالية أو الخبرة في هذا المجال. وتقف اتحادات الأعمال التجارية على مفترق ثلاث آليات رئيسية لتحسين فرص قيام المرأة بالعمل

الروابط في يول ستريت

إيلي فانغ



هل يتم تقييم المحللين والمحللات على أساس معايير مختلفة؟

يزيد

منذ الثمانينات عدد خريجات الجامعة على عدد الخريجين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واليوم، في الولايات المتحدة، حتى في كليات الحقوق والطب، يمثل النساء نحو نصف عدد الدارسين. وتشكل النساء منذ عام ٢٠١٠ الغالبية في قوة العمل الأمريكية. واستنادا إلى هذه الاتجاهات العامة، يمكن الحكم بأن تقدم المرأة في التعليم ومشاركتها في قوة العمل وتمكينها الاقتصادي هو أحد أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في العقود القليلة الماضية.

إلا أن هذا التقدم يحجب بعض الحقائق التي تصعب زحزحتها. وعلى وجه الخصوص، لا تزال صفوف القيادات النسائية للمؤسسات التجارية نحيفة بشكل يريث له، ولا تزال المرأة تواجه سقفا زجاجيا في عالم الشركات.

نحالة عند القمة

يكفي أن ننظر فقط إلى الإحصاءات بشأن الوظائف التنفيذية العليا — أي أعلى المناصب في الشركات مثل المسؤول التنفيذي الأول، والمسؤول التشغيلي الأول، والمسؤول المالي الأول. ففي عام ٢٠١١، كانت النسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن منصب المسؤول التشغيلي الأول ٨٪ فقط، واللاتي يشغلن منصب المسؤول التنفيذي الأول ١,٥٪ في الشركات الأمريكية الكبيرة، مقارنة بنسبتي ٣٪ و ٥,٥٪ على الترتيب في عام ١٩٩٤. نعم، إنها زيادة هائلة على مدى تلك الفترة. إلا أن النسب المئوية لم تزد كثيرا على مدى السنوات الخمس الماضية. ويتناقض انخفاض الأرقام المطلقة بصورة حادة مع التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم والمشاركة في سوق العمل.

ويدل انخفاض الحضور النسائي في الوظائف التنفيذية العليا بهذه الصورة العنيدة على درجة أوسع من عدم إحراز تقدم في مجال العمل التجاري. ورغم أن النساء سبقن الرجال في دخول مجالي الطب والقانون، فقد ظل قيدهن في برامج ماجستير إدارة الأعمال راکدا، حيث ظل في حدود ٣٥٪ لفترة تزيد على عقد ولا توجد دلائل على أن هذه النسبة ستزيد. ووفقا لبيانات أعدتها مجلة بلومبرغ بينيزيسويك (*Bloomberg Businessweek*) بشأن توافق التعميمات مع الأعمال، كانت النسبة المئوية لمرتبئات الإناث الحاصلات على ماجستير إدارة الأعمال من مرتبئات نظرائهم الذكور أقل في عام ٢٠١٢ منها في عام ٢٠٠٢. وتقهرق وضع المرأة من حيث المرتبئات في ٨ مجالات من ١١ مجالا من المجالات الأكثر شعبية، واتسعت فجوة الأجور في المتوسط من أقل قليلا من ٣٪ إلى نحو ٧٪ على مدى العقد (Damast, 2013).

وهناك تفسيرات كثيرة للفروق بين الجنسين في عالم العمل التجاري. وتدل فجوة الأجور جزئيا على الأنواع المختلفة للوظائف التي يؤديها الرجال والنساء، حتى داخل نفس المجال: على سبيل المثال، العمل الذي يكون العميل أساسه والسفر جزءا منه مقابل العمل الذي يكون المكتب وجهته النهائية. إلا أن الفرق المذهل بين عدد خريجات الجامعة (وكليات إدارة الأعمال) وعدد النساء اللاتي ينجحن في نهاية المطاف في تقلد أعلى مناصب العمل التجاري يكشف عن السقف الزجاجي الذي لا تزال المرأة تواجهه، وهو أن ترقى النساء يحدث بتواتر أقل بكثير من ترقى زملاء الدراسة الذكور.

ولماذا لا يزال عالم العمل التجاري بيئة غير ودودة للإناث، حتى بعد عقود من الترويج لتحقيق التنوع الجنساني وأشكال أخرى من التنوع؟ يكمن جزء من الإجابة على هذا السؤال في التوازن بين العمل والحياة واستنزاف المرأة في عالم الشركات. فكثير من الشابات الواعدات يتركن العمل عندما يبدأن في الإنجاب، ويجد عدد كبير منهن صعوبة في استعادة نفس الوظيفة والزمع عندما يعدن، إن عدن. ويرى البعض أن النساء لا يبدین جرأة كافية لترقية أنفسهن. وتقول لويس فرانكل «إن الفتاة اللطيفة لا تحصل على المكتب في الركن» لأنها لا تطلب (Frankel, 2010). وتقول شيريل ساندبرغ، المسؤول التشغيلي الأول لشركة موقع فيسبوك إن النساء لا «يجلسن إلى المائدة» بالقدر الكافي ولا يرفعن أيديهن بالقدر الكافي (Sandberg, 2010).

وتبرر فرانكل وساندبرغ وغيرهما من النساء القويات مواقفهن بفضاحة. إلا أن هذه الآراء تشير ضمنا إلى أن النساء أنفسهن، يلمن ولو جزئيا على الأقل، على المشكلة: فاختيار المرأة الخروج من سوق العمل أو عدم التماس الترقى تترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة لمشوارها المهني — ويترتب عليه بالتالي السقف الزجاجي الملاحظ.

أنماط في وول ستريت

على أنه يمكن أن يكون هناك عامل آخر لا علاقة له بخيارات المرأة. ويعزى هذا العامل ببساطة إلى أن تقييم النساء والرجال، وترقيتهم، يتم بناء على معايير مختلفة. ولقد دهشت شخصا من هذه النتيجة، بعد أن رأيت كيف يجري تقييم وترقية محلي الأسهم في وول ستريت. إن وول ستريت مكان رائع لدراسة تقييم النوع الجنساني والأداء. فأولا، رغم أن وول ستريت يخضع لهيمنة الذكور على نحو أسطوري، فبعد عقود من الترويج للتنوع على أساس مشاركة الجنسين، تمثل النساء نحو ٢٠٪ من محلي الأسهم في وول ستريت — وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة النساء في المناصب التنفيذية العليا للشركات. وثانيا، توجد لول ستريت سمعة سيئة نتيجة الشللية التي يتسم بها.



أما بالنسبة للرجال، فقد وجدنا العكس. فلا يزال الترابط واحداً من أقوى العوامل التي تعزز فرص الرجال في الحصول على أصوات تتيح لهم الحصول على جميع النجوم، حتى بعد تفسير دقة التنبؤات والدراسة في إحدى جامعات القمة الثماني. وفي واقع الأمر، لا يوجد للعاملين الآخرين تأثير كبير على فرص الرجال في الحصول على أصوات تتيح لهم الحصول على جميع النجوم. والشيء المثير للاهتمام في نتائجنا هو لاتماثل العوامل التي تؤثر على احتمال حصول الرجال، مقابل احتمال حصول النساء، على أصوات تتيح الحصول على جميع النجوم. فبالنسبة للنساء، وجد أن

تبين النتائج التي توصلنا إليها أنه في حالة المرأة يكون الأداء أو الكفاءة المثبتة هو الذي يهم.

دقة التنبؤات والتعليم عاملان مهمان. أما بالنسبة للرجال، فلم يكن لأي من العاملين أهمية كبيرة؛ بل كانت الصلات هي المهمة. ومن المثير للاهتمام أن ذلك ليس «أثراً متعلقاً بجامعات القمة الثماني»، ولو كان ذلك الأثر موجوداً، لكان للمرأة اليد العليا؛ ففي العينة موضوع دراستنا، كان عدد النساء اللاتي تخرجن في جامعات القمة الثماني أكبر من عدد الرجال. وتبين النتائج التي توصلنا إليها أنه في حالة المرأة يكون الأداء أو الكفاءة المثبتة (التي يمثلها مؤشر بديل هو ارتفاع مستوى التعليم) هو الذي يهم، بينما في حالة الرجال، تكون المعلومات غير الملموسة العامل المهم، مثل صلاتهم. إنني لست من نصيرات المرأة ولست خبيرة في المسائل الجنسانية. وقد اصطدمت بهذه النتائج بما يشبه الصدف نتيجة لفضولي كاقصادية مالية، إلا أنها ساعدتني على فهم عدد من الأنماط. وعلى سبيل المثال، في حين تشكل النساء الحاصلات على جميع النجوم في وول ستريت ١٤٪، لا تكاد توجد واحدة منهن على رأس أي من الشركات الكبيرة. وأين ذهب كل هؤلاء النساء بتعليمهن الرفيع، وصلاتهن الكثيرة، وإمكاناتهن العالية؟ إنهم يبقين بدرجة كبيرة في أدوار تحليلية بدلاً من أن يرقين إلى وظائف الإدارة العامة، وهو ما ينطوي على تقييمات ذاتية.

وهناك تقدم بطيء، حتى في المناصب التنفيذية العليا. وقد أفاد مقال نشرته بلومبرغ مؤخراً بأن عدد النساء اللاتي يشغلن منصب المسؤول المالي الأول في الشركات التي يغطيها مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠، زاد في عام ٢٠١٢ بمقدار ٣٥٪، من ٤٠ إلى ٥٤ مسؤولية، ليصل إلى نسبة غير مسبوقة في ارتفاعها هي ١٠،٨٪. إلا أن الصعود إلى القمة يظل عملاً صعباً. وظلت نسبة النساء اللاتي يشغلن منصب المسؤول التنفيذي الأول في مستوى ٤٪ في عام ٢٠١٢، وهو أيضاً رقم قياسي ولكنه لم يتغير على مدى خمس سنوات. وثمة دلالة لحالة اللاتماثل في نجاح المرأة في كسر الأسقف الزجاجية لهذين المنصبين التنفيذيين الرفيعين، وهي أنه من الأسهل بكثير للمرأة أن تبرز على امتلاكها لمهارات فنية وقابلة للقياس من أن تتغلب على التحيز المحتمل في التقييمات النوعية الذاتية. ■

ليلي فانغ أستاذ مشارك للتمويل في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال.

المراجع:

Damast, Alison, 2013, "MBA Gender Pay Gap: An Industry Breakdown," Bloomberg Businessweek, January 7.

Frankel, Lois, 2010, Nice Girls Don't Get the Corner Office (New York: Warner Business Books).

Sandberg, Sheryl, 2010, "Why We Have Too Few Women Leaders," TED Talk, December.

وبالتالي، فإن «معرفة شخص ما» أو شبكة العلاقات الاجتماعية تحدث فرقاً كبيراً في النتائج فيما يتعلق بالأداء والمشوار المهني. وثالثاً، يتسم وول ستريت بدرجة عالية من التنافس. ويكون الفرق بين النجاح والفشل هو الفرق بين كسب ملايين الدولارات وفقدان الوظيفة. وقمت، بمساعدة طالب الدكتوراه الذي أشرف عليه، ستيرلينغ هوانغ، بدراسة أداء المحللين والمحللات — مدى دقة تنبؤاتهم بأرباح الشركات وتقديم توصيات بشأن الأسهم — ونتائج مشوارهم المهني. وفي وول ستريت، يمثل أحد مؤشرات النجاح الأساسية — ومن ثم مقياس نتيجة المشوار المهني الذي تناولناه — هو حصول المحلل على «جميع النجوم»، وهو مركز تمنحه مجلة إنستيتيوشنال إنفينستور (*Institutional Investor*) المؤثرة على أساس مسح سنوي تجريه آلاف مديري الاستثمار الذين يطلب إليهم التصويت لاختيار أفضل محللي العام. ويكون لقائمة «جميع النجوم» الناتجة تأثير ضخم على أجر المحلل، حيث يحقق الفائزون باللقب، في المتوسط، نحو ثلاثة أضعاف ما يحققه غير الفائزين.

وقد أولينا اهتماماً خاصاً بما إذا كانت «صلات» المحللين تؤثر في نتائج مساهم المهني وكيفية حدوث ذلك التأثير. فقمنا بقياس صلات المحللين بتحديد ما إذا كانت لديهم علاقة كطلاب تربطهم بمدير واحد على الأقل أو مسؤول كبير في كل من الشركات التي يغطونها. وخلصنا إلى وجود عدد من الأنماط المثيرة في عينتنا التي شملت آلاف المحللين على مدى ١٧ عاماً (١٩٩٣-٢٠٠٩).

ووجد أن المحللات يتمتعن في المتوسط بمستوى تعليمي أفضل من زملائهن الذكور، على الأقل على النحو الذي يقيسه عدد الدرجات العلمية من جامعات القمة الثماني في الولايات المتحدة الأمريكية. فنحو ٣٥٪ من المجتمع الإحصائي من الإناث خريجات من جامعات القمة الثماني، مقارنة بنسبة ٢٥٪ من الرجال. ويتسق هذا الرقم مع فكرة أن الخريجات الأكثر تفوقاً فقط هن اللاتي يدخلن سوق العمل في وول ستريت.

وغالباً ما يكون عدد الشركات التي تغطيها المحللات أقل في المتوسط بدرجة طفيفة من الشركات التي يغطيها الرجال. وربما يعزى ذلك إلى التحديات التي تواجهها في حفاظهن على التوازن بين العمل والحياة.

ومما يدعو إلى الدهشة أن المحللات، في المتوسط، لا يختلفن عن زملائهن المحللين، من حيث احتفاظهن بصلة منذ فترة الدراسة بمسؤول كبير أو عضو مجلس إدارة في نحو ٢٥٪ من الشركات اللاتي يغطيها.

وأخيراً، لا يوجد تحيز جنساني بوجه عام في فرص حصول المحلل أو المحللة على جميع النجوم، حيث تمثل النساء نحو ١٢٪ من عينة المحللين الكلية ونحو ١٤٪ من عينة الحاصلين على جميع النجوم. وهذه النتيجة مبشرة، ليس فقط لأنها تشير إلى حالة مساواة بين الجنسين، ولكن لأنها تعني للاقتصاديين أن العينتين متشابهتان بما يكفي لتوفير استدلالات مفيدة.

معايير مختلفة

إلا أن ذلك هو الحد الذي ينتهي التماثل عنده. فعندما قمنا بدراسة صلات المحللين وتأثيرها على تقدمهم في مشوارهم المهني — أي ما إذا كانوا قد حصلوا على أصوات تتيح لهم الحصول على جميع النجوم — انتهينا إلى وجود حالة مثيرة جداً من اللاتماثل.

فبالنسبة للنساء، وخلصنا إلى أن دقة التنبؤات بالأداء عامل مهم؛ فإعداد تنبؤات غير دقيقة يضر بفرص المحللة في الحصول على أصوات تتيح لها الحصول على جميع النجوم. وخلصنا أيضاً إلى أن الحصول على درجة جامعية من جامعات القمة الثماني وسنوات الخبرة عاملان مهمان، ويسهم كلاهما بصورة موجبة في فرص الحصول على أصوات تتيح الحصول على جميع النجوم. ولكننا وجدنا بعد تفسير هذه العوامل أن الصلات في حد ذاتها لا تمثل عاملاً مهماً بالنسبة للمحللات.

تحدي الاختلاف

زيادة عدد النساء العاملات يعني أخبارا طيبة للاقتصاد العالمي

كريستين لاغارد



كريستين لاغارد هي مدير عام صندوق النقد الدولي

تغير

العالم بطرق هائلة وأحيانا غير متوقعة منذ أن كنت فتاة صغيرة. وكثير من هذه التغييرات كان نحو الأفضل — إدخال تحسينات على التكنولوجيا أو الطب مثلا. ولكن كانت هناك تغييرات أخرى غير مفيدة. وعلى وجه الخصوص، يساورني القلق بشأن انعدام المساواة والبيئة. وتمثل الحالة المتغيرة للمرأة العاملة شاغلا مهما للغاية أيضا. وهي مجال شهد تقدما هائلا، ومع ذلك يكاد يكون غير كاف. والأمر الأكثر إزعاجا هو أن هذا التقدم يتهاوى فيما يبدو.

وهناك بالطبع فروق هائلة في وضع النساء في مختلف بلدان العالم. ولا يزال عدد كبير على نحو مفرط للغاية من النساء يكافحن من أجل الحصول على أبسط حقوقهن الإنسانية — الأمان والصحة والتعليم. ولا تغيب هؤلاء النساء عن بالي قط وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لمساندتهن. وبالنسبة لهؤلاء النساء، لا يمثل السعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في العمل أو في المشاريع التجارية القضية الأكثر إلحاحا. ولكن سواء كان الكفاح من أجل الحصول على الحقوق الأساسية أو من أجل تحقيق المساواة في مكان العمل، فإنني أعتقد أنه جزء من نفس القصة. فنحن جميعا نسعى إلى إزالة العقبات وخلق فرص ستتيح للنساء تحقيق كامل إمكاناتهن، والإسهام بذلك في النهوض بالنمو الاقتصادي لنا جميعا إلى مستوى أعلى.

تفسير الحواجز الزجاجية

على الرغم من وجود أدلة دامغة على أن إدماج الاعتبارات التي تتعلق بنوع الجنس منطقي من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي ومنظور العمل التجاري، فإننا لا نقوم في الوقت الحالي بإغلاق الفجوات بين الجنسين بالسرعة الكافية. ولا تزال النساء تواجه أسقفا زجاجية، وحواظ زجاجية، بل وأطواد زجاجية.

ذلك ما أسمعه مرارا وتكرارا من النساء اللاتي أتقني بهن عندما أقوم بزيارات إلى البلدان الأعضاء في الصندوق: ففي مختلف بلدان العالم، لا تزال هناك هوة سحيقة بين الفرص المتاحة للرجال والفرص المتاحة للنساء. وبعبارة بسيطة، يكون انضمام المرأة إلى سوق العمل مرجحا بدرجة أقل منه للرجل، ولا يزال كسب المرأة أقل من كسب الرجل، ويكون تقلد المرأة أعلى المناصب الإدارية مرجحا بدرجة أقل بكثير منه للرجل.

وربما يكون عدد النساء نصف عدد السكان في سن العمل، إلا أن المرأة تمثل أقل من ثلث القوى العاملة الفعلية. والشاغل الأكبر، مثلما أشارت كثير من التعليقات مؤخرا، هو أن التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين قد توقف فيما يبدو. فعلى مدار عقد أو أكثر، تسمرت مشاركة المرأة عند مستوى ٥٠٪، بينما ظلت مشاركة الذكور بصورة متسقة — ومريحة — قريبة من ٨٠٪.

وتخفي هذه المتوسطات العالمية حالات التباين الإقليمية الكبيرة. ويتسم الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنه الأشد حدة، حيث لا يشارك نحو ٨٠٪ من النساء في سن العمل في سوق العمل مثلا.

وحتى عند السماح للنساء بدخول سوق العمل، فغالبا ما يبقين مواطنات من الدرجة الثانية. فالنساء العاملات في وظائف بأجر لا يزلن يحصلن على أجور أقل من أجور زملائهن الذكور — حتى عندما يؤدين نفس العمل. وتبلغ فجوة الأجور بين الجنسين نحو ١٦٪ في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ونعرف أيضا أن حصة المرأة تتضاءل بدرجة أكبر كلما ارتقينا سلم الوظائف الإدارية. فعلى سبيل المثال، تشغل المرأة أقل من ١٤٪ من مقاعد مجالس إدارة الشركات في الاتحاد الأوروبي، وأقل من ١٠٪ من مناصب المسؤول التنفيذي الأول في الشركات المصنفة في قائمة Fortune 500.

وقد أدت الأزمة العالمية إلى تعقيد هذه الصورة. ولا شك أن الأزمة أثرت سلبا على كل من الرجال والنساء، إلا أن بعض المؤشرات تبين وقوع الضرر الأكبر على النساء العاملات. ولو كانت الاتجاهات العامة لتوظيف العمالة السائدة قبل الأزمة استمرت لكان هناك ما يقرب من ٢٩ مليون شخص إضافي في قوة العمل في عام ٢٠١١. ويمثل تراجع مشاركة المرأة في سوق العمل ثلثي هذا النقص.

عمل لم ينته

يترك ذلك لنا قدرا كبيرا من عمل لم يتم. ويجب أن نبذل ما في وسعنا لدفع الأمور في الاتجاه الصحيح — وبسرعة أكبر إذا أمكن.

وكمسألة مبدأ، فإن اعتناق فكرة تحقيق المساواة هو العمل الصائب. وينبغي أن يكون ذلك سببا كافيا. ولكن هناك أيضا بحوث كثيرة تشير إلى أن التوازن بين الجنسين عنصر حاسم لفعالية عملنا واقتصاداتنا.



وهناك إجراءات كثيرة للسياسات يمكن أن تساعد النساء على الانضمام إلى قوة العمل أو بدء مشروع تجاري: تحسين رعاية الطفل وجعلها في المتناول بسهولة أكبر، وزيادة مرونة ترتيبات العمل، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وإصدار تشريعات تتيح للمرأة حقوقاً متساوية للتملك العقاري. وخبراء الصندوق ليسوا هم الخبراء في كثير من هذه المجالات - ولا ينبغي لهم أن يكونوا كذلك. ومع ذلك فإن الانعكاسات الاقتصادية الكلية لهذه السياسات تجعلها مهمة بالنسبة للصندوق، ونستطيع تحديد القضايا ذات الصلة بالاعتماد على خبرات الآخرين.

وفي مجالات أخرى، يمتلك الصندوق الدراية وبمقدوره المساعدة. ويمكن أن نسعى إلى وضع سياسات للمالية العامة تراعي بذلك اعتبارات نوع الجنس بدراسة الطريقة التي تؤثر بها الضرائب والنفقات

لا يسعنا أن نترك نصف مواردنا، ونصف مواهبنا، ونصف أفكارنا دون أن نستفيد منها.

الحكومية على المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص للنساء. وعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي زيادة الضرائب المفروضة على من يسمون «قوة الكسب الثانية» في الأسرة إلى الحد من حوافز المرأة للعمل. ويمكن أن يتيح إعادة النظر في مسائل من هذا النوع فرصة هائلة، وخصوصاً لأن معروض العمالة من الإناث أكثر استجابة بكثير لتلك الحوافز من معروض العمالة من الذكور.

ويتعين أيضاً أن نساعد بلداننا الأعضاء على التخطيط للمستقبل. ونحن نعرف على سبيل المثال أن عدداً كبيراً من البلدان سيصبح قريباً بتأثير شيخوخة السكان على المالبات العامة والنمو - وانكماش الأيدي العاملة. ويمكن أن تكون تعبئة قوة العمل، غير المستفاد منها، من الإناث جزءاً من الحل.

فاليابان، على سبيل المثال، تمتلك قوة عمل جاهزة من النساء اللاتي يتمتعن بالذكاء والتعليم الجيد. فلماذا إهدارها؟ ومن المهم القضاء على العوامل المثبطة وتوسيع نطاق الفرص أمام النساء للعمل، وهو أمر أشار إليه رئيس وزراء اليابان بجعل هذه القضايا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية النمو لبلده.

التحدي لتحقيق قدر أكبر من التوازن في العالم

يواجه العالم اليوم تحديات اقتصادية ومالية معقدة. وما سيحدث هو أن المسائل التي نواجهها ستصبح أكبر - فالتغيرات الديمغرافية الضخمة، وقابلية استمرار كوكب الأرض، وانعدام المساواة تمثل قضايا ملحة تضغط على عرى نسجينا الاجتماعي.

ولن يكون الوضع الراهن للمرأة العاملة والمرأة في المجتمع كافياً لمواجهة هذه التحديات. وإنني لا أدعو إلى حل يخص النساء دون غيرهن. ولا ألمح إلى أن تحقيق التوازن بين الجنسين حل سحري لتحقيق النمو والاستقرار القابلين للاستمرار. إلا أنه لا يسعنا أن نترك نصف مواردنا، ونصف مواهبنا، ونصف أفكارنا دون أن نستفيد منها. إن مستقبلنا يعتمد على نظرة للعالم تختلف بصورة جوهرية عن نظرتنا الحالية ولا يمكن تحقيقها إلا بإدماج كل من الرجال والنساء إدماجاً كاملاً. ويمكن أن تقوم المرأة، بقيمتها وصوتها المسموع ومساهماتها، بخلق عالم يختلف كل الاختلاف. بعبارة بسيطة، لا يسعنا إلا أن نتحدى الاختلاف. ■

وأياً كان الجانب الذي تركز البحوث عليه - مشاركة المرأة في الاقتصاد، وإقدام المرأة على المخاطر في العمل التجاري والإدارة والعمل القيادي - تخلص البحوث إلى نفس النتيجة: فعدم إشراك نصف المجتمع إشراكاً كاملاً يعود علينا جميعاً بالخسارة.

خمسة آمال للاقتصاد

كيف إذن نحول الوضع من «خسارة للجميع» إلى «مكسب للجميع»؟ فيما يلي خمسة عوامل أرى أنها حاسمة.

١- **النساء يساعدن على تحقيق النمو الاقتصادي**: في كثير من البلدان، يمكن تحقيق معدلات نمو أعلى بكثير لو زاد عدد العاملات في وظائف بأجر. ففي اليابان، على سبيل المثال، من شأن رفع مشاركة الإناث في قوة العمل إلى المستويات السائدة في أوروبا الشمالية أن يحقق زيادة دائمة نسبتها ٨٪ في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن زيادة معدلات توظيف النساء لتواكب معدلات توظيف الرجال أن ترفع مستوى إجمالي الناتج المحلي: بنسبة ٤٪ في فرنسا وألمانيا بحلول ٢٠٢٠، ونسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر.

٢- **النساء يحققن توازن أفضل بين المخاطر والمكافآت في العمل التجاري والتمويل**: كنت أقول على سبيل الدعاية إن ثقافة «ذكورية» من الإقدام المتهور على المخاطر هي لب الأزمة العالمية. وتدعم الدراسات هذه الفكرة. فالرجال يقومون بالتجارة بتواتر أكبر - يقول البعض بنسبة ٤٥٪ - ويمكن أن يترجم الإقدام على المخاطر إلى أرباح وخسائر في مقصورة التداول. ويمكن أن تكون مشاركة الجنسين في هذا العمل مفيدة. فالشركات التي يوجد في مجالس إدارتها عدد أكبر من النساء تحقق مبيعات أعلى؛ وعائدات أعلى على الأسهم؛ وربحية أعلى.

٣- **النساء هن «الأسواق الصاعدة» التالية**: على الصعيد العالمي، تسيطر النساء على نحو لثاني الإنفاق الاستهلاكي الاستثنائي. وتصل تلك النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من ٨٠٪. والأمر ببساطة أن تنفيذ عمل تجاري ناجح ووضع سياسات جيدة يقتضي فهماً جيداً للسوق.

٤- **النساء يستثمرن بنسبة أكبر في أجيال المستقبل، مما ينشئ أثراً متتالياً قوياً**: يرجح بدرجة أكبر أن تنفق النساء على الصحة والتعليم وبناء رأس المال البشري لإذكاء النمو المستقبلي والمدرجات لتمويله.

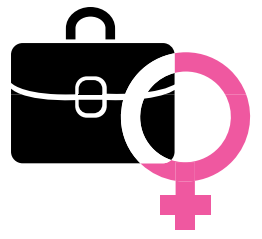
٥- **النساء عوامل للتغيير**: تطرح المرأة بطبيعة الحال صوتاً مختلفاً. وعندما تتقلد المرأة منصب مدير، فغالباً ما تكون أكثر انفتاحاً للمنظورات المتنوعة، ويرجح بدرجة أكبر أن تقوم برعاية المواهب الجديدة وتنميتها، وتكون أكثر ميلاً لتشجيع العمل المشترك. ونحن بحاجة إلى تعزيز هذا المنهج. ولا يسعنا ببساطة أن نعود إلى طريقة سير الأمور على النحو المعتاد أو وضع السياسة على النحو المعتاد. ويمكن أن يؤدي التنوع - بكل أنواعه - إلى إنشاء مهد للأفكار والإبداع.

ولهذه الأسباب كلها، ينبغي ألا تخشى النساء من التفكير أو التكلم أو العمل بصورة مختلفة - وهو ما أسميه «تحدي الاختلاف».

النساء في صندوق النقد الدولي

ربما لا يكون تحسين وضع المرأة في الاقتصاد مهمة محورية في عمل الصندوق، إلا أنه ذا صلة بعمله. فالتحديات التي يفرضها النمو واستحداث وظائف والإدماج وثيقة الترابط. وقيم الصندوق حواراً متواصلاً مع بلدانه الأعضاء بشأن سبل تحقيق الاستقرار والنمو - وبصورة مهمة، النمو الشامل للجميع والذي يولد فرص عمل.

وثمة ضرورة لتحقيق النمو والاستقرار حتى تتاح للنساء الفرص التي تحتاج إليها. إلا أن هذا الطريق ذو اتجاهين. فمشاركة المرأة في سوق العمل هي أيضاً جزء من معادلة النمو والاستقرار.



أسرار نجاحهن

خمس قائدات يروين قصص تقدمهن

على نطاق العالم، قليل من النساء يصلن إلى قمة الوظائف التنفيذية. وحتى مع زيادة عدد خريجات الجامعات على عدد الخريجين في أجزاء كثيرة من العالم، تظل هناك فجوة غير مريحة بين الجنسين بين شاغلي مناصب السلطة. ووفقا لدراسة أجرتها مجلة هارفارد بيزنيس ريفيو (*Harvard Business Review*) في عام ٢٠٠٩، اقتصرت نسبة النساء اللاتي يشغلن منصب المسؤول التنفيذي الأول في الشركات الأقوى أداء على مستوى العالم على ١.٥٪. ولذلك، فإن الأكثر إثارة هو أن تلقى نظرة أقرب على القلة التي نجحت في التغلب على الصعاب. وتحدثت مجلة التمويل والتنمية مع خمس من النساء القائدات لمعرفة ما يعتبره المكونات الأساسية لنجاحهن. ويرجع البعض منهن الفضل إلى آبائهن لقيامهم بغرس قيم نبيلة فيهن وإلهامهن. وتقول أخريات إن الخصال التي تميزهن هي العمل الدؤوب والفضول الفكري والميل إلى التشكك في الأفكار السائدة. وبخلاف معظم الأشخاص، نادرا ما تدع هؤلاء النساء العقبات تردعهن عن تحقيق غاياتهن. بل على العكس، كما تقول إحداهن، يمكن للظروف المعاكسة أن تكون مصدرا للدوافع والقوة. وفيما يلي قصصهن.



ماريا داس غراساس سيلفا فوستر
المدير التنفيذي لشركة بتروبراس، البرازيل

حين كانت تنظر من نافذة حافلة المدرسة في طريقها إلى المدرسة الثانوية، كانت ماريا داس غراساس سيلفا فوستر تطيل النظر بفضول إلى مصفاة التكرير ومركز البحث لشركة بتروبراس - أحد المصانع الكثيرة المنتشرة على طول محور صناعي في ريو دي جانيرو، البرازيل - وشعرت بالشرارة الأولى للاهتمام بانتهاج مسار وظيفي في مجال النفط. وبعد إنهاء الدراسة الثانوية، واصلت عبور المحور في طريقها إلى كلية الهندسة، بعد أن تجذرت البذرة الأولى في اختيارها لهذا المشوار المهني.

ووطأت قدمها أبواب شركة بتروبراس بالتدرب فيها كطالبة بكلية الهندسة في ذلك المركز البحثي هو نفسه، وفي الوقت نفسه تحصل على درجات في الهندسة الكيميائية والهندسة النووية، وكذلك ماجستير لإدارة الأعمال، وكلها من كبرى جامعات البرازيل. وقد ظلت في هذه الشركة لفترة ناهزت ٣٣ عاما، لتصبح أول امرأة تشغل منصب المسؤول التنفيذي الأول في فبراير ٢٠١٢. وغراساس فوستر واحدة من تسع نساء فقط يشغلن منصب المسؤول التنفيذي الأول من بين رؤساء أقوى ٥٠٠ شركة في أمريكا اللاتينية.

وشركة بتروبراس هي شركة عملاقة في مجالي النفط والطاقة. وتوجد هذه الشركة، وهي الأكبر في البرازيل، منذ أكثر من ٥٨ عاما. ومن المتوقع أن تزيد إنتاجها البالغ في عام ٢٠١٢ مليوني برميل نفط وغاز يوميا ليصل إلى نحو ٤.٢ مليون برميل بحلول عام ٢٠٢٠. وتعرب غراساس فوستر عن يقينها بأن هذه القفزة في الإنتاج ستساعد أيضا على إنكفاء النمو في البرازيل الاقتصادي، وترى أن دورها كمسؤول تنفيذي أول هو المساعدة على تشكيل نمو البلد. وقبل أن تصبح غراساس المسؤول التنفيذي لشركة بتروبراس، أصبحت أيضا أول امرأة في المجلس التنفيذي للشركة حين عينت مديرا لقسم الغاز والطاقة بالشركة في عام ٢٠٠٧، وهو إنجاز كبير في شركة عينت عددا محدودا من النساء كمهندسات في السبعينات.

وتقول غراسا فوستر إن الفضل في نجاحها يعود إلى حلمها وهي في الدراسة الثانوية في عالم النفط والغاز الذي يسيطر عليه الذكور. وتعرب عن اعتقادها أن مفتاح التقدم هو «الاستعداد الجيد والدراسة الجدية وامتلاك المعرفة والشجاعة اللازمتين لاتخاذ القرارات». وتقول إنه من الأمور ذات الأهمية الحيوية أيضا تحسس نبض المنظمات القائدة. وتضيف: «إن القادة الكبار هم رجال ونساء يفهمون موظفيهم، ويتسمون بالقوة، ولا يتوانون عن تقديم الدعم». ويمثل التضامن مع الأقران - وامتلاك معرفة شاملة بعمليات الشركة - مكونين مهمين للغاية لتحقيق القيادة الفعالة». وبسؤالها عن النصيحة التي تود تقديمها للنساء الأخريات اللاتي يضعن أيضا نصب أعينهن الجائزة الكبرى، أطرقت قائلة «إن القائد لا يهاب الصعاب، بل يستخدمها لبناء الدوافع والقوة».

نيكول بريبنن-كيماي



باربرا ستوكينغ
المسؤول التنفيذي الأول السابقة، لهيئة أوكسفام، بريطانيا العظمى

بدأت

باربرا ستوكينغ، منذ أيام المراهقة في رغبي، إنجلترا، تطرح الأسئلة التي ستقودها في نهاية المطاف إلى مشوار مهني في التنمية الدولية. وكانت تلك المدينة هي التي لمحت فيها للمرة الأولى التمايزات المجتمعية والهيكل الطبقي. وتقول «إن الفرق في الموارد بين مدرستي الحكومية والمدرسة الخاصة جعلني أفكر في مسألة انعدام المساواة، وبدأت أسأل عن سبب كون الأمور على هذا النحو.» أما المسار المهني الذي انتهجته في نهاية المطاف، بعد استلهاهم حالات التفاوت بالقرب من منزلها ووطنها وبعيدا عنه - وكذلك من والديها اللذين عملا بجد وردا العطاء للمجتمع المحلي - فهو ينبئ بدرجة متساوية تقريبا بهذه التأثيرات التي تعرضت لها منذ سنوات تكوينها.

وبعد دراسة العلوم الطبيعية في جامعة كيمبريدج في السبعينات، انتقلت ستوكينغ إلى الولايات المتحدة للعمل كباحثة علمية قبل أن تتعرف على مذاق العمل في التنمية الدولية في إطار مشروع كانت تنفذه منظمة الصحة العالمية في غرب إفريقيا. ورأت من وجوه كثيرة أن هذه القفزة طبيعية للغاية، إذ أنها تتيح لها تطبيق معرفتها بالعلوم والصحة بصورة مباشرة في العالم النامي.

وتعود ستوكينغ إلى المملكة المتحدة، وتمضي بها الأيام إلى أن ترأس في نهاية المطاف الهيئة الدولية لخدمات التنمية والإغاثة، أوكسفام - وهو منصب لم تتركه إلا مؤخرا بعد ١٢ عاما. وكانت أدوار القيادة المختلفة التي اضطلعت بها في دائرة الصحة الوطنية في بريطانيا هي التي أعدها لتولي منصب المسؤول التنفيذي الأول لهيئة أوكسفام.

وتقول: «من وجوه كثيرة، كان الوقت الذي قضيته مع هيئة الصحة حافلا بتحديات جسيمة - ويبدو أنني كنت بحاجة إلى إثبات أن المرأة قادرة على القيام بالعمل بنفس كفاءة الرجل.» وتقول أيضا: «في أوكسفام كنت أشعر بقدر أكبر بكثير من الراحة، حيث لم يكن مفاجأة تولى امرأة منصب المسؤول التنفيذي الأول، حتى وإن كنت المرأة الأولى التي تشغل هذا المنصب.»

وكانت الفترة التي عملت فيها في أوكسفام هي التي بدأ فيها أشخاص خارج بريطانيا يحيطون علما بإنجازاتها، مع قيامها بإعادة إنشاء الهيئة المؤسسة لتصبح الهيئة الأولى في مجال المياه والصرف الصحي والصحة العامة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بما

دامبيسا مويو
اقتصادية ومؤلفة



دامبيسا

مويو، الاقتصادية والمؤلفة الزامبية المولدة، بها شيء من النجومية في عالم الاقتصاد والأعمال. وقد اعترفت بها مجلة تايم باعتبارها واحدة من «أكثر الأشخاص تأثيرا»، ووصفتها أوبرا وينفري بأنها «صاحبة رؤية رائعة» ووصفتها صحيفة ديلي بيست (*Daily Beast*) بأنها واحدة من «النساء اللاتي يحدثن هزات في العالم»

ولعل مويو مشهورة بأنها ناقدة جريئة للمعونة الدولية. ففي كتابها الذي نشر في عام ٢٠٠٩ وحقق أعلى مبيعات، بعنوان المعونة الضائعة: لماذا لا تحقق المعونة النتيجة المرجوة وكيف أن هناك طريقا أفضل لإفريقيا (*Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is a Better Way for Africa*)، تذهب مويو إلى أن ضرر جهود المعونة الغربية كان أكبر من دفعها، ولم تجن منها إفريقيا سوى خنق التنمية وإدامة الفساد. ومنذ ذلك الوقت، نشرت مويو كتابين آخرين محفزين للتفكير هما الفائز يحصل على كل شيء (*Winner Take All*) ويتناول التغيرات الجيوسياسية والاتجاهات النامية في

في ذلك الوقوف في الطبيعة في المسائل المتعلقة بنوع الجنس والبيئة والمساءلة.

ولا زالت ستوكينغ تتذكر أوقاتا كان نوع الجنس هو نفسه مسألة فيما يبدو. وتقول: «كنت أشارك ذات عام في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وقدمني أحد الأشخاص باعتباري رئيس هيئة أوكسفام للمسؤول التنفيذي الأول لشركة كبيرة، ولكنه نظر من خلالي، كما لو كان لا يراني، بحثا عن رجل.»

وفي يوليو، تعود ستوكينغ إلى جامعة كيمبريدج كرئيسة لكلية موراي إدواردز، وهي واحدة من كليتين للبنات في كيمبريدج. وستوكينغ هي نفسها خريجة من هذه الكلية، حين كانت تعرف باسم نيو هول. وتقول «إنه امتياز لي أن أتولى منصب رئاسة كلية تشدد بصورة أصيلة على نمو النساء لتحقيق إمكاناتهن الكاملة وتجاوز توقعاتهن من أنفسهن.»

غلين غوتسيلينغ

أن القدرة على التعلم والتساؤل والتطلع والتحسين أصبحت أسير بكثير مع سهولة توافر المعلومات.»

وتقر مويو بأن عددا متناميا من النساء مثلها يصعدون إلى أدوار رئيسية في مراكز صنع القرار في الحكومة والعمل التجاري والسياسة العامة، إلا أنها تعتقد أن الطريق لا يزال طويلا. وتقول «إن تمثيل النساء على هذه المستويات يظل غير كاف على نحو يؤسف له.»

وتقول إنه من الواضح أنه قد جرى إحراز بعض التقدم، ولكن يمكن القيام بالمزيد لإعداد أجيال قادمة من النساء لتولي مناصب أكثر تأثيرا في جميع مجالات الحياة.

أما بالنسبة للشخص الذي كان له أكبر الأثر على مسار حياتها فهو نيلسون ماندبلا، كما تقول. وتقول إن «منهجه في الدفاع عن حق الاقتراع العام في جنوب إفريقيا تمثل في التركيز على المنطق والأدلة، وليس مجرد الاعتماد على المبررات الأخلاقية والعاطفية.»

لايكا غويي



ولكن في حين ترجع كيم الفضل إلى والدها في إعطائها «جينات قيادة المشاريع»، فإنها تعزي قوة شخصيتها إلى والدتها.

وتقول إن «نبراس نجاحي هو أمي» وتصفها بأنها «امرأة ترى دائما الجانب الإيجابي في كل شيء. وحتى لو كان الوضع قاتما جدا، فقد كانت تشجعني دائما على النظر إليه بامتنان وعدم السماح لنفسني بالإحساس بالقهر.»

وتقول كيم إنه خلال الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، حين اضطرت الشركة إلى إغلاق محالها، ساعدت الدروس المستفادة من والدتها على الإمساك بزمام الأمور وتجاوز المشكلة.

سوق السلع الأولية، وكيف فُقد الغرب (How the West Was Lost) الذي يبين أن الاقتصادات الأكثر تقدما في العالم تديد قيادتها الاقتصادية. وتثير مويو الجدل بكتاباتهما لأسباب منها أن مؤهلاتها لا تقل قوة عن آرائها. وقد ولدت مويو في عام ١٩٦٩ في لوساكا، في فترة كانت من أكثر الفترات اضطرابا في تاريخ زامبيا، وجاءت مويو إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتدرس في جامعة هارفارد والجامعة الأمريكية. ومضت لتعمل في البنك الدولي لعامين قبل الانتقال إلى المملكة المتحدة لدراسة الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة أوكسفورد. وقضت العقد التالي تعمل في مؤسسة غولدمان ساكس.

وتقول مويو إن والديها كانا يعلقان دائما أهمية كبيرة على التعليم، وعندما كبرت كانت السياسة والاقتصاد غالبا موضع نقاش في المنزل. ونتيجة لذلك، تعلمت في سن مبكرة أن تتشكك في الفكرة السائدة.

وماذا كانت القوة الدافعة وراء إنجازاتها الكثيرة؟ تقول الكاتبة المرموقة إن الفضل في نجاحها في مشوارها المهني يعود في المقام الأول إلى «فضول لا مجال لإشباعه للمعرفة عن العالم». وتقول «أعتقد

سونغجو كيم

سونغجو كيم، المسؤول التنفيذي الأول لمجموعة سونغجو كيم

سونغجو كيم هي المؤسس والمسؤول التنفيذي الأول و«مسؤول الرؤية الأول»، على حد وصفها لنفسها، لمجموعة سونغجو، وهي شركة أزياء بارزة ومشهورة في كوريا الجنوبية، أعلنت بفخر في عام ٢٠١٢ أن إيراداتها بلغ ٣٩٦ مليون دولار أمريكي.

وهي الابنة الصغرى لأحد العمالقة في مجال الطاقة، وكان من الممكن بسهولة أن تتزوج من عائلة كورية بارزة أخرى ولا تعمل يوما آخر في حياتها. إلا أن قوة دوافعها جعلتها ترغب في شق طريقها في الحياة بنفسها.

وبعد حصولها على درجة في اللاهوت من جامعة يونسو في سيول، قررت كيم الدراسة في كلية أمهرست في ولاية ماساتشوستس برغم المعارضة الشديدة التي أبدتها والدها، الذي أراد لها أن تبقى في مكان أقرب إلى الوطن. وواصلت كيم بعد ذلك دراستها في كلية لندن للاقتصاد وجامعة هارفارد، حيث التقت بزواج المستقبل، رجل كندي من أصل بريطاني.

وكان قرار كيم الزواج من رجل من اختيارها القشة الأخيرة في علاقتها بوالدها، فانقطعت الصلة بينهما لفترة من الوقت. وحصلت كيم، بمساعدة أحد المعارف، على أول وظيفة لها في متجر بلومينغديلز في مانهاتن، حيث عملت مباشرة تحت إشراف الرئيس مارفن تراوب. وفي هذا المتجر، تعلمت كل ما يمكنها تعلمه عن صناعة الأزياء.

وبعد نحو خمس سنوات، أعادت كيم التواصل مع والدها، وساعدته في مفاوضات كان يقودها في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد أن أثبتت حنكتها، أقتنعت والدها بإعطائها ٣٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي لتبدأ مجموعة سونغجو.

وكان لاستثمار والدها مردود. فمنذ أوائل التسعينات، تطرح شركة كيم عددا من الطرازات الغربية الراقية في آسيا بترخيص ماركات مثل غوتشي وإيف سان لوران وماركس أند سبنسر. وأصبح هناك تسليم واسع النطاق ببراعة كيم كسيدة أعمال بصفقتها، مما جعلها جزءا من قائمة «Women in the Mix» الصادرة عن مجلة فوربز آسيا ٢٠١٣ لأكثر ٥٠ امرأة تأثيرا في العمل التجاري في آسيا.

وتلاحظ كيم أن استخدام والدتها لثروتها ووقتها لمساعدة الآخرين سلب الضوء على الفرق بين مساهمات الرجل ومساهمات المرأة في العالم. وتقول: «الذكاء العاطفي أقوى عند المرأة من الرجل، وغالبا ما ننظر إلى المجتمع اللصيق بنا أولا قبل أن نسعى لتحقيق نجاحنا».

يوسون لي



إلى هذه المجالات»، وتقول إن لديها بعض الأفكار: فلو أن الأطفال تذوقوا في سن مبكرة مقدار المتعة المتحصلة من دراسة العلوم، فمن شأن ذلك أن يكون مفيدا؛ وينطبق نفس الشيء على تعليم الهندسة في المدارس المتوسطة والثانوية حتى يستسيغ الدارسون الأصغر سنا ما تدور حوله هذه الموضوعات.

وتقول فاندريبروك «إن عدد الوظائف في الاقتصاد الأمريكي التي تتطلب الحصول على درجات في الهندسة والعلوم أخذ في النمو، في حين يتقلص عدد الأشخاص، الأمريكيين والمهاجرين، المستعدين لشغل هذه الوظائف»، وتقول «إنه ينبغي أن نشغلنا بشدة مسألة أن مهنة تكنولوجيا غير متناسبة من حيث نوع الجنس وأننا لا نجعل الأطفال، الأولاد والبنات على حد سواء، شغوفين بما يكفي بالعلم والتكنولوجيا والرياضيات.»

مورين بيرك

وقد قامت كيم، منذ أن أصبحت سيدة أعمال ناجحة، وفي محاولة لتعزيز دور المرأة في مجال الأعمال التجارية، بإنشاء مؤسسة سونغجو، وهي برنامج للقيادات العالمية يركز على اكتشاف المواهب النسائية وصقلها.

وتقول كيم: «إن والدتي من أسرة مسيحية متدينة، ولديها قيم عميقة الجذور بخدمة الآخرين. وقد آلت على نفسها أن تخدم الآخرين، وقد أفادني ذلك كاستراتيجية أنتهجها في عملي.» وتذكر أن مؤسسة سونغجو جزء من روح تلك الخدمة.

سوفي فاندريبروك

المسؤول التكنولوجي الأول، شركة زيروكس

تقول سوفي فاندريبروك: «لن أنسى أبدا اليوم الذي وطأت فيه قدم نيل أرمسترونغ سطح القمر.» وتقول إنها تجمدت أمام شاشة التلفزيون في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم من يوليو ١٩٦٩، وهي تشاهد الحدث التاريخي الذي أثار اهتمامها بالعلوم. وتقول: «في تلك اللحظة، كان لدي هذا الحلم: أردت أن أرى آثار قدمي على تراب القمر.»

وتمر ٤٤ سنة ولا تصل فاندريبروك قط إلى القمر، ولكنها أصبحت المسؤول التكنولوجي الأول لشركة زيروكس، إحدى الشركات الكبرى في العالم. ولديها ١٣ براءة اختراع أمريكية، كما تشغل أيضا منصب رئيس مجموعة زيروكس للابتكار، حيث تشرف على مراكز بحوث الشركة في أوروبا وآسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولدت فاندريبروك في لوفين، بلجيكا، لوالدين يعملان بالهندسة والفن. وفي وقت مبكر من حياتها، وجدت تشجيعا على التسديد على أهداف عالية. وبعد حصولها على درجة الماجستير في الهندسة الكهروميكانيكية من الجامعة الكاثوليكية في لوفين بلجيكا، انتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٦ للحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من جامعة كورنيل.

إلا أن الطريق إلى القمة لم يكن سهلا. فقد انضمت فاندريبروك إلى شركة زيروكس في عام ١٩٩١، وبعد خمس سنوات، توفي زوجها فجأة، تاركا لها القيام بتربية أطفالهما الصغار الثلاثة. وفجأة وجدت نفسها مرغمة على التكيف مع وضعها الجديد كوالدة بمفردها وإيجاد سبل للتصرف بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وأصبح شعارها هو «تفويض التكنولوجيا وتبسيطها والاستفادة منها»، حسب وصف لها في مجلة فاست كامباني (Fast Company) في عام ٢٠٠٦.

وثابرت فاندريبروك، حيث حصلت في عام ٢٠٠٦ على لقب المسؤول التكنولوجي الأول في وقت كانت شركة زيروكس تشهد فيه تحولا. (فقد حولت الشركة خسارة صافية في الدخل تبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى أرباح تبلغ ١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، فيما يعزى جزئيا إلى إحياء الابتكار.)

وتقول فاندريبروك إن الفضل يعود إلى شركة زيروكس في خلق بيئة داعمة للنساء.

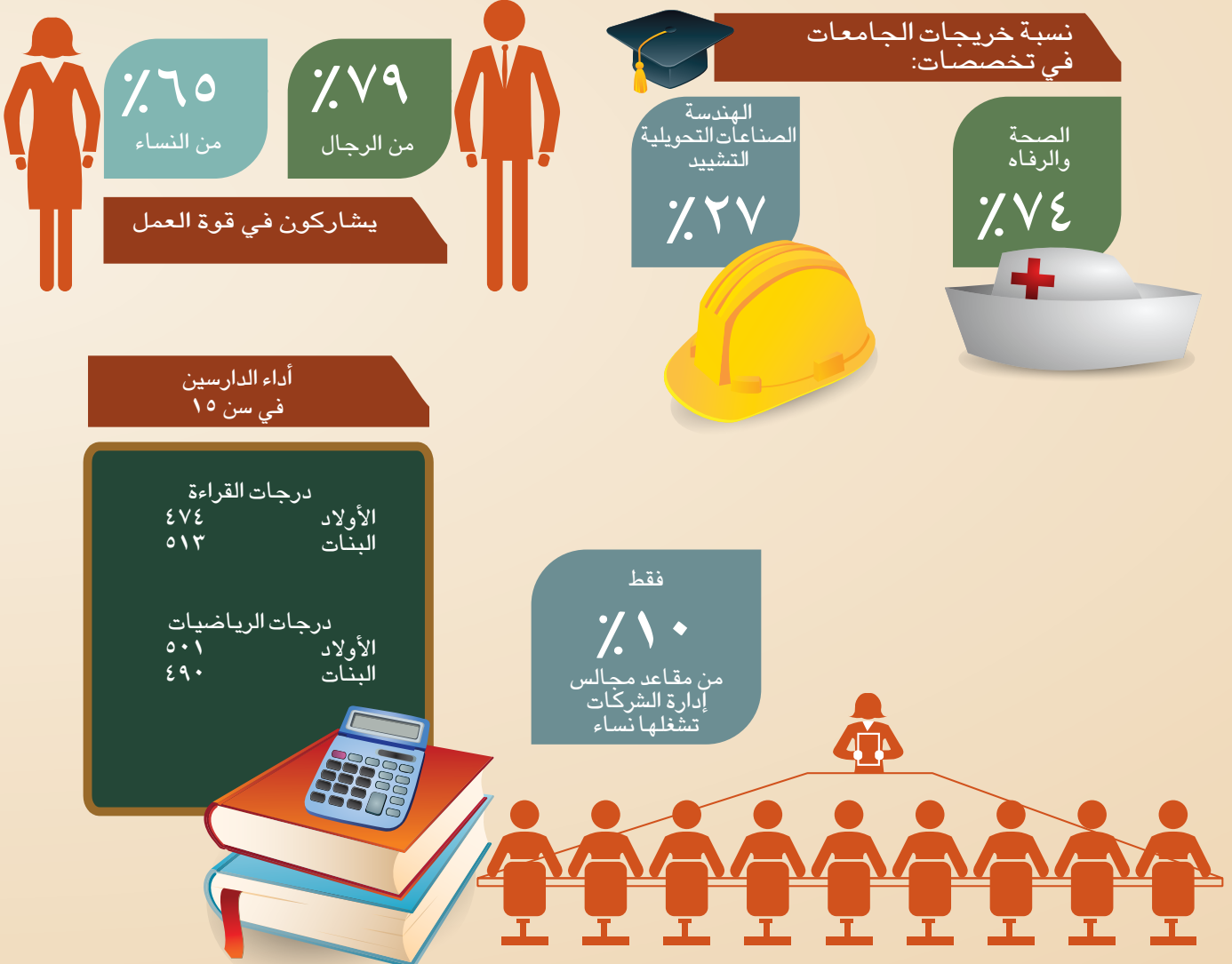
وقد قالت أثناء توجيهها إلى القاعدة الدولية للمشاهير للنساء العاملات في مجال التكنولوجيا عام ٢٠١١: «إنني محظوظة بالعمل في شركة لا يتعين فيها أن أكون رائدة»، في إشارة إلى مجموعة النساء اللاتي يشغلن مناصب الإدارة العليا في شركة زيروكس، وعلى الأخص أورسولا بيرتن، المسؤول التنفيذي الأول.

ولكن على نطاق الصناعة، تمثل القيادات النسائية في العلوم والتكنولوجيا استثناء، وتود فاندريبروك أن يتغير ذلك. وتقول: «إن من رغباتي الشديدة أن نفهم كيف نستطيع جذب مزيد من النساء والأقليات

المساواة في المعاملة

إغلاق الفجوة بين الجنسين من شأنه أن يعطي دفعة للنمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أحرز عدد كبير من البلدان تقدماً كبيراً صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. وتتفوق البنات اليوم على البنين في بعض مجالات التعليم ويرجعّ بدرجة أقل أن يتركن المدرسة. إلا أنه يرجّح أيضاً بدرجة أقل أن تعمل النساء بأجر مقارنة بالرجال، ولا يزال النساء يحصلن على أجور أقل. وعلاوة على ذلك، يرجّح بدرجة أقل أن يصلن إلى قمة الهرم الوظيفي وبدرجة أعلى أن يقضين سنواتهن الأخيرة في الفقر.



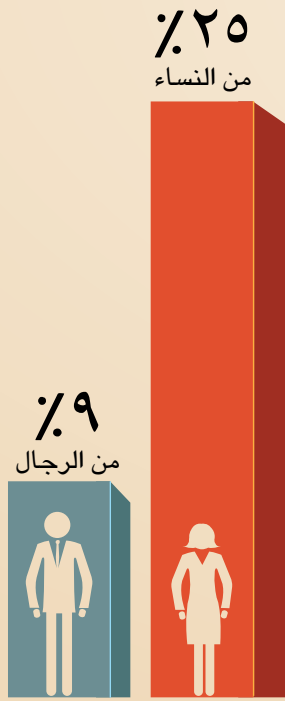


ويشير التقرير إلى أن بمقدور الحكومات أن تفعل الكثير لإحراز تقدم في المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة نوع الجنس، مثل استحداث سياسات مثل منح إجازات أبوة/أمومة مدفوعة الأجر ودعم رعاية الطفل لمساعدة الآباء على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وينبغي أن توفر المؤسسات التجارية أيضا مزايا في مكان العمل تراعي بدرجة أكبر الاعتبارات الأسرية وترتيبات عمل مرنة. وينبغي أيضا أن تتأكد البلدان من فهم الشباب للنتائج التي يرجح أن تترتب على خيارات التعليم بالنسبة للمستقبل الوظيفي وفرص الكسب المستقبلية.

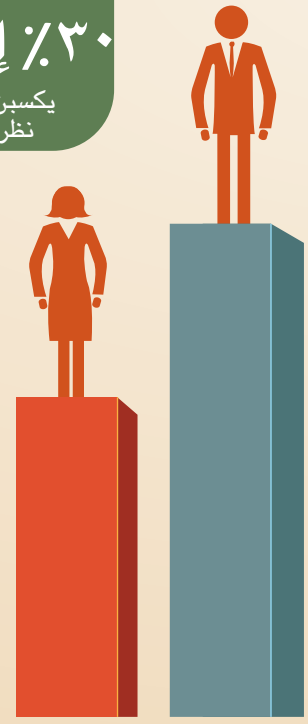
ويرى تقريراً جديد لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن إغلاق الفجوة بين الجنسين أن زيادة المساواة في مجالات التعليم وتوظيف العمالة وتنظيم المشاريع تحدث أثراً إيجابياً قوياً على النمو. وعلى سبيل المثال، إذا تمكنت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من إغلاق الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في قوة العمل بحلول عام ٢٠٣٠، فستكون الزيادة الكلية في إجمالي الناتج المحلي بحلول ذلك الوقت ١٢٪.



أقل من الرجال



يعملون على أساس عدم التفرغ



أعدته ناتالي راميريس-دجومينا. ويستند النص والرسوم البيانية إلى تقرير إغلاق الفجوة بين الجنسين، الذي نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ديسمبر ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع الإلكتروني www.oecd.org/gender/closingthegap.

الموجة القادمة

مستثمرو القطاع الخاص من اقتصادات الأسواق الصاعدة يستثمرون أموالهم بصفة متزايدة في أصول في الخارج

جي أندرو كاروليي، وديفيد إنجي، وإسوار براساد

مع

تحول اقتصادات الأسواق الصاعدة بصورة متزايدة إلى أطراف مؤثرة في الاقتصاد العالمي، تتزايد أيضا حصتها من تدفقات الأصول المالية العالمية عبر الحدود. ونظرا لآفاق النمو القوي الماثلة أمامها، قامت اقتصادات الأسواق الصاعدة بجذب مستثمرين أجانب يسعون إلى تحقيق عائدات أعلى، لا سيما مع انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات متدنية للغاية. وأخذت التدفقات أيضا تفضي في الاتجاه الآخر، مع قيام حكومات اقتصادات الأسواق الصاعدة بمراكمة احتياطات للنقد الأجنبي بتنفيذ استثمارات ضخمة في الاقتصادات المتقدمة.

وشهدت الآونة الأخيرة ظاهرة أخرى اكتسبت زخما تدريجيا، وهي تدفق رأس المال الخاص الخارج من اقتصادات الأسواق الصاعدة مع سعي المستثمرين وراء الفرص في الخارج.

وبفهم التدفقات الخارجة المختلفة، السيادية والخاصة، من حيث أحجامها وأنماطها، وتحليل العوامل التي تؤثر عليها، يلقي الضوء على الطريقة التي يرجح أن يتغير بها مشهد التدفقات الرأسمالية الدولية مع تزايد اندماج اقتصادات الأسواق الصاعدة في الأسواق المالية العالمية. وستتناول أنواع التدفقات الرأسمالية الخارجة من الأسواق الصاعدة ونصف بعض النتائج الأولية من بحث جار لنا، يبين أن اتجاه التدفقات الخارجة للحفاظ - المحدودة نسبيا الآن، برغم وجود إمكانات كبيرة لتوسعها - يتأثر بشدة بعامل القرب الجغرافي والألفة.

تصدير رأس المال

قامت الأسواق الصاعدة، بقيادة الصين، بإضافة نحو ٦ تريليون دولار أمريكي إلى احتياطات النقد الأجنبي لديها بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢ - مع استثمار معظمها تقريبا في أوراق مالية تصدرها اقتصادات عملات الاحتياطات الكبرى، وبصفة أساسية الولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع أن تقوم اقتصادات الأسواق الصاعدة هذه بمراكمة احتياطات النقد الأجنبي بوتيرة أبطأ بكثير في السنوات القادمة لأن معظمها قد جنب أرصدة كافية من الاحتياطات الأجنبية للمساعدة على بناء هوامش أمان تقيها من أي تقلب يحدث مستقبلا في التدفقات الرأسمالية.

ومع انحسار تراكم الاحتياطات، نتوقع حدوث توسع سريع في التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة من هذه الاقتصادات. وفي الواقع، تتوافق هذه التدفقات الخارجة في الوقت الراهن مع الزيادة الحادثة في إجمالي الاحتياطات الرسمية المتراكمة (راجع الرسم البياني ١). وتمثل الصين بالطبع قوة دافعة مهمة لهذه التدفقات الخاصة أيضا، وعندما تحذف الصين من الصورة، يكون للأعداد الكلية انطباع أقل. أما بالنسبة للأسواق الصاعدة، مع استبعاد الصين، تبلغ التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة في الوقت الحالي مستوى أعلى من مستوى التدفقات التي تمثل إجمالي الاحتياطات المتراكمة (راجع الرسم البياني ٢).

وثمة أسباب كثيرة لتوقع حدوث زيادة في التدفقات الخارجة من رأس المال الخاص. فمع تزايد ثراء الأسر المعيشية في اقتصادات الأسواق الصاعدة وارتفاع مستويات ادخارها، ستسعى هذه الأسر إلى إيجاد فرص في الخارج لتنويع محافظتها. وقد أصبح المستثمرون المؤسسيون، مثل صناديق الاستثمار المشترك وصناديق المعاشات التقاعدية، بالفعل قنوات مهمة لهذه التدفقات الخارجة. ويرجع أيضا أن تواصل الشركات والمؤسسات المالية سعيها وراء فرص الاستثمار الأجنبي مع قيامها بتوسيع قواعدها التشغيلية على الصعيد الدولي ودخولها في الأسواق الأجنبية.

تحول الصين

تقدم التغييرات الحادثة في هيكل التدفقات الرأسمالية في الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، صورة توضيحية جيدة لهذه الاتجاهات العامة. فقد ظلت الصين على مدى العقد الماضي مصدرا صافيا كبيرا لرأس المال إلى بقية العالم. ولا تزال الصين تسجل فائضا في الميزان التجاري، بتصدير سلع وخدمات يزيد عددها على عدد السلع والخدمات التي تستوردها، كما تسجل فائضا في الحساب الرأسمالي، يبين التدفقات الداخلة من رأس المال الخاص. وخلال هذه الفترة، سجلت الصين فائضا كليا في حسابها الجاري، مما يشير إلى قيامها على أساس صاف بتصدير رأس المال إلى بقية العالم. وقد اتخذت صادرات رأس المال هذه في معظمها شكل احتياطات متراكمة من

وفي الواقع، لا تزال الصين تشجع ليس فقط شركاتها وإنما أيضا مستثمريها المؤسساتيين - مثل صناديق الاستثمار المشترك وشركات المعاشات التقاعدية - على الاستثمار في الخارج. فقد قامت في عام ٢٠٠٦ بإنشاء برنامج المستثمرين المؤسساتيين المحليين المؤهلين، على غرار برنامج المستثمرين المؤسساتيين الأجانب المؤهلين، لقصر الاستثمارات التي تنفذ في الخارج على حدود مقرر. ونتيجة لتلك التدابير، ظهرت أشكال أخرى من التدفقات الخارجة تلحق الآن بسرعة بالتدفقات الخارجة الرسمية للحصول على احتياطات بالعملة الصعبة (راجع الرسم البياني ٣). وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠١٢ إلى أن الاحتياطات انخفضت بصورة حادة حتى مع استمرار زيادة التدفقات الخارجة الأخرى، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر. وقد أثارت هذه التطورات شواغل من أن تكون زيادة التدفقات الرأسمالية الخارجة دليلا على مخاوف المستثمرين المحليين بشأن آفاق النمو في الصين. وفي الواقع، يمكن أن تكون هذه التدفقات الخارجة ببساطة دليلا على اقتصاد أخذ في النضج، يسمح بتدفق رأس المال إلى الخارج (وإلى الداخل) بحرية أكبر. ومع تحول الصين إلى اقتصاد أغنى ومع زيادة تطور أسواقها المالية، على نحو يوفر للمستثمرين مزيداً من الفرص لتنوع محافظاتهم، يرجح أن تتواصل زيادة التدفقات الخارجة لرأس المال الخاص. ويرجح أن تنتهج الأسواق الصاعدة الأخرى مسارا مماثلا.

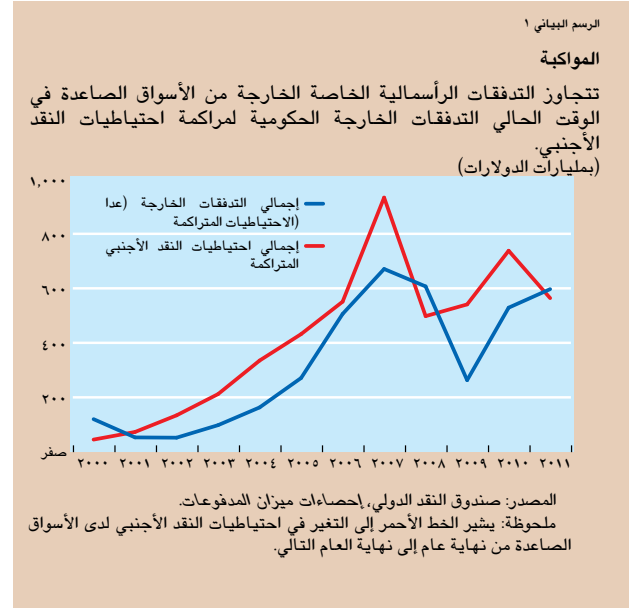
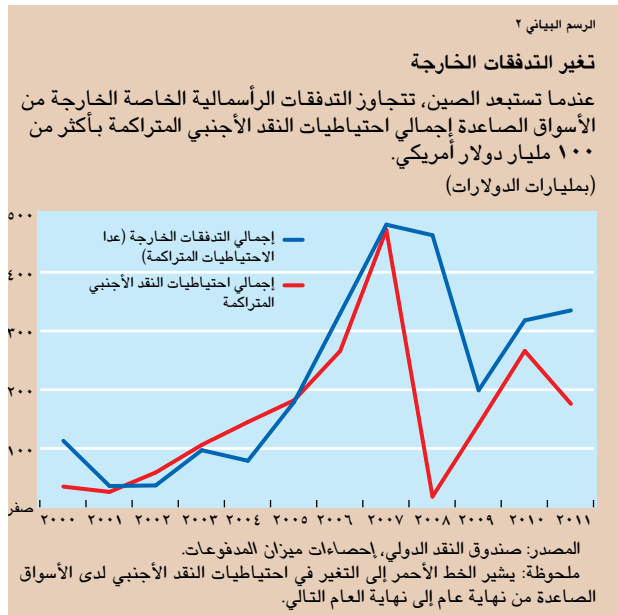
تغير تكوين التدفقات الخارجة

يحدد تكوين التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة من أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة بالضوابط التي تفرضها السلطات الحكومية على رأس المال ومستوى تطور الأسواق المالية. ونتيجة للمخاوف من أن تؤدي الزيادات الحادة في التدفقات الخارجة إلى زعزعة استقرار النظم المالية المحلية، اتجه عدد كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى فرض قيود على التدفقات الخارجة من رأس المال الخاص. ومع ذلك، أصبح لدى بعض هذه الاقتصادات استعداد متزايد للسماح لشركاتها بالاستثمار في الخارج. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة حادة في عمليات الاندماج والاستحواذ من جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتتضمن هذه العمليات قيام شركة في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة بشراء شركة في سوق صاعدة أخرى؛ وأحيانا يقوم

النقد الأجنبي لدى بنك الصين الشعبي، بنك الصين المركزي؛ وتتولى إدارة هذه الاحتياطات الهيئة العامة للنقد الأجنبي. ويأتي هذا التراكم نتيجة لتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي، بشراء الدولارات للحد من ارتفاع سعر العملة الصينية (اليوان) لتجنب حدوث أي خسائر في قدرة الصين على المنافسة في مجال التصدير. وتستثمر الصين جزءا كبيرا من تلك الدولارات في الأوراق المالية الأجنبية، مثل أذون الخزانة والسندات الأمريكية. وتبلغ حيازات الصين الرسمية من سندات الخزانة الأمريكية، حسب بيانات الخزانة الأمريكية، ١.٢٦ تريليون دولار، حسب الوضع في يناير ٢٠١٣.

ونظرا للضغوط التي تواجهها الصين فيما يتعلق بعملتها، وللمخاوف من أن تؤدي التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى إنكفاء التضخم وإحداث زيادات حادة في أسعار الأصول، تتوخى الصين الحذر في السماح بدخول رأسمال أجنبي. فالمستثمرون الأجانب يحظر عليهم الاستثمار بمبالغ كبيرة في سوق الأسهم الصينية، وإن كان قد جرى فتح بعض القنوات - مثل التوسع الكبير في الحصص في إطار برنامج المستثمرين المؤسساتيين الأجانب المؤهلين. ولا تزال أسواق السندات الصينية مختلفة نسبيا. ونتيجة لذلك، تظل معظم التدفقات الداخلة إلى الصين في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتضمن عموما اقتناء حصة مسيطرة في مؤسسة تجارية. وحسب بيانات الصندوق، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الصين ٢٦٠ مليار دولار أمريكي سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. (وتتسق هذه الأرقام مع بيانات صادرة عن الهيئة العامة للنقد الأجنبي إلا أن وزارة التجارة الصينية تشير إلى أن هذه التدفقات الداخلة بلغت ١١٠ مليار دولار أمريكي فقط سنويا خلال تلك الفترة.)

على أن ما يثير الاهتمام بدرجة أكبر هو أن التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة من الصين زادت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد كانت الصين تطبق ضوابط محكمة على التدفقات الخارجة إلا أنها قامت بمرور الوقت بإرخائها، ففي الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين، وفقا لبيانات الصندوق، من صفر فعلياً إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار. (تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للنقد الأجنبي إلى رقم أقل للتدفقات الخارجة، هو ٦٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢؛ ولا تبلغ وزارة التجارة الصينية بيانات عن التدفقات الخارجة.)



المؤسسين، مثل صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين، إلى الاستثمار في الخارج - وتؤثر على تدفقات الأسهم في الحافظة.

تدفقات الأسهم في الحافظة

نظرا لإمكانات النمو القوية لاقتصادات الأسواق الصاعدة وسرعة انفتاح أسواق الأسهم فيها للمستثمرين الدوليين، أصبحت هذه الاقتصادات وجهات مهمة لتدفقات أسهم الحافظة على الصعيد العالمي (بما في ذلك من أسواق صاعدة أخرى). وعلى سبيل المثال، مثلت اقتصادات الأسواق الصاعدة في عام ٢٠٠٠ نسبة ٣٪ من الرصيد العالمي لاستثمارات أسهم الحافظة الأجنبية. وبحلول عام ٢٠١٠، كانت تلك الحصة قد ارتفعت إلى ١٦٪. ونتيجة لذلك، بدأت تنشأ دراسات أكاديمية تتناول أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي في بلدان الأسواق الصاعدة ومحدداتها. ووجه اهتمام أقل بكثير إلى ظاهرة أقل حجما برغم تناميها، هي الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية من جانب مستثمري الأسواق الصاعدة.

وأحد المؤشرات على الأهمية النسبية للأسواق الصاعدة في التمويل الدولي هو حصتها في أصول أسهم الحافظة الخارجية العالمية - فقد ارتفعت هذه الحصة من ١٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٪ في عام ٢٠١٠. ويدل ذلك بالقيم المطلقة على زيادة في أصول أسهم الحافظة الخارجية لمستثمري الأسواق الصاعدة من ٦٧ مليار دولار أمريكي إلى ٦٤٣ مليار دولار أمريكي. وتسهم التدفقات الداخلة من الأسواق الصاعدة بدور متزايد الأهمية في أصول الحافظة الخارجية حتى للاقتصادات المتقدمة الكبرى. وانظر على سبيل المثال إلى الأهمية النسبية للأسواق الصاعدة في استثمارات الحافظة الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب البيانات المأخوذة من المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الذي يعده صندوق النقد الدولي، ارتفعت حصة الحيازات الأجنبية لمستثمري الأسواق الصاعدة من الأسهم الأمريكية من ٢٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٪ في عام ٢٠١١. وترسم بيانات الخزنة الأمريكية صورة مماثلة.

وتشير هذه البيانات إلى تزايد أهمية الدور الذي تقوم به الأسواق الصاعدة في تدفقات الحافظة عبر الحدود، وهي ظاهرة يرجح أن تتكثف مع زيادة ثراء الأسواق الصاعدة وقيامها بفتح حساباتها الرأسمالية وتطوير أسواقها المالية. وما مقدار تدفقات الاستثمار

كيان في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة بالاستحواذ على شركة في اقتصاد متقدم. وهناك عوامل كثيرة يحتمل أن تكون وراء هذا النشاط، منها رغبة الشركات في الأسواق الصاعدة في تنويع قواعدها إنتاجها وزيادة اختراقها للأسواق الأخرى. ويمكن أيضا أن يؤدي شراؤها لشركات أجنبية إلى مساعدتها على اقتناء التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدمها الشركات المحلية لرفع قدراتها الإنتاجية. وقد كانت هناك زيادة جديرة بالملاحظة في التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الاقتصادات منذ منتصف العقد الماضي (راجع الرسم البياني ٤).

ويفرض التطور المحدود للأسواق المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة قيودا مهما على الأسر المعيشية فيما يتعلق بتوجيه استثمارات الحافظة إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، تسمح الهند والصين الآن للأفراد بأخذ مقدار كبير من الثروة إلى الخارج كل عام (٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حالة الصين؛ و ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حالة الهند). إلا أن الأسواق المالية في هذين البلدين متخلفة، ولذلك لا يتيسر لمعظم الأسر المعيشية أن تستخدم أدوات استثمارية من قبيل صناديق الاستثمار المشترك التي من شأنها أن تتيح لهم شراء الأسهم أو السندات الأجنبية. ويرجح أن يؤدي التطور السريع للأسواق المالية في هذين البلدين - إلى جانب البروز المتنامي للمستثمرين المؤسسيين، مثل صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وحتى صناديق الاستثمار المشترك - إلى إنشاء قنوات إضافية لتدفقات الحافظة الخارجة.

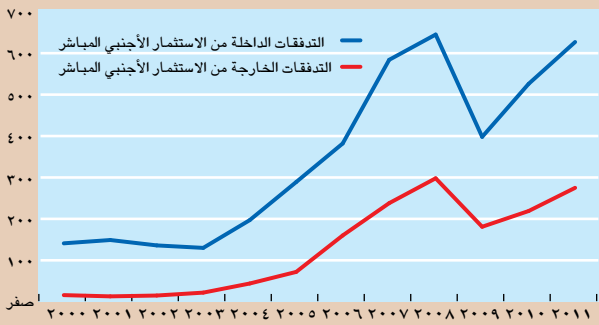
وما الذي يجعل المستثمرين في الأسواق الصاعدة يرغبون في الاستثمار في الخارج عندما تكون اقتصاداتهم تنمو بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نمو الاقتصادات المتقدمة؟ من الناحية النظرية، تتيح الاستثمارات الدولية لمستثمري التجزئة في اقتصادات الأسواق الصاعدة فرصة تنويع المخاطر في محافظاتهم. وعلاوة على ذلك، لا تزال النظم المالية في بعض هذه البلدان تهيمن عليها البنوك، التي درج العرف على أنها تدفع أسعار فائدة منخفضة نسبيا على الودائع الادخارية (وخصوصا بعد أخذ التضخم في الاعتبار). ولا تزال أسواق الأسهم في بعض الاقتصادات الصاعدة صغيرة نسبيا، وأقل سيولة من مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة، وغالبا ما تتسم عمليات التقييم بدرجة عالية من التقلب. وتدفع كل هذه العوامل المستثمرين

الرسم البياني ٤

تدفقات الاستثمار المباشر

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من اقتصادات الأسواق الصاعدة منذ منتصف العقد الماضي.

(بمليارات الدولارات).



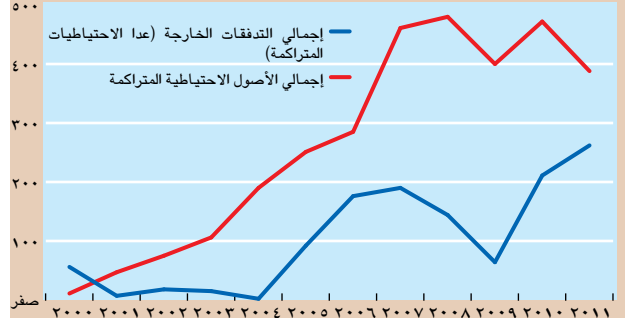
المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات.

الرسم البياني ٣

نمو الاستثمار الخاص الصيني

قامت الصين في السنوات الأخيرة بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج، ونتيجة لذلك تلحق الآن التدفقات الخارجة لرأس المال الخاص بالاحتياطيات السيادية المتراكمة.

(بمليارات الدولارات)



المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات.

المعيارية لتوجيه تفسيرنا للنتائج؛ ولم نختبر أي نموذج نظري بعينه لتخصيصات الحافظة.

وقمنا باستخدام مجموعتين للبيانات في تحليلنا. وتستند المجموعة الأولى إلى المسح المنسق لاستثمارات الحافظة لصندوق النقد الدولي، الذي يتضمن حيازات ثنائية لأسهم الحافظة عبر الحدود (كأرصدة وليس كتدفقات). وقمنا أيضا باستخدام قاعدة بيانات لفرادى المستثمرين المؤسسيين في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة لتقديم أدلة مفككة بدرجة أكبر عن العوامل التي تحرك تدفقات أسهم الحافظة عبر الحدود.

وانتهينا في بحثنا الأولي إلى استنتاج مثير للاهتمام هو أن متغيرات «الجابذية» (سميت كذلك لأنها تتضمن عناصر من الكتلة والمسافة شبيهة بتفاعلات الجاذبية في الفيزياء النيوتونية) – التي ترصد مفاهيم «القرب» أو «البعد» الجغرافي، ووجود لغة مشتركة،

الأجنبي الذي يرجح أن ينبثق من الأسواق الصاعدة؛ تقدم نظرية التمويل طريقة للتكفير بشأن المستوى الأمثل للاستثمار الأجنبي، على النحو التالي: حتى يستنى للمستثمرين تعظيم منافع التنوع والحصول على مفاضلة متفوقة بين المخاطر والعائد، فإنه ينبغي لهم من حيث المبدأ أن يقوموا، بدلا من الاستثمار في سوق الأسهم المحلية فقط، بحيازة حافظة دولية تتسم بتنوع كبير وتستند فيها الأوزان الترجيحية إلى رسملة الأسواق في سوق أسهم كل بلد معني. ونظرا لأن الأسواق الصاعدة لا تزال تشكل ٨٪ فقط من رسملة الأسواق العالمية، ينبغي للمستثمرين، من حيث المبدأ، حيازة حصة أكبر بكثير من استثماراتهم في أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة.

وحقيقة الأمر أن المستثمرين لا ينعون حافظاتهم في أي مجال قريب من المدى الذي تقترحه النماذج المعيارية. وغالبا ما يبدي المستثمرون في كل بلد تقريبا، بما في ذلك البلدان التي توجد لديها

بالنسبة للأسواق الصاعدة، مع استبعاد الصين، تبلغ التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة في الوقت الحالي مستوى أعلى من مستوى التدفقات التي تمثل إجمالي الاحتياطات المتراكمة

وإرث استعماري، ووجود منطقة تجارة حرة مشتركة – عوامل مهمة لتحديد تدفقات أسهم الحافظة عبر الحدود. وقد تأكدت أهمية هذه العوامل بالفعل في الدراسات المعنية بهذا الموضوع في بحثنا لمسألة المستثمرين في الاقتصادات المتقدمة؛ وخلصنا إلى أن مستثمري الأسواق الصاعدة يؤسسون استثماراتهم الأجنبية على اعتبارات مماثلة. ومن الاحتمالات الواردة أن هذه المتغيرات، التي تبين أنها تسهم بدور كبير في التأثير على أنماط تدفقات المتاجرة عبر الحدود، ترصد ببساطة وجود صلة بين التدفقات المالية وتدفقات المتاجرة. إلا أننا نخلص إلى أن أهمية متغيرات الجاذبية في تفسير التدفقات الثنائية لأسهم الحافظة لا تتأثر عندما نقوم بصورة مباشرة بتحديد أثر العلاقات التجارية الثنائية. وأحد المعاني الضمنية لنتائجنا الأولية أن تدفقات الحافظة الخارجة من الأسواق الصاعدة ستضطلع بدور قيادي في زيادة الاندماج المالي الإقليمي، على الأقل في المراحل الأولية من توسيع هذه التدفقات الخارجة.

تزايد التدفقات الموجهة إلى الخارج

ثمة جانب مهم، وإن لم ينل حظا كبيرا من الدراسة، للبروز المتنامي لاقتصادات الأسواق الصاعدة، وهو تدفقات الاستثمار الموجهة إلى الخارج من هذه الاقتصادات. ففي حين لا تزال هذه التدفقات الخارجة محدودة نسبيا، فإنها تتزايد بوتيرة سريعة. ومع تزايد ثراء هذه الاقتصادات وقيامها بتطوير أسواقها المالية، وتحرير التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، سيقوم المستثمرون بالتجزئة والمؤسسيون من هذه الاقتصادات بصورة متزايدة بالتماس الفرص الاستثمارية في الخارج لتنوع محافظاتهم. وتشير الأدلة الأولية إلى أن المستثمرين في هذه الاقتصادات يظهرون فيما يبدو تحيزين للاستثمار المحلي وللاستثمار الأجنبي متصلين بالقرب الجغرافي والألفة مثلهم في ذلك مثل مستثمري الاقتصادات المتقدمة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الدفع باتجاه زيادة التكامل الإقليمي للأسواق المالية وتوليد تدفقات متزايدة لأسهم الحافظة فيما بين الأسواق الصاعدة نفسها. ■

أندرو كارولبي أستاذ بكلية جونسون للإدارة، جامعة كورنيل. وديفيد إنجي أستاذ مشارك وإسوار براساد أستاذ بكلية دايسون للاقتصاد التطبيقي والإدارة، جامعة كورنيل. وكان إنجي أستاذا زائرا بمعهد هونغ كونغ للبحوث النقدية. وبراساد زميل أول أيضا بمعهد بروكينغز.

حسابات رأسمالية مفتوحة وأسواق مالية متطورة، درجة مرتفعة من التحيز للاستثمار المحلي (الاستثمار بصورة غير متناسبة في أسواق الأسهم المحلية). وتشمل تفسيرات هذا التحيز عدم تماثل المعلومات (تكون معرفة المستثمر بالأسهم المحلية أكبر من معرفته بالأسهم الأجنبية)، وتكاليف المتاجرة، وتخلف الأسواق المالية. وفي ضوء الزيادة الضخمة في تدفقات الأسهم عبر الحدود على مدى العقد الماضي وخفض حواجز مثل عدم تماثل المعلومات وتكاليف المتاجرة، يتوقع أن يتراجع التحيز للاستثمار المحلي. إلا أن الدراسات تشير إلى أن هذا التحيز لم يتراجع كثيرا على مدى العقد الماضي.

ومع ذلك، فمع زيادة التكامل التي شهدتها الأسواق المالية العالمية وانكماش الحواجز المعلوماتية، يمكن أن تتأثر التحيزات ذات الصلة بالتوسع في تنوع الحافظة. وعلى سبيل المثال، تبين الدراسات أن تخصيصات الحافظة غير المحلية تخضع للتحيز للاستثمار الأجنبي الإقليمي، (توجيه استثمارات كبيرة بصورة غير متناسبة إلى أسواق الأسهم في بلدان مجاورة). كذلك يوجه المستثمرون أموالا بصورة غير متناسبة إلى البلدان التي تتاجر فيها بلدانهم بصورة كبيرة، أو البلدان التي يألّفونها نتيجة لوجود إرث استعماري أو تشابه اللغات. وثمة عوامل أخرى، مثل الاستقرار السياسي، يمكن أن تؤثر أيضا على هذه القرارات. ولا تقدم النظرية توجيهات قوية بشأن الطريقة التي ينبغي أن تدفع بها بعض هذه المتغيرات تخصيصات الحافظة. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الحوكمة في البلد المعني ضعيفة، ينبغي أن يكون هذا البلد أقل جذبا للمستثمرين الدوليين، ولكن يمكن في الواقع أن تؤدي أوجه التشابه في حوكمة الشركات بين البلد المضيف والبلد المستفيد إلى زيادة التدفقات الثنائية نتيجة لتأثير «الألفة». ولا تقدم لنا النظرية كذلك توجيهها بشأن ما إذا كانت هذه التحيزات للاستثمار الأجنبي ستختفي مع التوسع في التدفقات الرأسمالية ولا بشأن كيفية حدوث ذلك. ويجب أن توفر الدراسة التجريبية حلا لهذه المسائل.

التركيز على إجراءات المستثمرين المؤسسيين

قمنا بدراسة الاستثمارات الكلية لأسهم الحافظة الموجهة إلى الخارج من الأسواق الصاعدة، ثم بتحليل التدفقات الخارجة الموجهة من خلال وساطات صناديق الاستثمار المشترك ومستثمرين مؤسسيين آخرين بتفصيل أكبر. ويستند تحليلنا إلى عملية تجريبية واسعة تغطي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١ وتستخدم نظرية الحافظة



يتوقع أن يتراجع عدد
السكان الصينيين في
سن العمل مع تداعي
انعكاسات كبيرة على
الصين وبقيّة العالم

عاملة في مصنع غزل في هويبي، أنهوي، الصين.

ميتالي داس وبابا ندياي

الصناعات التحويلية الأجنبية أن تنفيذ عمليات الإنتاج في الصين قد أصبح بصورة متزايدة أقل إدارا للربح، مما يزيد من توظيف العمالة المحلية في بلدانها؛ ويمكن أن تصبح السلع الصينية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يمكن أن يسفر عن زيادة حصة التصدير في البلدان الأخرى؛ ويمكن أن تنتقل آثار ارتفاع الأسعار في الصين إلى شركاء التجارة الذين يعتمدون بشدة على الواردات من الصين.

مستقبل العمالة الرخيصة

تبدو التطورات التي شهدتها سوق العمل الصينية مؤخرا متناقضة بعض الشيء. فمن ناحية، ظل إجمالي نمو الأجور في حدود ١٥٪

نقطة التحول اللويسية

يذهب السير آرثر لويس في دراسة له (١٩٥٤) إلى أنه يوجد لدى الاقتصادات النامية قطاعان، أحدهما قطاع منخفض الإنتاجية توجد فيه عمالة زائدة (الزراعة في حالة الصين)، والآخر قطاع مرتفع الإنتاجية (الصناعات التحويلية في الصين). ويتسم القطاع مرتفع الإنتاجية بالربحية، لأسباب تعزى جزئيا إلى فائض العمالة التي يستطيع القطاع توظيفها بأجور زهيدة بسبب انخفاض الأجور السائد في القطاع منخفض الإنتاجية ربحية أكبر من ربحيته في حالة تشغيل العمالة الكامل في الاقتصاد. وهي تشجع أيضا تكوين رأسمال أكبر، وهو ما يدفع النمو الاقتصادي. ولكن مع تضائل فائض العمالة، تبدأ الأجور في القطاع مرتفع الإنتاجية في الزيادة، وتتقلص أرباح ذلك القطاع، وتنخفض الاستثمارات. وعند تلك النقطة، يقال إن الاقتصاد قد عبر نقطة التحول اللويسية.

ارتفاع الأجور بوتيرة سريعة ونشاط العاملين وحالات النقص المتقطع للعمالة في الصين، التي اعتمد صعودها الاقتصادي على إمدادات هائلة من العمالة منخفضة التكاليف، إلى أن الصين توشك على دخول فترة نقص واسع النطاق في العمالة.

ومع عبور الصين الخط الفاصل من كونها اقتصادا يتمتع بوفرة في العمالة منخفضة التكاليف إلى اقتصاد تزداد فيه تكاليف العمالة، يمكن أن تكون الانعكاسات على كل من الصين والاقتصاد العالمي بعيدة الأثر.

وبالنسبة للصين، يرجح أن يعني هذا التحول استحالة استمرار نموذجها للنمو الواسع، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على زيادة عدد العاملين المشاركين في الإنتاج (المسمى تراكم مدخلات عوامل الإنتاج). ونتيجة لذلك، يرجح أن يتحول ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى نموذج للنمو المكثف يستخدم الموارد بكفاءة أكبر ويعيد توازن النمو بعيدا عن الاستثمار وبتجاه الاستهلاك الخاص. ومن شأن إعادة التوازن في الصين بنجاح، بدوره، أن يحدث آثارا عالمية إيجابية – تشمل زيادة الناتج في البلدان المصدرة للسلع الأولية وفي الاقتصادات الإقليمية التي أصبحت تشكل الآن جزءا من سلسلة الإمدادات للصين. وحتى الاقتصادات المتقدمة ستستفيد من هذا التحول (IMF, 2011). ومن الاعتبارات المهمة أنه ستكون لارتفاع تكاليف العمالة – الذي من شأنه أن يؤثر على الأسعار والدخول وأرباح الشركات في الصين – انعكاسات على التجارة وتوظيف العمالة وتطورات الأسعار في شركاء التجارة الرئيسيين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تجد شركات

يشير

نهاية العمالة الرخيصة

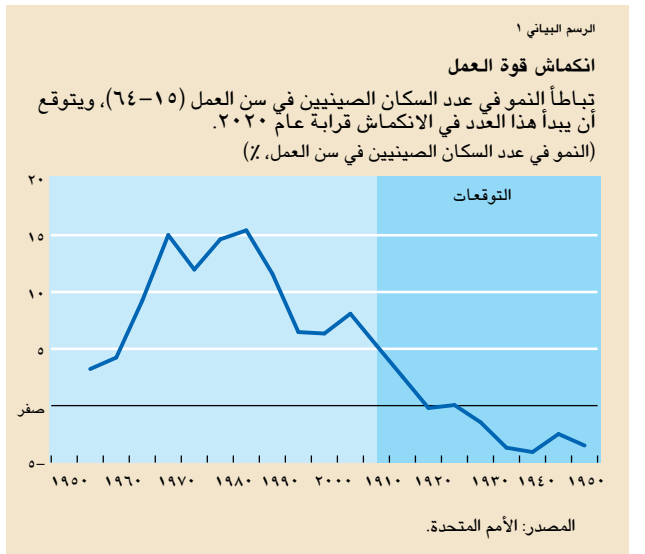
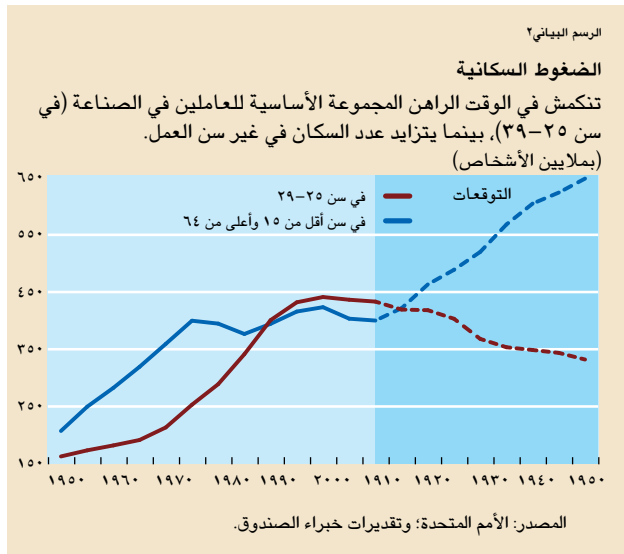
عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تزيد على ٦٤ سنة مقسوماً على مجموع السكان في سن العمل (راجع الرسم البياني ٢). والتغيرات الديمغرافية اللائحة في الأفق كبيرة وغير قابلة للتحويل وحتمية؛ وهي ستكون عاملاً أساسياً في التغيير الذي ستشهده الصين مستقبلاً في فائض العمالة. إلا أن هناك عوامل أخرى، يمكن أن تبطل، أو تعجل، وتيرة هذه العملية. فيمكن أن يؤدي حدوث مزيد من التغيرات في نظام تسجيل الأسر

التغيرات الديمغرافية اللائحة في الأفق كبيرة وغير قابلة للتحويل وحتمية.

المعيشية، الذي يحدد أن شخصاً ما مقيم في إقليم معين - المعروف بإصلاح هوكو - إلى تعجيل وتيرة انتقال العمالة من المناطق الريفية إلى المدن. ويمكن أن يؤدي تدريب العاملين على تلبية احتياجات الوظائف الصناعية من المهارات إلى إنهاء الاختناقات في عمالة المناطق الحضرية. ويرجع أن يؤدي ارتفاع معدلات الخصوبة، إن حدث، إلى تأخير نضوب فائض العمالة، إلى تأخير نضوب فائض فائض أن القطاع الرئيسي الصيني (الزراعة والتعدين وأنشطة الموارد الطبيعية الأخرى) تضم ما يقرب من ثلث القوة العاملة، فإن القيمة المضافة من قطاع الزراعة لم تمثل إلا عُشر إجمالي الناتج المحلي تقريباً في عام ٢٠١١. ويمكن أن تؤدي زيادة الإنتاجية الزراعية - برفع الميكنة إلى المستوى السائد في بلدان مشابهة مثلاً - إلى تحرير العمالة الريفية لموازنة النقص في الطلب

خلال العقد الماضي، واستمرت أرباح الشركات مرتفعة. ويتأخر نمو الأجور عن الإنتاجية، مما يسفر عن زيادة الأرباح، وهو ما يشير إلى أن الصين لم تبلغ ما يطلق عليه «نقطة التحول اللويسية» (راجع الإطار)، التي ينتقل عندها اقتصاد ما من اقتصاد يتمتع بوفرة في العمالة إلى اقتصاد يعاني من نقص في العمالة. ولكن في الوقت نفسه، أخذت الصناعات، منذ بداية الأزمة المالية، تنتقل بصورة متزايدة من الساحل إلى الداخل، حيث تقيم أعداد احتياطية كبيرة من العمالة الريفية. ونتيجة لذلك أخذت الفجوات التي كانت كبيرة فيما سبق بين الطلب على عمالة المدن المسجلة والمعروض منها تضيق تدريجياً، وارتفع طلب العمالة على زيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل - مما يشير إلى بداية تشديد هيكل في سوق العمل الصينية.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد سوى واحد للتطورات الديمغرافية. فهي تنذر بحدوث تحول وشيك إلى اقتصاد يواجه نقصاً في العمالة. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن عاملي الشيخوخة وتراجع الخصوبة سيسفران عن انكماش عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤) في أقل من عقد (راجع الرسم البياني ١). وسيكون الانكماش أسرع حتى في المجموعة الأساسية من العاملين في مجال الصناعة (في سن ٢٥-٣٩، الذين ولدوا في بداية فترة سياسة يقتصر بموجبها الأزواج على إنجاب طفل واحد)؛ ونتيجة لسرعة شيخوخة السكان، سينعكس مسار التراجع في نسبة الإعالة الذي استمر لأكثر من نصف قرن - أي



على العمالة الحضرية. وبتنفيذ هذه السياسات، يمكن أن تقوم الصين بشراء بعض الوقت. ويكون السؤال هو ما مقدار هذا الوقت؟

بداية نقطة التحول

وفي ظل ذلك السيناريو، نقدر أن المعروض الزائد من العمالة الصينية قد بلغ بالفعل ذروته في عام ٢٠١٠، ويوشك الآن على التراجع الحاد، من ١٥١ مليون عامل في عام ٢٠١٠، إلى ٥٧ مليون عامل في عام ٢٠١٥، إلى ٣٣ مليون عامل في عام ٢٠٢٠. ويتوقع أن تبلغ الصين نقطة التحول اللويسية في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ - أي أنه في وقت ما خلال فترة السنوات الخمس تلك، سيتجاوز الطلب على العمالة الصينية المعروض منها. ويتبع معدل التراجع السريع في المعروض الزائد من العمالة بصورة وثيقة المسار المتوقع لنسبة الإالة، الذي بلغ مستوى غير مسبق في عام ٢٠١٠ ويتوقع أن يرتفع بسرعة بعد ذلك.

عوامل قابلة للتغيير

من المتصور أن يكون التحول الديمغرافي الكبير، وتزايد الاحتياجات الاجتماعية، وتغير البيئة الخارجية عوامل قادرة على حفز السلطات الصينية على الاضطلاع بتغييرات في السياسة، أو تكون استجابات السوق قادرة على تبديل هيكل الاقتصاد.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقرر المنتجون، في ترقبهم لحلول أوضاع أكثر تشدداً لأسواق العمل، تعجيل التحول إلى الإنتاج الذي يستخدم رأس المال بكثافة أكبر. أو يمكن أيضاً أن تقوم الحكومة بتعجيل وتيرة إصلاح هوكو في إطار جهودها الأكبر لتغيير برنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية - وفي الوقت الحالي، فإن العاملين خارج إطار هوكو ليسوا مؤهلين تلقائياً للحصول على طائفة من المزايا، مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، وهو ما أعاق انتقال عمالة المناطق الريفية إلى المدن.

وفعلياً، يمكن أن يؤثر عدد من المبادرات الرامية إلى تحسين التوسع الحضري وتوزيع الدخل والمزج التكنولوجي للصناعة، المبينة في الخطة الخمسية الثانية عشرة (المعمدة في عام ٢٠١١) في نقطة التحول اللويسية إما بتغيير المعروض من العمالة أو بتغيير الطلب عليها - وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي التحول باتجاه الإنتاج الذي يستخدم رأس المال بكثافة أكبر إلى خفض الطلب على العمالة.

ويمكن أن تؤدي سياسات كهذه إلى تأخير تحول الصين إلى اقتصاد يواجه نقصاً في العمالة. وفي المقابل، يمكن أن تترتب على بعض مبادرات السياسة الرامية إلى تحسين سبل كسب العيش للصينيين نتيجة غير مقصودة هي تعجيل وتيرة نزوح العمالة، رغم أن ذلك سيحدث في بيئة يحصل فيها المدخرون والعاملون الصينيون على عائد أعلى. وهناك عدد من السيناريوهات البديلة المحتملة.

إرخاء قاعدة الطفل الواحد: كان معدل الخصوبة في الصين في عام ٢٠١٠، البالغ ١.٦ حالة ولادة لكل امرأة، من أدنى المعدلات في العالم وأدنى بكثير من معدل الخصوبة السائد في آسيا الصاعدة. ويمكن أن يؤدي إرخاء سياسة الطفل الواحد، لزيادة معدل الخصوبة، تمشياً مع توقعات الأمم المتحدة بشأن السكان مرتفعي الخصوبة إلى تأخير نقطة التحول في الصين، مقارنة بالسيناريو الأساسي. إلا أن الآثار المحتملة محدودة: ففي عام ٢٠٢٠ سيرتفع فائض المعروض من العمالة حسب تقديرات السيناريو الأساسي من ٣٣ مليون عامل إلى ٣٦ مليون عامل، بينما سيصل نقص العمالة في عام ٢٠٢٥ حسب تقديرات السيناريو الأساسي إلى ١٦ مليون عامل، مقارنة مع ٢٧ مليون عامل في تقدير السيناريو الأساسي. ومع ذلك ستحدث نقطة التحول بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. ولا تدعو هذه النتيجة إلى الدهشة: فإولاً، يؤدي ارتفاع معدل الخصوبة إلى زيادة حجم قوة العمل المحتمل، ولكن مع تأخير؛ وثانياً، يمثل متغير الخصوبة المرتفعة الذي تحدده الأمم المتحدة زيادة محدودة ترفع معدل الخصوبة لدى الصين من ١.٦ إلى قيمة قريبة لمعدل خصوبة مستوى الإحلال البالغ ٢.١ (راجع الرسم البياني ٤).

وفقاً لتقديرائنا، كان لدى الصين فائض في معروض العمالة - يشمل كلا من العاملين العاطلين عن العمل بصورة تامة أو جزئية - في الجزء الأفضل من العقدين (راجع الرسم البياني ٣). وقد استمر هذا الفائض المجمع من العمالة قائماً على الرغم من استحداث عشرات الملايين من الوظائف منذ عام ١٩٩٢، وملايين لا حصر لها من الوظائف في العقد الأسبق. وقد تزايد فائض العمالة تدريجياً حتى عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع بصورة حادة في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، بالتوافق مع تنفيذ إصلاحات للمؤسسات المملوكة للدولة أسفرت عن التخلص على نطاق واسع من عدد من الوظائف. إلا أن العدد المجمع للعاملين العاطلين عن العمل بصورة تامة أو جزئية انخفض بعد ذلك نتيجة للتراجع المطرد في نمو عدد السكان في سن العمل وقوة الطلب على العمالة إلى جانب التوسع السريع للصناعات في الساحل. إلا أن المسار انعكس مرة أخرى بعد عام ٢٠٠٨، مع بداية الأزمة المالية العالمية. وتراجع الطلب على العمالة الصينية وارتفع عدد العمالة الزائدة بصورة مفاجئة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتشير تقديراتنا إلى أن فائض العمالة كان في حدود ١٥٠ مليون عامل أثناء هذين العامين.

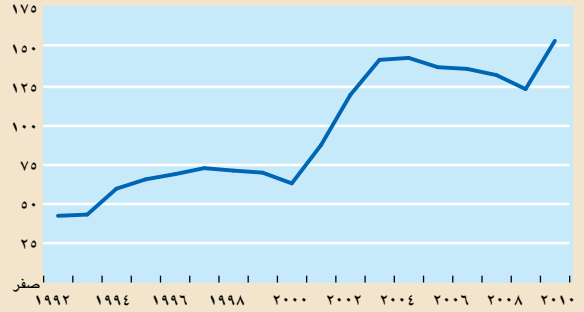
وحتى مع ذلك، تضمنت الاعتبارات الديمغرافية بصورة شبه تامة أن تعبر الصين نقطة التحول اللويسية - بصورة شبه مؤكدة قبل عام ٢٠٢٥.

ويقدر السيناريو الأساسي الذي نفترضه المسار المرجح لفائض العمالة، بافتراض أن كلا من أوضاع السوق - التي تؤثر في جملة أمور على البطالة وتعديل الأجور الحقيقية والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ونمو إجمالي الناتج المحلي في الشركاء التجاريين - والاعتبارات الديمغرافية تتبعان الاتجاهات العامة الراهنة. ويفترض السيناريو الأساسي أيضاً عدم تغير السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مثل إصلاح هوكو، وسياسة تنظيم الأسرة التي تحظر على الأزواج في المناطق الحضرية إنجاب أكثر من طفل، والإصلاحات المالية التي تسمح بتحديد أسعار الفائدة على أساس آليات السوق. وفي الوقت الحالي، تحدد السلطات أسعار الفائدة، على نحو ينخفض فيه الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الودائع عن الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الإقراض.

الرسم البياني ٣

انكماش الفائض

بدأ معروض الصين من العمالة الزائدة في التراجع في عام ٢٠٠٤، وارتفع بصورة مفاجئة خلال الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ويتوقع أن يتراجع مرة أخرى. (فائض العمالة، بملايين الأشخاص)



المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: يتضمن فائض العمالة الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة تامة (بلا وظيفة ولكن يبحثون بصورة نشطة عن وظيفة) وبصورة جزئية (يعملون لبعض الوقت ولكن يريدون عملاً على أساس التفرغ).

هذا المعروض إلى نحو ١٠ ملايين عامل. وفي هذه الحالة، تحدث نقطة التحول بعد عام ٢٠٢٠ بفترة قصيرة.

إصلاح أسواق المنتجات: من شأن إصلاح أسواق المنتجات على نحو يرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج - بصورة تقريبية، الأثر المترتب على تغييرات الناتج الذي لا يعزى إلى تغييرات في مدخلات - أن يرفع ربحية الشركات وبالتالي الطلب على العمالة. وقد كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الناشئة عن عوامل مثل التكنولوجيا والابتكار وتحسن التعليم) في نمو الناتج في الصين إيجابية على مدى العقدين الماضيين، إلا أن نموها قد بطأ في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يعنى عدد كبير من السياسات في الخطة الخمسية الثانية عشرة برفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بما في ذلك السياسات التي تشجع زيادة المنافسة في قطاع الخدمات، والاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، والابتكار. ومن شأن زيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى المستوى السائد خلال العقد الماضي في المتوسط أن يؤثر على توقيت نقطة التحول اللويسية بصورة مشابهة لتأثير الإصلاح المالي. ويكون الفرق بين الإصلاحين هو أن إصلاح القطاع المالي سيحد من معروض العمالة بينما يؤدي إصلاح أسواق المنتجات إلى زيادة الطلب على العمالة نسبة إلى الطلب المتوقع في السيناريو الأساسي.

هيمنة الاعتبارات الديمغرافية

تقف الصين على أعتاب تحول ديمغرافي رئيسي. فخلال سنوات قليلة، سيبلغ عدد السكان في سن العمل ذروة غير مسبوقه ثم يبدأ في التراجع بصورة حادة. وعندما يحدث ذلك، سيختفي التجمع الهائل للعمالة منخفضة التكاليف - الذي كان محركاً أساسياً لنموذج النمو الصيني في تاريخها الحديث - ويخلف وراءه مشهداً اقتصادياً واجتماعياً شديد الاختلاف. وتتسم التقديرات المتعلقة بتوقيت حدوث نقطة التحول اللويسية بحكم طبيعتها بانعدام اليقين، وتهدف السيناريوهات التي طرحناها إلى تقديم صورة توضيحية للتطورات المختلفة التي يمكن أن تعجل أو تؤخر المحتوم. إلا أن تغير صورة العمالة الصينية تطور لا مفر منه. وستكون لاستجابات الأسواق والسياسات لتراجع فائض العمالة دور جانبي إلى حد كبير في تعجيل أو تأخير حدوث نقطة التحول اللويسية، لأن الاعتبارات الديمغرافية في الصين ستضطلع بالدور المهيمن في تحول البلد الوشيك إلى اقتصاد يواجه نقصاً في العمالة. ■

ميتالي دياس اقتصادي أول في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، وبابا ندياي نائب رئيس قسم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في الصندوق.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل ٢٦/١٣ التي أعدها المؤلفان بعنوان "Chronicle of a Decline Foretold: Has China Reached the Lewis Turning Point"

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2011, People's Republic of China: Spillover Report for the 2011 Article IV Consultation and Selected Issues, IMF Country Report 11/193 (Washington).

Lewis, William Arthur, 1954, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour," The Manchester School, Vol. 22, pp. 139-92.

Nabar, Malhar, 2011, "Targets, Interest Rates, and Household Saving in Urban China," IMF Working Paper 11/223 (Washington: International Monetary Fund).

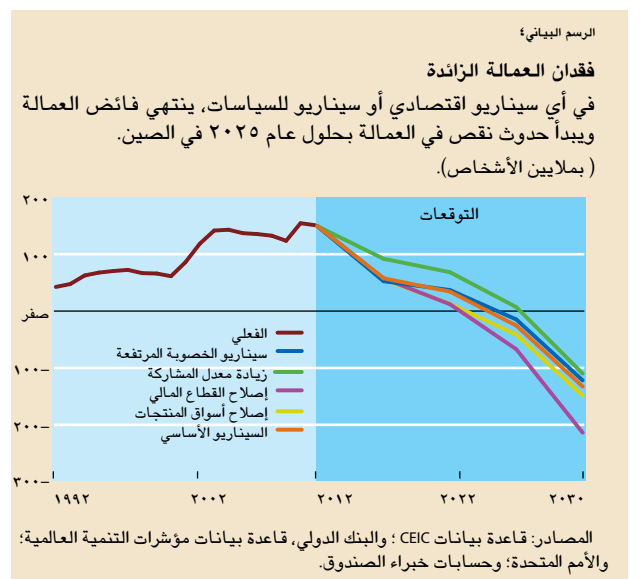
United Nations, Department of Economic and Social Affairs, World Population Database.

زيادة معدل مشاركة القوة العاملة: يمثل عدد السكان الصينيين في سن العمل، العاملين بالفعل أو الباحثين بصورة نشطة عن عمل، نسبة مئوية مرتفعة مقارنة ببلدان مشابهة. إلا أن المعدل تراجع منذ منتصف التسعينات - من ٠.٨٧ في عام ١٩٩٥ إلى ٠.٨٢ في عام ٢٠١٠ - بسبب أوضاع الاقتصاد الأساسية. ونظراً لميل أرباب العمل إلى توظيف عاملين في سن أصغر، لا سيما من المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وانخفاض عمر التقاعد نسبياً، يدل

من الطرق التي يمكن استخدامها لزيادة معدل المشاركة تخفيف القيود على إمكانية انتقال العاملين في المقاطعات إلى المدن.

هذا التراجع على تنامي نسبة العاملين الأكبر سناً في قوة العمل. ومن الطرق التي يمكن استخدامها لزيادة معدل المشاركة تخفيف القيود على إمكانية انتقال العاملين في المقاطعات إلى المدن - أي تسريع وتيرة العنصر المتضمن في إصلاح هوكو الذي يتيح للعاملين الاحتفاظ بالمزايا التي يحصلون عليها عندما ينتقلون. ومن شأن رفع معدل المشاركة إلى ٠.٨٥، وهو متوسط المعدل السائد في العقد الماضيين، أن يؤثر بدرجة كبيرة على فائض العمالة المفرط، يجعله يستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٥ وتأخير حدوث نقطة التحول اللويسية لفترة خمس سنوات - إلى وقت ما بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠. ويعزى ذلك إلى أن رفع معدل المشاركة، على عكس الخصوبة، يحدث أثراً فوراً على حجم قوة العمل المحتملة ومن ثم على معروض العمالة.

إصلاح القطاع المالي: من شأن تحرير أسعار الفائدة أن يرفع سعر الفائدة على الودائع، برفع العائد على مخزون الثروة مع خفض التدفق الداخل إليها. ويعزى ذلك إلى أن رفع أسعار الفائدة على الودائع من شأنه أن يتيح للأسر المعيشية بلوغ أهدافها الادخارية بسهولة أكبر (Nabar, 2011). ومن ثم سترغب الأسر المعيشية في ظل ذلك الوضع في تقليل فترة عملها وسيعبر الاقتصاد نقطة التحول اللويسية في وقت أقرب. وحسب السيناريو الأساسي، سيكون فائض معروض العمالة في عام ٢٠٢٠ في حدود ٣٠ مليون عامل. ومن شأن تحرير عملية تحديد أسعار الفائدة أن يؤدي على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة وخفض



بنوك تحت الضغط

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيّم قدرة البنوك بمحاكاة أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة

هيروكو أورا و ليليانا شوماخر

سداد المدفوعات دون تأخير - يؤدي إلى إرباك الاقتصاد بالحد من إمكانية النفاذ إلى القروض طويلة الأجل أو السهولة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. ويؤثر ذلك بدوره على النمو وتوظيف العمالة، وعلى سبل عيش الأشخاص في نهاية الأمر. وللحد من مخاطر وقوع أزمة مصرفية تتركب الاقتصاد، يتعين تحديد مواطن الضعف لدى البنوك في وقت لا يزال يكون فيه متسع لتصحيحها. ولكن، مثلما هي حالة قلب الإنسان، ربما لا تكون مواطن الضعف الكامنة في المؤسسات المالية بادية بمجرد النظر إلى أدائها السابق حين يكون الاقتصاد يعمل بسلاسة وبدون مشكلات ضاغطة. ولتقييم سلامة البنوك تقيماً سليماً، يتم إخضاعها لاختبارات للقدرة على تحمل الضغوط تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة - مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل.

وتعنى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غالباً بتقييم جانبيين من وضع البنك، هما الملاءة والسيولة، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية. وتقاس ملاءة المؤسسة بالفرق بين أصولها وديونها. فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها، فإنها تكون ذات ملاءة - أي يكون لديها رأسمال سهمي موجب (راجع الجدول). إلا أن استمرار قيمة كل من الأصول والخصوم يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية، التي تعتمد بدورها على الأوضاع الاقتصادية والمالية المستقبلية. وحتى تكون للمؤسسة ملاءة، يتعين أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال السهمي الموجب الذي يمكنه استيعاب الخسائر إذا ما وقعت صدمة، مثل حدوث ركود، تتسبب في عجز العملاء عن سداد قروضهم. وربما يلزم المؤسسة أن تحتفظ برأسمال يزيد حتى على هذا الحد الأدنى لضمان استمرار ثقة مصادر تمويل البنك (مثل المودعين أو مستثمري الجملة) والحصول على التمويل بتكلفة معقولة.

ويعنى اختبار الملاءة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كان لدى المنشأة المعنية رأسمال كاف لاستمرار ملاءتها في بيئة مفترضة من التحديات الاقتصادية الكلية والمالية. وهو يقدر أرباح البنك وخسائره والتغيرات التي تطرأ في قيمة أصوله في ظل السيناريو المعاكس. وتكون عوامل المخاطر في الغالب خسائر محتملة نتيجة لعدم قدرة المقترضين عن السداد (مخاطر الائتمان)؛ وخسائر من الأوراق المالية

تتضمن زيارة طبيب القلب غالباً اختباراً للقدرة على تحمل الجهد. فمراقبة الأنشطة الروتينية لا تكفي لتحديد صحة المريض؛ ولذلك يطلب الطبيب إلى المريض أن يمشي أو يعدو على جهاز المشي/العدو أو يستخدم بدالات عجلة ثابتة إلى أن تتلاحق أنفاسه بسرعة، لأن تشخيص بعض مشكلات القلب يكون أسهل عندما يعمل القلب بجهد أكبر وبنبضات أسرع. وقد لا تظهر على المريض أي علامات أو أعراض للمرض عندما يكون في وضع الراحة، ولكن يتعين أن يعمل القلب بجهد أكبر خلال التمرين فيحتاج بالتالي إلى قدر أكبر من الدم والأكسجين. فإذا أشار القلب إلى أنه لا يحصل على قدر كاف من الدم أو الأكسجين، فيمكن أن يساعد ذلك الطبيب على تحديد مشكلات محتملة.

ويحدث شيء مشابه لذلك عندما يُجرى الاقتصاديون للبنوك، التي تمثل عصب عمل الاقتصاد، اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط. وتكون الغاية من هذه الاختبارات تحديد البنوك التي تعاني من مشكلات وإصلاحها، والحد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية. ففوق أزمة مصرفية - لدى ائسار عدة بنوك أو انعدام قدرتها على



عرض مبسط للميزانية العمومية للبنوك

الأصول	الخصوم
النقد ومعادل النقد	قروض من البنك المركزي
أصول سوق المال	الإقراض بين البنوك
	اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)
	شهادات الإيداع
الأوراق المالية	ودائع العملاء (المؤسسات المالية، والقطاع العام، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر المعيشية)
	الاقتراض طويل الأجل
	أدوات الدين
	المشتقات
	المشتقات
	أصول أخرى
	رأس المال السهمي
البنود غير المدرجة في الميزانية	
المشتقات	
المطالب الاحتمالية (خطوط الائتمان، الضمانات، الضمانات (الضمنية) للوحدات محددة الغرض)	
التوريق وانكشافات إعادة التوريق	

استحالة بيعها إلا بخسارة - وهو ما يسمى ببيعاً بخساً، بما يؤدي ربما إلى خفض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم. ويمكن أن يترجم ارتفاع تكاليف التمويل خلال التعرض لضغوط السيولة إلى ضغوط ملاءة برفع تكلفة الخصوم. ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي التصورات السوقية بشأن مشكلات الملاءة إلى نقص في السيولة نظراً لفقدان ثقة المودعين أو المستثمرين أو قيامهم بطلب أسعار فائدة أعلى من البنك.

وأحد الجوانب الأساسية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط هو تقييم ما إذا كانت مشكلات الملاءة أو السيولة في مؤسسة ما يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة مصرفية على نطاق النظام. ويتحدد ذلك بتعريف المؤسسات المؤثرة على النظام المالي (أي المؤسسات التي يمكن أن ينشئ إخفاقاتها أو نقص السيولة لديها مشكلات في عدد كبير من المؤسسات الأخرى) وبترار قنوات انتقال المخاطر كجزء من عملية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتتسم المهمة الأخيرة بقدر كبير من التعقيد ولا يزال المزيد من البحوث بشأنها جارياً وضورياً.

نظرة إلى الماضي

بدأ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩ استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة. إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق.

وقد بدأت البنوك تستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في منتصف التسعينات باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وإن كانت الآن أداة أكثر شمولاً لتقييم المخاطر. وكانت إحدى المؤسسات التي اعتمدت هذه الاختبارات في مرحلة مبكرة بنك جي بي مورغان تشيس وشركاه، حيث استخدم طريقة القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق. وتقيس هذه الطريقة التغيرات التي يمكن أن تطرأ يومياً في قيمة حافظة الأوراق المالية إذا ما تعرضت أسعار الأصول لصدمة سلبية ونادرة الحدوث لا يمكن أن تحدث إلا في ١٪ (أو أقل) فقط من جميع السيناريوهات المحتملة. وكانت هذه الاختبارات المبكرة للقدرة على تحمل الضغوط تغطي عدداً محدوداً من عوامل مخاطر والانكشافات ولم تكن مدمجة بصورة جيدة مع الأطر الكلية لإدارة المخاطر وتخطيط العمل ورأس المال لدى المنشآت.

وعلى مدى العقدين الماضيين، بدأ عدد كبير من السلطات القطرية في استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة

نتيجة لتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكيات العقارية (مخاطر السوق)؛ وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة نقص ثقة المستثمرين في جودة أصول البنك (مخاطر السيولة). وتقاس الملاءة بنسب رأس المال المختلفة، التي غالباً ما تستند إلى متطلبات تنظيمية. ويقال إنفرادى المؤسسات، أو النظام ككل، اجتازت الاختبار أو أخفقت فيه تبعاً لما إذا كانت نسبة رأس المال تظل أعلى من مستوى حدي مقرر سلفاً، يسمى الحد الأدنى لمعدل العائد، أثناء سيناريو الضغوط. وغالباً ما تتقرر هذه المعدلات عند مستوى الحد الأدنى الحالي للمتطلب التنظيمي، وإن كان من الممكن تحديدها بقيمة مختلفة إذا برزت الظروف ذلك. (وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الحد الأدنى لمعدل العائد لبنك ما هو الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي الذي لا بد أن يحتفظ به حتى يحتفظ بتصنيفه الائتماني الحالي وبقدرته على النفاذ إلى التمويل؛ ويسمى الحد الأدنى للعائد القائم على السوق.)

ويعنى اختبار السيولة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كانت لدى المؤسسة القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل أوضاع معاكسة للسوق، سواء باستخدام النقد، أو بيع أصول سائلة، أو إعادة تمويل التزاماتها. وتتسم أوضاع السوق المعاكسة بعدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة معقولة (مشكلات السيولة السوقية) أو الإخفاق في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي (سيولة التمويل). وغالباً ما تكون قدرة البنك على سرعة التعهد بأصول كضمانات عاملاً حاسماً لاستمرار قدرته على الاحتفاظ بالسيولة في أوقات الشدة. ويكون لدى شركات الوساطة المالية، لا سيما البنوك، بحكم طبيعة عملها، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية. ذلك أن معظم خصومها، مثل الودائع أو الاقتراض من أسواق المال، تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق الأصول، مثل القروض، التي يقوم البنك بتمويلها بتلك الخصوم. وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو تعذر حصول البنك على أموال في أسواق التمويل بالجملة، فربما يواجه البنك نقصاً في السيولة حتى وإن كان يتمتع بملاءة في الظروف الأخرى. ويكون المستهلك الذي يملك بيتاً بقيمة ٢٠٠.٠٠٠ دولار مثلاً، ولكن لا يملك سوى نقدية محدودة، في وضع مماثل إذا طوّل بدفع فاتورة كبيرة على وجه السرعة.

وغالباً ما تكون هناك صلة وثيقة بين ضغوط السيولة وضغوط الملاءة ويصعب فض التشابك بينهما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحول نقص السيولة إلى مشكلة ملاءة إذا تعذر بيع الأصول أو

التنظيمية التقليدية. ويقر هذا المبدأ بانضباط السوق الذي تواجهه البنوك بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل بالجملة (أي مقرضين غير المودعين لا تغطيتهم نظم تأمين على الودائع ويقدمون في الغالب قروضا كبيرة). وفي العقد الماضي، بدأ عدد كبير من البنوك الدولية الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل بالجملة قصير الأجل غير المؤمن عليه وبدرجة أقل على الودائع المؤمن عليها. وخلال الأزمة الأخيرة، تسبب هؤلاء المقرضون - نتيجة شواغلهم بقيم الأصول وانعدام يقينهم بشأن حيازات البنوك وممارسات التقييم لديها - في إحداث صدمات سيولة لأنهم كانوا غير راغبين في الإقراض، وهو ما أدى بدوره إلى ضائقة مصرفية كبيرة. وأدى التأخير في الإقرار بشواغل المقرضين، مع وجود صعوبات سياسية في إيجاد حلول لمعالجة تلك الشواغل، إلى إطالة أمد الأزمة وتعميقها. ويعني المبدأ ٤ ضمنا من الناحية التشغيلية أنه ينبغي استخدام رؤى السوق لتكميل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على أساس

الاحترازية الكلية، التي تعنى بتحليل المخاطر على نطاق النظام إلى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة على حدة (وهو ما كان الغرض الأوحد لطريقة القيمة المعرضة للخطر). وتبلغ النتائج غالبا في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان. وقد قام الصندوق أيضا بإدراج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية بانتظام في إطار برامج تقييم القطاع المالي لديه منذ نشأتها في عام ١٩٩٩.

وقد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للمؤسسات المالية. وكان هناك تباين في استقبالها. فمن ناحية، انتقدت هذه الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أفضت إلى الأزمة. ومن ناحية أخرى، بعد وقوع الأزمة، أسند إليها دور جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسة البنوك والمساعدة على استعادة الثقة.

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في المؤسسات المالية أو النظم الكاملة.

معايير تنظيمية ومحاسبية. وهناك عدة طرق للقيام بذلك. وتمثل إحدى هذه الطرق في استخدام الحدود الدنيا لمعدل العائد، أو معدل اجتياز الاختبار، على أساس تكاليف التمويل المستهدفة. وتعكس الحدود الدنيا لمعدلات العائد القائمة على النسب التنظيمية ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية، إلا أن تقييم السوق لملاءة بنك ما قد يكون مختلفا. ففي عالم تكون فيه الأسواق قادرة على فرض الانضباط على البنوك برفض تمويلها، يمكن أن تطلب الأسواق نسبا لرأس المال تمكنها من بلوغ تصنيف معين للمخاطر أو إبقاء تكاليف التمويل دون سقف معين، وتكون لدى البنوك حوافز لاستهداف تلك النسب.

ويمثل التأثير المحتمل لسلك السوق على سلامة المؤسسات المالية أيضا عنصرا أساسيا في فهم المبدأ ٥، الذي يقضي بنشر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بطريقة ذكية. ويعني «الذكاء» هنا أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة، إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات - بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات ضخ رأس المال. وبهذه

وقد أتاحت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، بوصفها أداة من أدوات إدارة المخاطر، للبلدان أن تقيم مدى حاجة المؤسسات المالية الرئيسية فيها إلى رأسمال إضافي، ربما من الأموال العامة. وعلى وجه الخصوص، أدت عملية برنامج تقييم رأس المال الرقابي في الولايات المتحدة والعمليات التي نظمتها لجنة هيئات الرقابة المصرفية الأوروبية وهيئة البنوك الأوروبية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى جذب الانتباه لأنها استخدمت هذه الاختبارات لتحديد ما إذا كانت البنوك بحاجة إلى إعادة رسة، وجرى نشر المنهجية المفصلة المستخدمة ونتائج فرادى البنوك لاستعادة ثقة الجمهور في النظام المالي.

أفضل الممارسات

لا تستند الممارسات الراهنة في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى مجموعة منتظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التجريب والخطأ وغالبا ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات. ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات، اقترح الصندوق مؤخرا سبعة مبادئ «لأفضل الممارسات» لاختبار القدرة على تحمل الضغوط (راجع الإطار) وقدم توجيهات تشغيلية بشأن طرق تنفيذها. ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي في أي منطقة في العالم.

وتسلط المبادئ الثلاثة الأولى الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر، ونماذج العمل، وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاقها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (المؤسسات التي تطلق عليها عبارة المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي) في عمليات الاختبار، وتكرار الآثار الانتشارية المحتملة وآليات التغذية المرتدة التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية. ويتحقق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر (مثل مخاطر الائتمان، أو مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر السيولة) أو بين البنوك المختلفة.

ويؤكد المبدأ ٤ على أهمية تكميل تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بخصائص تبين متطلبات الأسواق وكذلك المتطلبات

المبدأ	مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يقترحها صندوق النقد الدولي
المبدأ ١	تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة.
المبدأ ٢	تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة.
المبدأ ٣	إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة.
المبدأ ٤	الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات.
المبدأ ٥	إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أدنى وليس بصوت أعلى.
المبدأ ٦	التركيز على مخاطر طرق المنحنى.
المبدأ ٧	الاحتراس من «البيجة السوداء».

على تحمل الدين، والحوار القائم على معلومات مع الجهات الرقابية والمشاركين في السوق. وينبغي أن تستند النتائج بشأن قدرة المؤسسة أو النظام على الصمود إلى جميع هذه المصادر وليس فقط على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

وفي حين تستحق التحسينات التي أدخلت على تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الترحيب والتشجيع، فإن هذه الاختبارات ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في المؤسسات المالية أو النظم الكاملة. وتحاول هذه الاختبارات تحديد التطورات التي يمكن أن تقع في المستقبل. ومهما تكن جدية المحاولات التي يقوم بها منفذ هذه الاختبارات، فإنه تظل لها دائما هوامش خطأ. وتكون نتائجها بصورة شبه دائمة إما متفائلة أو متشائمة. وفي جميع الحالات، ستظل مخاطرة النموذج قائمة (عدم رصد النموذج للسمات الرئيسية للحقيقة الأساسية)، وسيظل هناك قصور في إتاحة البيانات، أو تهوين من شدة الصدمة.

وتماما كما يمثل اختبار الجهد في عيادة طبيب القلب أداة من بين أدوات كثيرة مستخدمة لتقييم صحة المريض، فإن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للبنوك ليست إلا مدخلا واحدا مهما لمساعدة السلطات على تشخيص أزمة مالية محتملة والحيلولة دون وقوعها. ■

هيروكو أورا ولبليانا شوماخر اقتصاديان أولان في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

الطريقة يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حدة المشكلات الناشئة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعادة ثقة السوق. وحتى في حالة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى لأغراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات، يمكن أن يؤدي إبلاغ نتائجها إلى التوعية بالمخاطر، وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية، وتعزيز انضباط السوق في أوقات الرخاء - وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى تجنب التحولات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

ويتسم المبدأ ٦ بطبيعة فنية: إذ يوصي منفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مصممة خصيصا لتحديد سيناريوهات باللغة الشدة، التي غالبا ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

ومهما تكن درجة صقل النموذج التحليلي، وشدة الصدمات المدمجة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ودرجة الحرص في استراتيجية الإبلاغ، تظل هناك دائما مخاطر حدوث «اللا معقول»، مثلما يحذرنا المبدأ ٧. وينبغي للقائم باختبارات القدرة على تحمل الضغوط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائما مخاطر «البجعة السوداء» أي النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

ونظرا لأن نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لا تحدث دائما على النحو المتنبأ به، فإنه ينبغي استخدامها مع أدوات أخرى يمكنها أيضا أن توفر معلومات بشأن التهديدات المحتملة للاستقرار المالي. وتتضمن هذه الأدوات التحليل النوعي والكمي للمخاطر التي تواجهها البنوك، ومؤشرات الإنذار المبكر، ونماذج استمرار القدرة

Like what you're reading?



Then like us on Facebook!

www.facebook.com/financeanddevelopment

ما هو نظام الظل المصرفي؟



كثير من المؤسسات المالية التي تتصرف كالبنوك لا تخضع للرقابة التي تخضع لها البنوك

لورا كودريس

يقول

المثل ما ترجمته: «إذا كانت تشبه البطة، وصوتها كصوت البطة، وتتصرف كالبطة، فهي إذن بطة.» ولكن ماذا بشأن المؤسسة التي تشبه البنك وتتصرف كبنك؟ في كثير من الحالات لا تكون المؤسسة بنكا، وإنما بنك ظل. يرمز نظام الظل المصرفي (الظلي) في الواقع إلى واحد من الإخفاقات الكثيرة التي شابت النظام المالي وأفضت إلى الأزمة العالمية. وقد ابتكر الاقتصادي بول مكالي عبارة «بنوك الظل» في كلمة ألقاها في عام ٢٠٠٧ في المنتدى المالي السنوي الذي استضافه بنك الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي في جاكسون هول بولاية وايومينغ. وقال مكالي في خطابه إن نظام الظل المصرفي له بؤرة أمريكية بصفة متميزة ويشار إليه بشكل رئيسي كمؤسسات مالية غير مصرفية التي تعمل فيما يسميه الاقتصاديون تحويل آجال الاستحقاق. وتعمل البنوك التجارية في تحويل آجال الاستحقاق عندما تستخدم الودائع، التي عادة ما تكون قصيرة الأجل، لتمويل قروض تكون أطول أجلا. وتقوم بنوك الظل بشيء مماثل. فهي تقوم بتجميع أموال قصيرة الأجل (أي تقترضها في أغلب الحالات) في أسواق المال وتستخدم تلك الأموال لشراء أصول ذات آجال استحقاق أطول. ولكن نظرا لأنها لا تخضع للتنظيم المصرفي التقليدي، فإنها لا تستطيع — كالبنوك — أن تقترض في أي حالة طارئة من الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) ولا يوجد لديها مودعون تقليديون بغطاء تأميني على أموالهم؛ فهي تعمل في «الظل».

قروض الرهن العقاري

لفتت بنوك الظل العاملة في مجال قروض الرهن العقاري انتباه كثير من الخبراء إليها للمرة الأولى بسبب دورها المتنامي في تحويل قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية. وبدأت «سلسلة التوريق» بإنشاء قرض عقاري، يقوم بعد ذلك كيان مالي أو أكثر بشرائه وبيعه إلى أن ينهي جزءا من حزمة قروض عقارية مستخدمة لضمان ورقة مالية جرى بيعها لمستثمرين. وتتصل قيمة الورقة المالية بقيمة القروض العقارية في الحزمة، ويتم دفع الفائدة على الورقة المالية المضمونة بالرهن العقاري من أموال الفائدة والأصل التي يسدها ملاك المساكن على قروضهم العقارية. وكانت كل خطوة تقريبا، بدءا بإنشاء القرض العقاري وانتهاء ببيع الورقة المالية، خارج الرؤية المباشرة للجهات التنظيمية. وقد قام مجلس الاستقرار المالي، وهو منظمة مؤلفة من السلطات المالية والرقابية من اقتصادات ومؤسسات مالية دولية كبرى، بوضع

تعريف أوسع لبنوك الظل يشمل جميع الكيانات التي تقع خارج نطاق النظام المصرفي الخاضع للتنظيم وتؤدي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها البنوك، وهي الوساطة الائتمانية (أي أخذ أموال من المدخرين وإقراضها لمقترضين). وتتمثل الجوانب الرئيسية الأربعة للوساطة فيما يلي:

تحويل آجال الاستحقاق: الحصول على أموال قصيرة الأجل للاستثمار في أصول أطول أجلا؛

تحويل السيولة: مفهوم مشابه لتحويل آجال الاستحقاق يعني ضمنا استخدام خصوم شبه نقدية لشراء أصول يكون بيعها أصعب مثل القروض؛

الرفع المالي: استخدام أساليب مثل اقتراض أموال لشراء أصول ثابتة لتعظيم المكاسب (أو الخسائر) المحتملة لأي استثمار؛

نقل مخاطر الائتمان: تحمل مخاطر عجز أحد المقترضين على السداد ونقلها من منشئ القرض إلى طرف آخر.

وحسب هذا التعريف تتضمن بنوك الظل شركات السمسرة التي تقوم بتمويل أصولها باستخدام اتفاقات إعادة الشراء (الريبو). وطبقا لاتفاق إعادة الشراء، يقوم الكيان المحتاج إلى أموال ببيع ورقة مالية لجمع تلك الأموال ويعد بشراء الورقة المالية مرة أخرى (أي يسد المال المقترض) بسعر محدد وفي تاريخ محدد.

وينظر أيضا لصناديق الاستثمار المشترك في سوق المال التي تقوم بتجميع أموال المستثمرين لشراء أوراق تجارية (كسندات دين الشركات) أو لأوراق مالية مضمونة برهن عقاري على أنها بنوك ظل. وتشمل بنوك الظل أيضا الكيانات المالية التي تباع أوراقا تجارية وتستخدم حصائل بيعها لتقديم ائتمان للأسر المعيشية (تسمى شركات تمويل في عدد كبير من البلدان).

لماذا توجد مشكلة؟

ما دام المستثمرون يفهمون ما يحدث، وما دامت هذه الأنشطة لا تمثل مخاطر غير مبررة للنظام المالي، فليس هناك شيء ظلي متأصل في الحصول على أموال من مختلف المستثمرين الذين قد يريدون استعادة أموالهم في غضون فترة قصيرة واستثمار تلك الأموال في أصول ذات آجال استحقاق أطول. إلا أن المشكلات نشأت أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حين أصبح المستثمرون قلقين بشأن القيمة الحقيقية لتلك الأصول الأطول أجلا وقرر عدد كبير منهم سحب أموالهم فوراً. وحتى يتسنى لبنوك الظل سداد أموال المستثمرين، اضطرت إلى بيع أصول. وأدى ذلك البيع البخس بوجه عام إلى خفض قيمة تلك الأصول، مما أرغم عدا

نظام الظل المصرفي على النظام المالي. ولا يقيس المجلس كذلك مقدار الديون المستخدمة لشراء الأصول (المسمى غالباً «الرفع المالي»)، ولا الدرجة التي يمكن عندها أن يعظم النظام المشكلات، ولا القنوات التي تنتقل من خلالها المشكلات من قطاع إلى آخر. وثمة خطط لدمج العملية الأصلية «للتخطيط الكلي» مع المعلومات التي يتم جمعها من التقارير الصادرة عن الهيئات

لفتت بنوك الظل العاملة في مجال قروض الرهن العقاري انتباه كثير من الخبراء إليها للمرة الأولى بسبب دورها المتنامي في تحويل قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية.

التنظيمية والرقابية والمعلومات التي يتم تجميعها تدريجياً من الأسواق بشأن الاتجاهات العامة والأدوات والصلاات الجديدة. ويعتزم المجلس استخدام أي معلومات يعرفها عن بنوك الظل وربط تلك المعلومات بالأنشطة الأربعة التي يقوم بها نظام الظل المصرفي (تحويل آجال الاستحقاق والسيولة، ونقل مخاطر الائتمان، والرفع المالي) لوضع «خطة للمخاطر النظامية» لتحديد الأنشطة التي يمكن أن تفرض مخاطر نظامية، إن وجدت. وأشار المسح الأول الذي قام به المجلس إلى أن الأنشطة المحلية لنظام الظل المصرفي ليست مؤثرة في معظم مناطق الاختصاص، وإن كان لم يأخذ في الاعتبار الأنشطة المنفذة عبر الحدود. ولم يتمكن المسح كذلك من بيان كيفية ارتباط هذه الأنشطة عبر أنواع مختلفة من الكيانات. وعلى سبيل المثال، تقوم شركات التمويل في بعض البلدان فيما يبدو بتوسيع نطاق عملها ودورها في مجال الوساطة الائتمانية. وحتى الآن لم تتحدد المخاطر الحقيقية التي تنطوي عليها هذه الأنشطة وما إذا كانت مؤثرة على النظام المالي.

تدخل السلطات

يقوم القطاع الرسمي في الوقت الراهن بجمع قدر أكبر وأفضل من المعلومات والبحث عن مواطن الضعف الخفية. وتقوم هيئات الرقابة المصرفية حالياً أيضاً بفحص انكشاف البنوك التقليدية لبنوك الظل وتحاول احتواءه بسبل مثل وضع قواعد تنظيمية تتعلق برأس المال والسيولة - ذلك أن هذا الانكشاف أتاح لبنوك الظل التأثير على القطاع المالي التقليدي والاقتصاد بوجه أعم. وعلاوة على ذلك، فنظراً لأن عدداً كبيراً من الكيانات المنتسبة لنظام الظل المصرفي كانت إما خاضعة لرقابة خفيفة أو خارج اختصاص الهيئات التنظيمية، تفكر السلطات في الوقت الراهن في توسيع نطاق إبلاغ المعلومات والقواعد التنظيمية - لكل من الكيانات والأسواق التي تستخدمها. وتقوم السلطات حالياً بوضع تدابير تكفل خضوع جميع الكيانات أو الأنشطة التي يحتمل أن تكون جزءاً من نظام الظل المصرفي للإشراف بطريقة تنبئ بنوك الظل عن تفصيل سلوكها بحيث تخضع لرقابة أضعف الهيئات التنظيمية (أو لا تخضع لأي رقابة) - على الصعيد المحلي أو العالمي. وتحرز السلطات تقدماً، إلا أنها تعمل في الظل هي ذاتها - إذ تحاول تجميع بيانات غير متجانسة ولا مكتملة لمعرفة ما إذا كانت هناك مخاطر نظامية مرتبطة بالأنشطة والكيانات والأدوات المختلفة التي تشكل نظام الظل المصرفي، وتحديد تلك المخاطر. ■

لورا كودريس مساعد مدير في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

آخر من كيانات نظام الظل المصرفي (وبعض البنوك) التي لديها أصول مشابهة على خفض قيمة تلك الأصول على دفاترها لتبني السعر السوقي الأدنى، مما خلق حالة أكبر من عدم اليقين بشأن سلامتها. وفي ذروة الأزمة، كان عدد المستثمرين الذين قاموا بسحب أموالهم أو رفض تمديدها (إعادة استثمارها) كبيراً إلى الحد الذي أوقع عدداً كبيراً من المؤسسات المالية - بنوك ومؤسسات غير مصرفية - في مشكلات خطيرة.

ولو كان ذلك قد حدث خارج النظام المصرفي، لربما أمكن عزله وإغلاق تلك الكيانات بطريقة منظمة. إلا أن البنوك الحقيقية طالتها الظلال هي أيضاً. فقد كانت بعض بنوك الظل تحت سيطرة بنوك تجارية، ولأسباب تتعلق بالسمعة، جرى إنقاذها من قبل البنك الأم الأقوى. وفي حالات أخرى، كانت الصلاات محكومة بألية السوق الحرة، ولكن نظراً لأنه كان يتعين على بنوك الظل الانسحاب من الأسواق الأخرى - بما في ذلك الأسواق التي كانت البنوك تباع فيها الأوراق التجارية والديون الأخرى قصيرة الأجل - تعرضت مصادر تمويل البنوك هذه أيضاً للضعف. ونظراً لانعدام شفافية هذه البنوك بصورة شبه كلية، لم يكن من الواضح في حالات كثيرة من يدين بماذا (أو سيدين فيما بعد) لمن.

وبإيجاز، كانت كيانات نظام الظل المصرفي تتسم بنقص في الإفصاح والمعلومات عن قيمة أصولها (أو أحياناً حتى ماهية الأصول)، وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالحكومة وهيكل الملكية بين البنوك وبنوك الظل؛ وعدم خضوعها إلا في حدود ضيقة لإشراف الجهات التنظيمية أو الرقابية من النوع المرتبط بالبنوك التقليدية؛ وافتقارها بصورة شبه تامة إلى رأس المال لاستيعاب الخسائر أو النقد اللازم للتعويض؛ وانعدام القدرة على الحصول على دعم رسمي لتوفير السيولة بما يساعد على الحيلولة دون بيع الأصول اضطرارياً بثمن بخس.

استمرار المشكلات

يمكن أن تبعث الظلال على الخوف من حيث أنها تخفي أشكال الأشياء الموجودة بداخلها وأحجامها. ويصدق الشيء نفسه على بنوك الظل. فتقدير حجم نظام الظل المصرفي ينطوي على صعوبة بالغة لعدم قيام عدد كبير من كياناته بإبلاغ بياناته إلى الهيئات التنظيمية الحكومية. ويبدو أن نظام الظل المصرفي أكبر ما يكون في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الوساطة الائتمانية غير المصرفية موجودة في بلدان أخرى - وأخذة في النمو. وفي مايو ٢٠١٠، بدأ الاحتياطي الفيدرالي في جمع ونشر بيانات عن الجزء الواقع في نظام الظل المصرفي الذي يتعامل في بعض أنواع إقراض الريبو. وفي عام ٢٠١٢، أجرى مجلس الاستقرار المالي ثاني عملية مراقبة «عالمية» له لفحص جميع عمليات الوساطة الائتمانية غير المصرفية في ٢٥ منطقة اختصاص ومنطقة اليورو، بتكليف من الاقتصادات المتقدمة الكبرى واقتصادات الأسواق الصاعدة التابعة لمجموعة العشرين. وعلى الرغم من عمومية النتائج بسبب استخدامها فئة تجمع فيها كل «المؤسسات المالية الأخرى»، فإنها تبين بالتأكيد أن نظام الظل المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال هو الأكبر، برغم تراجعته من ٤٤٪ من مجموع البلدان المشمولة بالعينة إلى ٣٥٪. وفي كل مناطق الاختصاص التي أسهمت في عملية مجلس الاستقرار المالي، بلغ نظام الظل العالمي ذروة عند مستوى ٦٢ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، وتراجع إلى ٥٩ تريليون دولار أمريكي أثناء الأزمة، وشهد ارتداداً إيجابية ليصل إلى ٦٧ تريليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١١. وكانت حصة نظام الظل المصرفي في مجموع الوساطة المالية في حدود ٢٥٪ في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، هبوطاً من نسبة ٢٧٪ في عام ٢٠٠٧.

إلا أن العملية التي قام بها مجلس الاستقرار العالمي، التي تستند إلى مقاييس بشأن مصادر الأموال ووجهاتها، لا تقيس المخاطر التي يفرضها

قاعدة بيانات
جديدة تتيح
استعراض قرنين
من نجاح البلدان
في إدارة ديونها

حذر أم إسراف

وخلصنا، على سبيل المثال، إلى أن السلطات تخطئ غالبا في تصور أن حدوث تراجع مستمر في النمو الاقتصادي ليس إلا حالة مؤقتة من هبوط النشاط الاقتصادي، ونتيجة لسوء التصور هذا، تكون استجابتها غير مناسبة. وخلصنا أيضا إلى أن حذر الحكومات يزداد حين تواجه تكاليف مرتفعة على الاقتراض. وتوضح البيانات أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ أسفرت عن أكبر عجز تسجله الحكومات في أوقات السلم على مر التاريخ.

إتاحة تحليلات أفضل

يتيح توافر البيانات، ليس فقط عن أرصدة المالية العامة (مقدار الدين في وقت معين، مثلا) وإنما أيضا عن تدفقات المالية العامة (العجز، الذي يغير رصيد الدين)، وبصورة حاسمة عن عناصرها الفرعية (الإيرادات، والنفقات غير الفوائد، وفاتورة الفائدة) تطبيق اختبارات حديثة لاستمرارية القدرة على تحمل الدين. وتركز هذه الاختبارات عادة على ميزان المالية العامة الأولي (الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها غير الفوائد)، الذي يمثل أدق انعكاس لقرارات سياسة المالية العامة ضمن سيطرة الحكومة. وتتيح سلاسل البيانات الأطول ووجود مجموعة أكبر من البلدان إمكانية تطبيق طرق إضافية من طرق الاقتصاد القياسي. وتقيس الدراسة درجة الحذر أو الإسراف المالي لكل بلد على مدار تاريخها. وتحدد أيضا العوامل التي تحدث على أساسها التغيرات في درجة الحذر أو الإسراف المالي. واستنادا إلى سلاسل تاريخية من بيانات المالية العامة، يمكن دراسة تطور الحذر في سياسة المالية العامة والإسراف في سياسة المالية العامة — وهما مصطلحان يستخدمان غالبا بصورة فضفاضة إلى حد ما للإشارة إلى ما إذا كانت سياسات الميزانية للحكومات قابلة أو غير قابلة للاستمرار.

باولو مورو ورافاييل روميو وآرييل بايندر وأسد زمان

مسألة ما إذا كانت الحكومات تتخذ حاليا تدابير كافية لضمان استمرارية قدرتها على تحمل الدين العام مسألة مهمة من مسائل السياسة العامة مع ارتفاع الدين السيادي إلى مستويات غير مسبوقة في أوقات السلم. وغالبا ما تقتضي الحقائق السياسية وضعف النمو الاقتصادي تأخير خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، إلا أن ارتفاع عبء أسعار الفائدة أو احتمال تصاعدها يمكن أن يكون سببا يدعو إلى القيام بالعكس — أي ضبط أوضاع المالية العامة — بزيادة الإيرادات، أو خفض الإنفاق، أو كليهما.

فهل تقوم البلدان بما يكفي لخفض العجز الذي تسجله استجابة لزيادة نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لديها؟ وهل تتسم سياسات المالية العامة (الضرائب والإنفاق) بقدر كاف من الحذر، أو هل تتصرف البلدان في الوقت الحالي بإسراف؟ وهل يمكن تقييم «الحذر» أو «الإسراف» في سياسات المالية العامة بناء على معايير تجريبية؟ لا يمكن أن تستند الإجابات على هذه الأسئلة إلى بيانات لعام واحد أو حتى أعوام قليلة. بل إنها تتطلب منظورا أطول أجلا وتدعو إلى الخوض في أجزاء مبهرجة من التاريخ الاقتصادي.

اعتمد الاقتصاديون بصورة متزايدة على بيانات تاريخية لتحليل قضايا المالية العامة. وعلى سبيل المثال، يقوم أستاذان من جامعة هارفارد، هما البروفيسورة كارمن راينهارت (راجع باب «شخصيات اقتصادية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية) والبروفيسور كينيث روجوف، في دراسة لهما بعنوان This Time Is Different (هذه المرة مختلفة)، باستعراض ثمانية قرون مضت من الدين العام وأزمات المالية العامة. وقمنا في دراسة أجريناها مؤخرا بفحص قرارات لسياسة المالية العامة في ٥٥ بلدا خلال الفترة ١٨٠٠-٢٠١١ (Mauro and others, 2013)، باستخدام أشمل مجموعة من البيانات القطرية المقارنة التي جرى تجميعها حتى الآن (راجع الإطار).

يكون هناك مبرر قوي للتنشيط المالي الذي يؤدي إلى تدهور الميزان الأولي في وقت تكون فيه نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أخذة في الارتفاع (سلوك مسرف)، إذا كان الهدف من هذا التنشيط تجنب حدوث ركود عميق وطويل الأمد. ويكشف تحليلنا عن بعض العوامل الاقتصادية المهمة التي تدفع التغييرات في السلوك الحذر. وتتضمن هذه العوامل حدوث تغييرات غير متوقعة في النمو الاقتصادي طويل الأجل وتغييرات في أسعار الفائدة الحقيقية. وتشير الأدلة إلى أن البلدان تصبح غالباً أكثر إسرافاً عندما يكون نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي طويل الأجل لديها أدنى من المتوقع. ويعني ذلك أنه عندما يتراجع النمو طويل الأجل (حسب تقييم الباحثين بمنظور استرجاعي) مقارنة بتوقعات صانعي السياسات على أساس البيانات المتاحة لهم في ذلك الوقت، يرجح أن يتصور صانعو السياسات أن تباطؤ إجمالي الناتج المحلي إنما هو عرض مؤقت وأن يستجيبوا في الغالب بإرخاء سياسة المالية العامة (خفض الضرائب، أو زيادة الإنفاق، أو كلاهما). وفي هذه الحالات، تكون النتيجة في الغالب إسراف في سياسة المالية العامة. وإضافة إلى ذلك، خلصنا إلى أن رفع أسعار الفائدة الحقيقية (الأسعار الحكومية طويلة الأجل المعدلة لبيان التضخم) يزيد درجة الحذر. ومثلما يمكن توقعه، عندما تزيد تكاليف الاقتراض الحقيقية، تزيد مدخرات الحكومة ويقل اقتراضها.

الفترات التاريخية

يمكن أن تنقسم الفترات التاريخية التي تغطيها هذه البيانات عموماً إلى منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٠-١٨٨٠)، والفترة الأولى من العولمة (١٨٨٠-١٩١٣)، والفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (١٩١٩-١٩٣٩)، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠-٢٠٠٧)، والأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠١١).

ويمكن أن يرى أثر الصدمات التي يتعرض لها النمو طويل الأجل على الحذر المالي في كل من فترة منتصف القرن التاسع عشر ومؤخراً في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠. ويتتبع الرسم البياني ٢ متوسط الميزان الأولي (الخط

ويُحكم بأن سياسة الميزانية قابلة الاستمرار حسب ما إذا كانت القيمة المتوقعة لجميع فوائض الميزانية المستقبلية كافية لسداد الدين العام (ما إذا كان شرط القيد على الميزانية عبر الفترات الزمنية مستوفى). وفي الواقع العملي، يرتبط مفهوم الحذر والإسراف بالأجل المتوسط. ذلك أن تراكم أي منهما لا يحدث بين عشية وضحاها: فوجود سنة أو حتى سنوات قليلة من العجز في الميزانية لا يسبب بالضرورة أزمة في المالية العامة، إذا كان المركز الأولي قوياً. ولا ينفي ذلك أن استمرار العجز لعدة السنوات يمكن أن يشير إلى ضرورة القيام بتصحيح لتجنب تمرير ديون لا يمكن تحملها إلى أجيال قادمة. ومن ثم، فإن الأحكام المتعلقة بما إذا كان الحذر أو الإسراف هو السمة السائدة في سياسة المالية العامة تتقرر بالضرورة على مدى عدة أعوام. وعلاوة على ذلك، فإن درجة الحذر لدى بلد ما ليست من الثوابت. فهي تتغير بمرور الوقت، مع تغير الحكومات واتجاهات المواطنين والظروف الاقتصادية (مثل أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي طويل الأجل).

وتتضمن الاختبارات المعنية باستمرارية سياسة المالية العامة تحديد ما إذا كانت السياسات المتوقعة كافية لتثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي الأوساط الأكاديمية، تتزايد شعبية اختبار لاستمرارية سياسة المالية العامة وضعه هينينغ بون ويرد في دراسة (Henning Bohn 1998). ويقاس هذا الاختبار مدى استجابة صانعي السياسات لزيادات الدين بقرارات تؤدي إلى تحسين الميزان الأولي. وعندما تكون هذه الاستجابة إيجابية وذات دلالة إحصائية، يُحكم على سياسة المالية العامة للبلد المعني بأنها قابلة للاستمرار. وأحد التحديات التي ينطوي عليها استخدام هذه الاختبارات ضرورة استخدام عدد كبير من السنوات للبيانات التاريخية التي تخص كل بلد على حدة. ونظراً لهذا القيد، ركزت البحوث الأولى في هذا المجال على عدد قليل من البلدان التي تتوافر لها بسهولة بيانات طويلة الأجل. والآن، بفضل توافر بيانات تعود إلى فترة طويلة، يمكن أن نحدد فترات الحذر والإسراف لكل بلد من بلدان العينة البالغ عددها ٥٥ بلداً. ويتسم استخدامنا لمصطلحي «الحذر» و «الإسراف» بطبيعة فنية ولا ينطوي على أي أحكام. وعلى سبيل المثال، يمكن أن

تاريخ المالية العامة

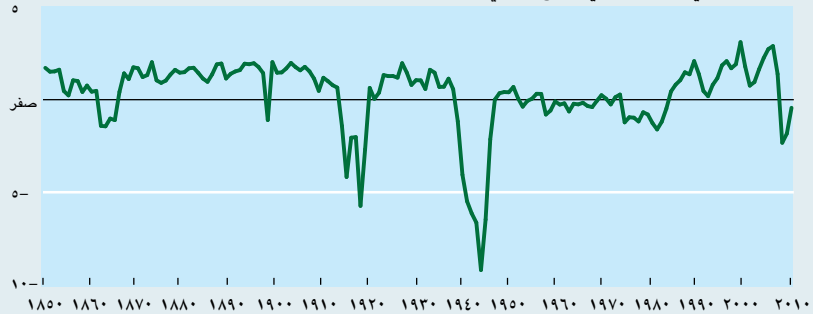
توثق قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الجديدة، والماليات العامة في التاريخ الحديث (صندوق النقد الدولي)، ٢٠٠ عام من عجز الميزانية والدين الحكومي. وتغطي البيانات ٥٥ بلداً — يعتبر ٢٤ منها اقتصادات متقدمة. ويشترك نصف المشاهدات من منشورات تاريخية تتناول عدداً كبيراً من البلدان؛ وجمع النصف الآخر من مصادر تخص كل بلد على

الرسم البياني ١

لم يكن التدهور أكبر إلا في الحرب

كانت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ هي الفترة التي سجلت خلالها البلدان وقت السلم أكبر حالات العجز في موازينها الأولية على الإطلاق.

(الميزان الأولي، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات المالية العامة في التاريخ الحديث. ملحوظة: الميزان الأولي هو متوسط الإيرادات مخصوماً منه النفقات غير الفوائد لجميع بلدان العينة.

حدة مثل المنشورات الحكومية أو التواريخ الاقتصادية التي تشمل إحصاءات المالية العامة. وتتألف مجموعة البيانات من كل من أرصدة المالية العامة (مثل مستوى الدين الحكومي في لحظة معينة) وتدفقات المالية العامة (مثل الإنفاق وجمع الإيرادات)، مما يتيح توثيق الميزان الأولي للحكومات في فترات بعيدة في التاريخ.

وتبدأ البيانات في أوائل القرن التاسع عشر في حالة حفنة من البلدان (مثلاً، السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وتتزايد التغطية تدريجياً — لتشمل أكثر من ٢٠ بلداً حتى عام ١٨٨٠ (تنتمي إلى مجموعة تتسم بالتنوع الجغرافي تشمل الأرجنتين والهند واليابان). وحتى عشرينيات القرن العشرين، تغطي البيانات نحو ٣٠ بلداً (منها عدة «أسواق صاعدة»).

ويقدم الرسم البياني ١ صورة توضيحية لاتساع مجموعة البيانات. وهو يعرض المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي للميزان الأولي التاريخي لبلدان العينة على مدى القرن ونصف القرن الماضي. ومن الواضح على سبيل المثال أن تدهور الميزان الأولي المشهود خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ لا يتجاوزه إلا التدهور المرتبط بالحربين العالميتين.

(إيطاليا)، وقوة الهجرات من بعض أجزاء أوروبا (مثلاً، السويد)، وحالات الذعر المالي. وأدت الأزمة المالية التي وقعت في عام ١٨٧٣ إلى حدوث ركود طويل الأمد اعتبر آنذاك أصعب فترة اقتصادية على الإطلاق. وكان العجز المسجل في متوسط الموازين الأولية يتبع مفاجأة النمو هذه بصورة وثيقة. ولا يختلف ذلك عما حدث في سبعينات القرن العشرين (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة السفلى)، حيث تبين أن مفاجآت النمو السلبية الناشئة عن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط ترتبط بتدهور في الموازين الأولية. ويظهر هذا الأثر بوضوح شديد في اليابان، حيث تباطأ النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة في منتصف السبعينات، عقب فترة من النمو الاقتصادي السريع. ويبدو أن صانعي السياسات في اليابان قد بنوا قراراتهم في سياسة المالية العامة على تنبؤات متفائلة بحدوث نمو اقتصادي طويل الأجل، وعلى اعتقاد بأن التباطؤ غير المتوقع في النمو الاقتصادي كان مؤقتاً. وربما يكون سوء التصور هذا قد أدى إلى قرارات في سياسة المالية العامة، تبدو من منظور استرجاعي مسرفة، مما أسفر عن ارتفاع مستويات الدين وزيادة العجز في الميزان الأولي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. ووقع تسلسل مشابه للأحداث في اليابان في أواخر التسعينات مع انفجار ما تبين لاحقاً أنه فقاعة في أسعار الأصول.

وفي الأسواق الصاعدة، تعرض النمو طويل الأجل لصدمات عكسية كبيرة في أواخر الثمانينات، وكذلك وبشكل خاص في أواخر التسعينات؛ وخلال كلتا الفترتين، تدهورت موازين المالية العامة الأولية لتلك البلدان بصورة كبيرة (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة الوسطى).

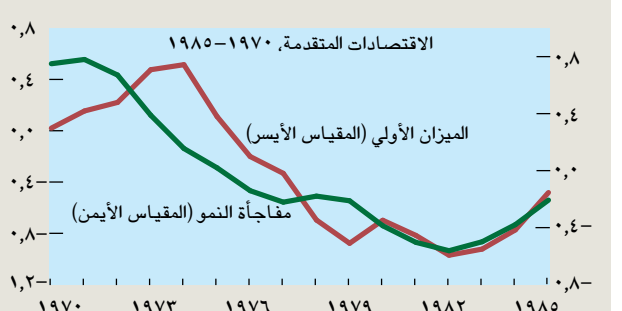
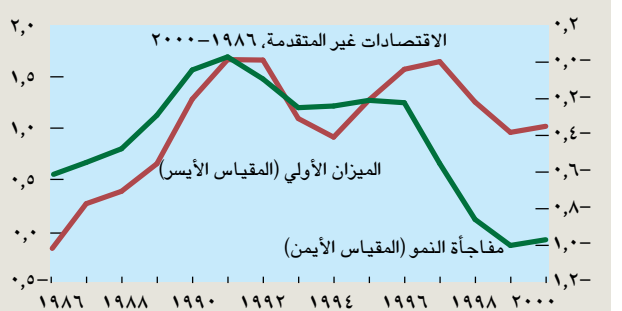
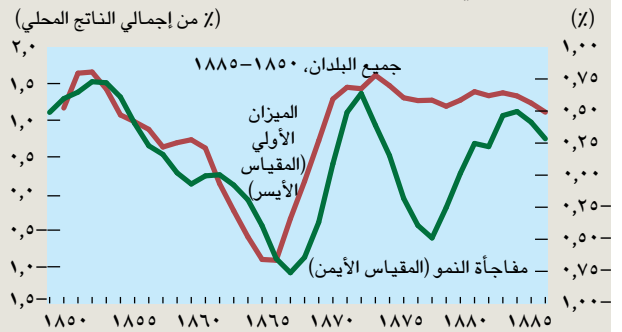
الأحمر) مقابل متوسط مفاجأة النمو (الخط الأخضر). ويشير وجود مفاجأة سلبية للنمو (أي حين يكون الخط الأخضر أقل من صفر) إلى أن النمو طويل الأجل الفعلي أصبح في واقع الأمر أقل مما توقعه صانعو السياسات على أساس البيانات المتاحة لهم في الوقت الحقيقي. ولا يعزى ذلك إلى انخفاض النمو الدوري على ما يسمى بأدوات الضبط التلقائي، مثل الإيرادات التي تنخفض حين يتباطأ النشاط الاقتصادي، والنفقات الحساسة للأنشطة الدورية مثل إعانات البطالة. بل تعزى إلى خطأ صانعي السياسات في تصوراتهم أن تراجع النمو طويل الأجل هو تباطؤ دوري وفي استجاباتهم له بإرخاء سياسة المالية العامة أو عدم تشديدها بالقدر الكافي.

وفي ستينات القرن التاسع عشر ومنتصف سبعينات القرن التاسع عشر (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة العليا)، توافقت مفاجآت النمو السلبية مع وقوع حرب أهلية أو حروب للتوحيد (مثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية

الرسم البياني ٢

سلوك باعث على الصدمة

ترتبط التغيرات في حجم الموازين الأولية (الإيرادات مخصوماً منها النفقات غير الفوائد) غالباً ارتباطاً وثيقاً بحدوث تغيرات غير متوقعة في النمو الاقتصادي.



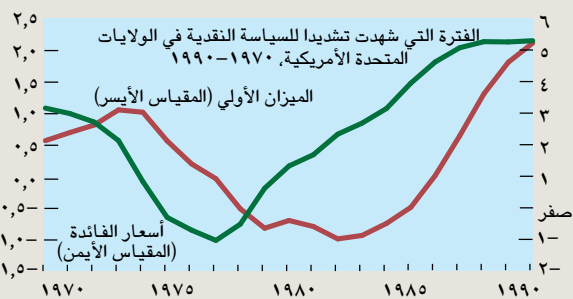
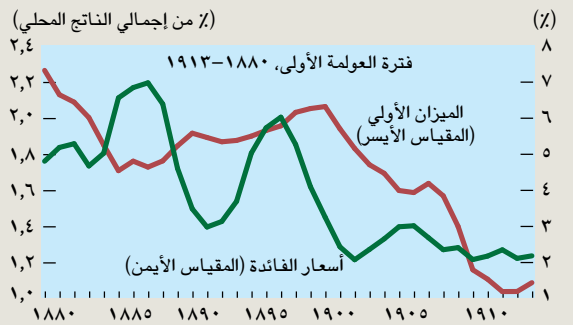
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات المالية العامة في التاريخ الحديث.

ملحوظة: الميزان الأولي (الخط الأحمر) هو متوسط متحرك على مدى خمس سنوات للإيرادات مخصوماً منه النفقات غير الفوائد. ويشير الخط الأخضر إلى متوسط متحرك على مدى خمس سنوات للتغيرات في النمو الاقتصادي التي لم يتوقعها صانعو السياسات. وتشمل الاقتصادات غير المتقدمة كلا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الرسم البياني ٣

أسعار الفائدة تؤدي إلى انضباط السلوك

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى حفز السلوك الحذر (الموازين الأولية تنمو) بينما يسفر انخفاضها عن سلوك مسرف (الموازين الأولية تنكمش).



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات المالية العامة في التاريخ الحديث. ملحوظة: الميزان الأولي (الخط الأحمر) هو متوسط متحرك على مدى خمس سنوات للإيرادات مخصوماً منه النفقات غير الفوائد. ويشير الخط الأخضر إلى متوسط متحرك على مدى خمس سنوات لأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل على السندات الحكومية في الأسواق الثانوية.

ارتفاع تكاليف الإقراض وتباطؤ النمو الاقتصادي

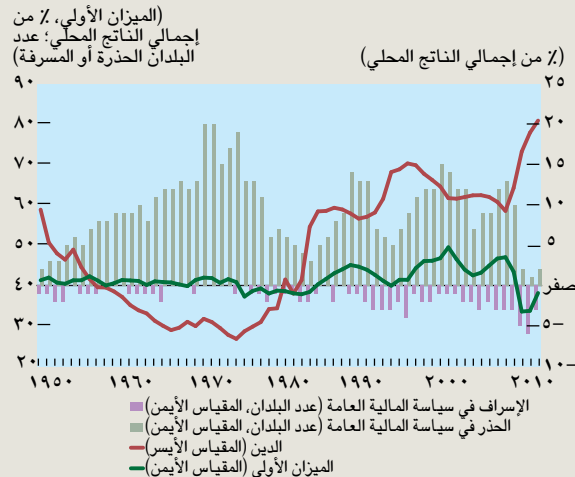
يشير الرسم البياني ٤ إلى زيادة الحذر في سياسة المالية العامة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة. فخلال الفترة الأولى من العولمة، من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩١٣ (اللوحة العليا)، توافق حدوث فوائض كبيرة في الموازن الأولية في بادئ الأمر مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل. وارتبط انخفاض أسعار الفائدة بعد عام ١٩٠٠ بانخفاض في متوسط ميزان المالية العامة الأولي. وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ (اللوحة السفلى)، ارتبطت الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل بتشديد حاد للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، تبعه تحسن في الموازن الأولية.

واتساقاً مع تأثير التطورات العالمية على مفاجآت النمو وأسعار الفائدة في الأجل الطويل، تتسم بعض فترات التاريخ بانتهاج أعداد كبيرة من البلدان لسياسات حذرة أو مسرفة نسبياً. ويتضمن الرسم البياني ٤ نظرة عامة عريضة على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبين عدد الاقتصادات المتقدمة التي انتهجت سياسة مسرفة في المالية العامة كل سنة إلى جانب المتوسط المرجح للدين الحكومي والميزان الأولي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) لديها. وخلال خمسينات وستينات القرن العشرين، قامت الاقتصادات المتقدمة بخفض مستويات الدين لديها بالحفاظ على فوائض معتدلة في الميزان الأولي (والاستفادة من النمو الاقتصادي السريع وأسعار الفائدة المعتدلة). وتحسنت درجة الحذر مع تلاشي آثار الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لتراجع النمو طويل الأجل الناشئ عن صدمات أسعار النفط في السبعينات آنذاك، انخفض عدد البلدان الحذرة وزاد عدد البلدان المسرفة. وخلال الثمانينات والتسعينات، ارتبطت الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة — المدفوعة جزئياً بارتفاع أسعار الفائدة العالمية — بوجود موازن أولية أقوى وزيادة في عدد البلدان التي وجد أنها انتهجت سياسة حذرة.

الرسم البياني ٤

الرقود على الدين

قامت الاقتصادات المتقدمة تدريجياً بخفض مستويات الدين لديها بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن بحلول منتصف السبعينات بدأ الدين يرتفع مرة أخرى، وارتفع إلى مستويات هائلة منذ بداية الأزمة العالمية.



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات المالبات العامة في التاريخ الحديث.

ملحوظة: يمثل المقياس الأيمن النسبة المئوية فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي في حالة الميزان الأولي، والأعداد الفعلية للبلدان التي تعتبر حذرة أو مسرفة. ويعرض عدد البلدان المسرفة أسفل المحور الأفقي؛ والبلدان الحذرة أعلاه. ولا يعد الرسم البياني إلا البلدان التي يمكن تحديدها على أنها مسرفة أو حذرة.

وأدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ إلى تعرض موازين المالية العامة لأكبر وأعم تدهور يحدث في وقت السلم على مر التاريخ. وحدث تراجع حاد في عدد البلدان الحذرة. وفعلياً، تشير البيانات إلى أنه في حالة البلدان التي وجد أنها كانت حذرة في سياساتها المالية العامة بشكل عام إلى حين بداية الركود الكبير (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا)، أدت استجابة سياسة المالية العامة للأزمة — التي تضمنت زيادة الإنفاق الحكومي وخفض حواصل الضرائب — إلى ترجيح

البلد لا يظل حذراً أو مسرفاً إلى الأبد.

كفة الإسراف (خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ في حالة الولايات المتحدة، وفي عام ٢٠١٠ في حالة إسبانيا). وبالنسبة لبلدان أخرى — مثل فرنسا واليابان — التي اتسمت بسياسات المالية العامة لديها بالإسراف قبل عام ٢٠٠٨، فقد أدت استجابتها للأزمة إلى تدهور موازينها الأولية مع زيادة مستويات الدين. وتبين قاعدة البيانات الجديدة أيضاً أن السلوك يتغير. فالبلد لا يظل حذراً أو مسرفاً إلى الأبد. وتمازاً مثلما تتغير البلدان — نتيجة لوقوع تطورات سياسية أو اجتماعية أو مؤسسية أو اقتصادية — تتغير كذلك درجة حذرها أو إسرافها في سياسة المالية العامة. وتعني هذه الملاحظة البسيطة ضمناً أنه لا ينبغي لصانعي السياسات والجمهور بوجه أعم اعتبار وجود عرف راسخ لدى بلد ما باتباع سياسة حذرة في المالية العامة من المسلمات؛ وفي المقابل، فإن استمرار بلد ما في اتباع سياسة مسرفة في المالية العامة ليس قدراً محتوماً إذا اتبع ذلك البلد التدابير التصحيحية المناسبة.

والدرس الذي يمكن أن تستخلصه البلدان من هذه النتائج واضح، وهو أنه سيكون لقرارات السياسة التي تتخذها في المستقبل القريب أثر دائم على وضع المالية العامة لديها في الأجل الطويل. وتواجه معظم الاقتصادات المتقدمة تحديات كبيرة في مجال المالية العامة. وقد دفع ارتفاع تكاليف الاقتراض بعض هذه الاقتصادات بالفعل إلى الاضطلاع بعملية كبيرة لضبط أوضاع المالية العامة. وتقوم الاقتصادات الأخرى حالياً بتعديل أوضاعها بوتيرة أبطأ لدعم التعافي المبدئي مع محاولة الحفاظ على ثقة الأسواق في التزامها طويل الأجل بتوخي الحذر في سياسة المالية العامة. أما مسألة ما إذا كان سيُحكم على هذه البلدان بأنها حذرة أو مسرفة بعد عدة سنوات من الآن فتعتمد على قرارات سياسة المالية العامة وكذلك على مدى استئناف النمو الاقتصادي طويل الأمد. ■

باولو مورو مساعد مدير في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي. ورافاييل روميو اقتصادي أول، وأرييل بايندر وأسد زمان محللاً بحوث، وجميعهم من إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق.

المراجع:

Bohn, Henning, 1998, "The Behavior of US Public Debt and Deficits," Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, No. 3, pp. 949-63.

International Monetary Fund, Public Finances in Modern History database, www.imf.org/external/np/FAD/histdb

Mauro, Paolo, Rafael Romeu, Ariel Binder, and Asad Zaman, 2013, "A Modern History of Fiscal Prudence and Profligacy," IMF Working Paper 13/5 (Washington: International Monetary Fund).

Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff, 2009, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).

الذهب السائل



جاكسين ديلوربيه

الاتحاد الاحتكاري ولكن يبيعون نفس المنتج (أو منتج شبه مطابق له) بسعر أقل. ولكن يندر أن يكون هؤلاء المنافسون لصوصا.

العرض والطلب

من السهل أن يصبح عسل القيقب، كمنتج، مادة لاحتكار الاتحادات الاحتكارية. فهذه الاتحادات تكون أنجح ما يكون عندما لا يزيد عدد المنتجين على حفنة معدودة (سواء شركات أو بلدان). ويجب أن يكون المنتج قابلا للتداول ولا يكون من السهل الاستعاضة عنه بمنتج مماثل.

وما تفعله الاتحادات الاحتكارية هو أنها تدير المعروض من المنتج الأساسي — ومن ثم، سعره. والغاية النهائية التي ينشدها المنتجون هي تعظيم أرباحهم على المدى البعيد — وهو ما يمكن أن يتضمن منع السعر من الارتفاع إلى الحد الذي يدفع المستهلكين إما إلى السعي لإيجاد بدائل أو الحد من استهلاكهم أو كلا الأمرين.

وتنمو أشجار القيقب، مصدر عسل القيقب، بصورة طبيعية في الجزء الشرقي من أمريكا الشمالية. وتنتج كندا ٨٠٪ من المعروض العالمي من عسل القيقب، وتمثل مقاطعة كيبيك، التي حدثت فيها السرقة، ٩٠٪ من إنتاج كندا، حسبما يقول بول رويار، نائب مدير اتحاد منتجي عسل القيقب في كيبيك. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية النسبة المتبقية البالغة ٢٠٪، ويأتي معظمه من ولايتي فيرمونت ونيوهامبشير.

وعسل القيقب منتج طبيعي مشتق من نسغ شجر القيقب، الذي يبدأ يسيل في الربيع. والممارسة المعروفة تاريخيا هو أن المزارعين كانوا يفرسون أنابيب في الأشجار (تسمى هذه العملية استخلاص النسغ) ويجمعون النسغ — نقيًا سائلا حلوا — في دلاء مثبتة في الأشجار أسفل الأنابيب. ولا يزال عدد كبير من المزارعين يستخدم هذا الأسلوب العتيق، وإن كان

السرقة التي كان المخبر البوليسي، بينك بانثر (أو النمر الوردي) في سلسلة أفلام هوليد، ليفخر بالقبض على مرتكبيها:

إنها

فعلى مدى عدة أشهر، أخذت عصابة من اللصوص تختلس من الاحتياطي الاستراتيجي العالمي لعسل القيقب الكندي مئات الآلاف من غالونات عسل القيقب التي تزيد قيمتها على ١٨ مليون دولار.

نعم، احتياطي استراتيجي عالمي لعسل القيقب. فإن لم تكن قد سمعت بذلك قط، فأنت لست الوحيد الذي لم يسمع بذلك. وقليل هم الذين سمعوا به إلى أن أصبحت السرقة التي وقعت في عام ٢٠١٢ جزءا من المعارف العامة. ويمثل هذا الاحتياطي اتحادا احتكاريًا كندا «كارتل»: أشبه بمنظمة أوليك، فيما عدا أنه معني بعسل القيقب ومؤلف من بلد واحد.

وعسل القيقب، مثل الحبوب واللبن، منتج زراعي يخضع للسياسات العامة المعنية بالغذاء والزراعة. ورغم أن قيمته للاقتصاد الكندي قد تبدو ضئيلة مقارنة مثلا بالقمح أو فول الصويا، فإنه يتفوق على حقول القمح الشاسعة في مانيتوبا وساسكاتشوان عندما يتعلق الأمر بهوية كندا الثقافية. وليس من قبيل الصدفة أن تكون ورقة القيقب الرمز المشهور لكندا. ويشكل تعلق الكنديين العميق بهذا الغذاء الغريب اتجاههم إزاء حماية السعر الذي يتلقاه المزارعون لإنتاج عسل القيقب.

وفي جميع بلدان العالم، تختار الحكومات السيطرة على سعر بعض السلع الأولية لأي أسباب ترتبها — وبوسائل كثيرة مختلفة. ولا يعدو احتياطي عسل القيقب أن يكون شكلا واحدا لهذه الظاهرة. ونتيجة لذلك التدخل الحكومي في الزراعة، يوجد فائزون — المنتجون عادة. ويقول معظم الاقتصاديين إن هذا التدخل يؤدي أيضا إلى وجود خاسرين — المستهلكون بالأساس. ونظرا لأن الاتحادات الاحتكارية تحافظ على الأسعار في مستويات مرتفعة بصورة مصطنعة، فمن الممكن أن تواجه تهديدات من جانب الأطراف غير المشاركة في

ماذا يفهم من
سرقة لعسل
القيقب بقيمة ١٨
مليون دولار عن
اقتصاديات إدارة
المعروض



براميل عسل القيقب، مخزن الاحتياطي الاستراتيجي الدولي بمقاطعة كيبيك، كندا.



مزارع لعسل القيقب، بلدية ريغو، كيبيك، كندا.

وتغيرت الأحوال في عام ٢٠٠١، حين أدت وفرة محصول عسل القيقب، الذي بلغ تقريبا نحو ٨,٢ ملايين غالون، إلى هبوط أسعاره بصورة سريعة وخاصة (Canadian Business, 2013). وترتب على ذلك تحول الاتحاد من مجموعة للدفاع عن حقوق المنتجين إلى مجلس للتسويق له أن يتفاوض مع المشتريين من أجل التوصل إلى أسعار أفضل. ولجأ المنتجون إلى قانون يخص المقاطعة يحكم تسويق المنتجات الزراعية سمح لهم بتحديد شروط إنتاج وتسويق منتجهم ما داموا منظمين بصورة رسمية كاتحاد أو نقابة (Gagné, 2008).

عسل القيقب يتفوق على حقول القمح الشاسعة في مانيتوبا وساسكاتشوان عندما يتعلق الأمر بهوية كندا الثقافية.

وبدأ الاتحاد بصورته الجديدة أيضا في تخزين الفائض من الإنتاج بغية الحيولة دون هبوط الأسعار. وفي البداية، كان يحق لفرادى المزارعين إنتاج عسل القيقب بقدر ما يشاءون. إلا أن حدوث محصول وفير آخر في عام ٢٠٠٣ أسفر عن زيادة كبيرة في عسل القيقب، تعين تخزين جزء كبير منه، إلى حد أن الصناعة قررت السيطرة على الإنتاج بفرض حصص على فرادى المنتجين.

وحسبما يقول رويار، حدد الاتحاد الاحتكاري حصة لكل مزارع من مزارعي عسل القيقب في مقاطعة كيبيك، البالغ عددهم ٧٤٠٠ مزارع، على أساس أفضل سنتي إنتاج لهم بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤، السنة التي اعتمدت فيها الصناعة نظام الحصص. وفي عام ٢٠٠٤، قرر الاتحاد السماح للمزارعين ببيع ٧٥٪ من إنتاجهم. وتتغير تلك النسبة بمرور الوقت. ونظرا لأن الإنتاج لم يكن زائدا في السنوات القليلة الماضية، فإنه يمكن للمنتجين في الوقت الراهن بيع ١٠٠٪ من حصتهم. ولكن إذا كانت هناك بضع سنوات من المحصول الوفير، فإنه يحق للكارتل خفض الكمية المسموح للمزارعين ببيعها.

أما الإنتاج الذي يتعذر بيعه فيتعين نقله إلى احتياطي الاتحاد. ولا يتلقى المنتجون مدفوعات مقابل هذا الإنتاج الزائد إلى أن يقوم الاتحاد ببيعه. ويخزن العسل في براميل، يوسم كل منها ببطاقة وتدوّن عليه معلومات تعريفية. وعندما تباع براميل من هذا الاحتياطي (بكميات أكبر

المزارعون يقومون في العمليات الحديثة باستخدام خراطيم لتجميع النسغ في نقطة معالجة مركزية بدلا من جمعه دلوًا دلوًا. ويقوم المزارعون بعد ذلك بتسخين النسغ، حتى يتبخر جزء كبير منه. وما يتبقى يكون عسل القيقب. ويتطلب إنتاج غالون واحد من عسل القيقب نحو ٤٣ غالون من النسغ. ويكون موسم الإنتاج قصيرا — نحو ستة أسابيع — تنتج خلاله الشجرة الواحدة ما بين ١٠ و ٢٠ غالونا. ويعتمد ناتج النسغ على عدد من المتغيرات، منها الطقس. وتكون الأشجار أكثر إنتاجا عندما تكتسي الأرض ببعض الجليد، وتكون الليالي باردة بعض الشيء، وأوقات النهار دافئة ومشمسة. ويخزن المنتج النهائي بسهولة ولا يفسد مع الوقت. ونظرا لطول فترة صلاحية عسل القيقب، يكون قابلا للتصدير بسهولة. ويقول رويار إن المنتجين من مقاطعة كيبيك الكندية وجدوا أسواقا كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، ويقومون حاليا بتوسيع المبيعات في الصين والهند وكوريا الجنوبية.

وعلى عكس منتجي اللبن أو الدجاج، وهما منتجان آخران يقوم عدد كبير من البلدان بتنظيم أسعارهما من خلال إدارة المعروض، لا يمثل عسل القيقب بالنسبة لمعظم الناس على الأقل غذاء أساسيا أو رئيسيا، ويتوقع أن ينصرف عنه كثيرون إذا ارتفع سعره إلى حدود مفرطة. ويجب أن يتعامل الكارتل مع ذلك الاحتمال عند إدارة المعروض من عسل القيقب.

أوبك عسل القيقب

أنشئ اتحاد منتجي عسل القيقب في كيبيك في عام ١٩٦٦ ليمثل المنتجين ويدافع عن حقوقهم — وكان معظمهم يتألف من المزارعين العاملين في مجال الألبان الذين يزدون دخلهم باستخلاص النسغ من أشجار القيقب. وبحلول التسعينات، كان إنتاج عسل القيقب قد نما بسرعة، وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت الصناعة تنتج فائضا يتراوح بين ١,٣ و ٢ مليون غالون (دراسة "Gagné, 2008") سنويا. ونظرا لأن عسل القيقب يخزن بسهولة كبيرة، قام المشترون الثمانون الحاصلون على تراخيص لشراء عسل القيقب من كندا، وثلاثة من المشتريين الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية، في سنوات الإنتاج الوفير، بتخزين كميات كبيرة بأسعار رخيصة، وبشراء كميات أقل في السنوات التي كان فيها الإنتاج غير وفير والسعر مائلا للارتفاع. وفي كل الأحوال، كان المزارعون تحت رحمة المشتريين. ورغم أن المشتريين تمكنوا من تعديل التكاليف التي يتحملونها بتطويع عمليات الشراء لملاءمة أوضاع السوق، فقد واجه المزارعون تقلبات كبيرة في دخلهم.

المعروض في عشرينات القرن الماضي، وحذت كندا حذوها حين أنشأت نظاما خاصا بها لإدارة المعروض من الزراعة. لا سيما منتجات الألبان (Findlay, 2012). وكانت الهيئات الحكومية في أستراليا تحتكر تسويق اللبن. وكانت

نظم إدارة المعروض تكون مكلفة إذا استخدمت لرفع دخل المزارع أو حفز إنتاج سلعة أولية معينة.

الأسعار تحدد في مستويات أعلى من الأسعار التي يمكن أن يحصل عليها المزارعون لو أنهم صدروا المنتج، وأنشئ نظام للحصص، وكانت الحصص قابلة للتداول بين المنتجين. وقد توقفت أستراليا عن العمل بهذا النظام بصورة كلية بحلول عام ٢٠٠١. وانخفض سعر اللبن في السنة التي أعقبت إنهاء الحكومة لنظام إدارة المعروض، إلا أنه ارتفع بصورة مطردة، وأحيانا بصورة حادة، في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨. وقد انخفض بعد ذلك، وبدأ يعاود الارتفاع في العام الماضي. ومنذ قيام أستراليا بإلغاء نظام إدارة المعروض الخاص بالألبان، أخذت الأسعار ترتفع إلى مستويات أعلى من المستويات التي كان يمكن أن تصل إليها في ظل نظام الحصص السابق (Dairy Australia). ويمكن أن تصمم النظم الحكومية لإدارة المعروض بحيث تخفض الإنتاج أو تزيده وغالبا ما تستخدم نظاما للحصص للقيام بذلك. ويقضي نظام إدارة المعروض الذي تنفذه حكومة فييت نام في مجال إنتاج الأرز أن يقوم المزارعون بإنتاج كميات أكبر من الكميات التي يرغبون في إنتاجها حتى يكون هناك ما يكفي من الأرز لتلبية احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

ومثل كثير من الاقتصاديين، يعتقد ويل مارتن، مدير بحوث الزراعة والتنمية الريفية في البنك الدولي، أن نظم إدارة المعروض تكون مكلفة إذا استخدمت لرفع دخل المزارع أو حفز إنتاج سلعة أولية معينة. إلا أن مارتن يقول إنها يمكن أن تكون مفيدة في معالجة إخفاقات الأسواق الأساسية — مثلا في حالة مصائد الأسماك المتاحة للجميع. وقد حدث هذا الإخفاق في مقاطعة نيوفاوندلاند الكندية في عام ١٩٩٢ حين كان يتم صيد أسماك الكود بكميات مفرطة إلى الحد الذي تسبب في اختفائها بصورة شبيهة تامة من مياه نيوفاوندلاند. واضطرت الحكومة إلى إعلان حظر على صيد أسماك الكود. إلا أنه يمكن أن تترتب نتائج غير مقصودة على استخدام الحصص لمعالجة ذلك النوع من إخفاقات الأسواق. (وفي هذه الحالة أدى صيد الأسماك بلا ضوابط من جانب فرادى الصيادين إلى تدمير السوق). وقد أتاح هذا الحظر تعافي مصائد الأسماك، إلا أنه قضى على الصناعة التي كانت تدعم صيد أسماك الكود، والتي كانت مصدر إيراد كبير للمنطقة.

ومن الآراء التي غالبا ما تطرح لدعم إدارة المعروض أنها تساعد المنتجين. ويقول مارتن إن ذلك صحيح على الأرجح بالنسبة للمنتجين داخل الصناعة عندما يتم فرض نظام لإدارة المعروض، كما هي الحال مثلا بالنسبة للمزارعين في مقاطعة كيبيك الذين كانوا يستفيدون من أشجار القيقب في عام ٢٠٠٤. إلا أن المنافع التي تعود على المنتجين الكبار من ارتفاع الأسعار المربوط بحصص غالبا ما تكون أكبر من المنافع التي تعود على المنتجين الصغار. وعلاوة على ذلك، فإن الحصص تجعل من الصعب على المنتجين الجدد دخول الصناعة لأنه يتعين غالبا على الداخلين الجدد شراء حق للإنتاج من المزارعين الذي يملكون الحصص بالفعل.

من إنتاج السنوات التي يكون فيها المحصول غير زائد، وبكميات أقل من السنوات التي يكون فيها النسخ غزيرا)، تسد المدفوعات للمزارع المعني. ويمول الاحتياطي بصورة كاملة من المنتجين، وإن كان الاتحاد يمارس الضغوط على حكومة مقاطعة كيبيك للحصول على جزء من التمويل، كما يقول رويار.

ويباع عسل القيقب من الاحتياطي عندما لا يلبي الإنتاج الراهن الطلب من المشتريين المرخص لهم بالشراء. وفي عام ٢٠٠٩، عقب أربع سنوات من الإنتاج الهزيل، نضب الاحتياطي العالمي من عسل القيقب. إلا أن الإنتاج عاد إلى الارتفاع بعد ذلك وأصبح هناك فائض في الاحتياطي.

ويجتمع الاتحاد بالمشتريين كل عام لتحديد سعر عسل القيقب. ويقول رويار إن الجانبين ينظران في عوامل مثل مستوى الاحتياطي والاستهلاك العالمي المتوقع من عسل القيقب. فإذا تعذر توصل الاتحاد والمشتريين إلى اتفاق على السعر، يحال الأمر إلى المحكمة الإدارية شبه الحكومية للمقاطعة، التي تشرف على الصناعات الزراعية الجماعية، فتقرر السعر. وإذا حاول المنتجون بيع كميات أكبر من حصصهم المقررة، فإنهم يعرضون أنفسهم لعقوبات تقررها المحكمة.

الجانب اللزج من إدارة المعروض

أدى النظام المذكور لإدارة المعروض، بما يتضمنه من حصص، إلى تمهيد إنتاج عسل القيقب وإبقاء الأسعار مرتفعة وثابتة — مثلما يهدف أي اتحاد احتكاري — لزيادة قوة المنتجين ودخلهم. ويقول النقاد إن الاتحادات الاحتكارية ليست إلا وسيلة لتحويل الدخل من المستهلكين إلى المنتجين بدعم زيادة الأسعار إلى مستويات أعلى مما تسمح به السوق لو كانت الظروف مختلفة. ويقولون أيضا إن هذه الاتحادات تخنق المنافسة والابتكار. وفي العادة، تجذب الأسعار الأعلى المنتجين الجدد و/أو الأساليب الجديدة. إلا أن الحصص تشكل حاجزا كبيرا أمام الداخلين الجدد، فضلا عن أنها رادع للابتكار، لأن المنتج لا يستطيع أن يحصل على حصة أكبر من السوق.

وليست كندا الاقتصاد الوحيد الذي يعتمد نظاما لإدارة المعروض تهدف إلى تنظيم الإنتاج الزراعي والأسعار. فاليابان تفرض قيودا على إنتاج الأرز بتقرير حصص معينة من المعروض؛ وفييت نام تزيد إنتاج الأرز وصادراته من خلال حصص الإنتاج. ولا تستخدم الولايات المتحدة منهج إدارة المعروض على نطاق واسع لزيادة دخل المزارعين. ويستخدم الاتحاد الأوروبي نظام حصص المعروض، إلا أنه يقوم في الوقت الراهن بإلغائه تدريجيا في إطار الانتقال إلى نظام للدفع الكامل للمزرعة، المتمثل في تنفيذ تحويل نقدي مباشر للمزارع بمجرد أنه يعمل في مجال الزراعة.

ويرى نقاد إدارة المعروض أنه إذا ألغت الحكومة هذه

الممارسة فسيعني ذلك انخفاض الأسعار. لأن قانون العرض والطلب، وليس الاتحادات الاحتكارية، هو الذي سيحدد الأسعار عندئذ. إلا أن ذلك لا يحدث دائما.

ولنأخذ أستراليا مثلا. فالبلد كان رائدا في إدارة



بعد ذلك بفترة قصيرة (Canadian Broadcasting Corporation, 2012). ووجهت للمقبوض عليهم تهمة السرقة، والتأمر، والاحتيايل، والاتجار بسلع مسروقة. وقد تمكنت الشرطة من استرداد ثلثي عسل القيقب المسروق. يقول المثل القديم إن الجريمة لا تفيد. وقد يكون ذلك صحيحاً، إلا أن قيام كارتل عسل القيقب برفع وتثبيت الأسعار بصورة مضمونة أعطى للصوص أسباباً قيمتها ١٨ مليون دولار ليثبتوا خطأ المثل المألوف. ■

جاكلين ديلورييه محررة أولى في فريق العاملين في مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

- Dairy Australia, Farmgate milk price, www.dairyaustralia.com.au/Statistics-and-markets/Prices/Farmgate-Prices.aspx*
- Canadian Broadcasting Corporation, 2012, "15 More Quebec Arrests in Stolen Maple Syrup Case," December 20.*
- Canadian Press, 2012, "Police Make Arrests in Massive Maple Syrup Heist," December 18.*
- Findlay, Martha Hall, with Margarita Gres, 2012, "Supply Management: Problems, Politics and Possibilities," University of Calgary, SPP Research Papers, Vol. 5, Issue 19 (June).*
- Gagné, Isabelle, 2008, "Maple Syrup Production in Quebec: Farmer Self Determination for Market Control," IIED Regoverning Markets Innovative Policy Series (London: IIED).*
- Shufelt, Tim, 2013, "The Great Canadian Maple Syrup Heist," Canadian Business, March 8.*

وبالطبع، وجد للصوص في كندا طريقة جديدة لدخول المجال التجاري لعسل القيقب. وبدلاً من شراء حصة من المزارعين، هرب اللصوص ببساطة بعسل القيقب الذي أنتجه هؤلاء المزارعون — فيما يشبه بدرجة كبيرة قيام لصوص الماشية في الولايات المتحدة بسرقة الماشية في الغرب الأمريكي القديم.

وقد تمت السرقة، التي تبلغ قيمة المسروقات فيها ١٨ مليون دولار أمريكي، من مخزن من ثلاثة مخازن يستخدمها الاتحاد لتخزين الإنتاج الزائد واكتشفت في منتصف عام ٢٠١٢ أثناء عملية جرد لمحتويات المخزن. وكان هذا المخزن، الذي يبعد نحو ٦٠ ميلاً جنوب غرب مدينة كيبيك، عاصمة المقاطعة، مزوداً بحراسة خفيفة — ربما أخف من اللازم، من منظور استرجاعي للأحداث. وحسب إفادة الشرطة، أنشأ اللصوص متجرًا بالقرب من المخزن، وعلى مدى عام تمكنوا من سرقة ما يقرب من ١٠٠٠٠ برميل من براميل عسل القيقب — نحو ٣٢٣ ٠٠٠ غالون، أي ما يقارب ١٠٪ من الاحتياطي (Canadian Business, 2013). ونظراً لأن الغالون الواحد من عسل القيقب المنتج في مقاطعة كيبيك يشبه أي غالون آخر للمنتج، لم تكن لدى المستهلك أي طريقة لتمييز المنتج الذي اعتمده الاتحاد من العسل المسروق. وربما لم يكتث بعض المشترين.

ويبدو أن اللصوص حاولوا تصريف مسروقاتهم لمشتريين في مقاطعات كندية أخرى وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تلقت شرطة مقاطعة كيبيك مساعدة في التحقيقات التي أجرتها من ضباط من شرطة الخيالة الكندية الملكية، وهيئة خدمات الحدود الكندية، ودائرة الهجرة والجمارك الأمريكية (Canadian Press, 2012). وألقت الشرطة القبض على ثلاثة يشتبه في ضلوعهم في هذه السرقة في ديسمبر ٢٠١٢ وعلى ١٥ آخرين

مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية المعرفة الاقتصادية العالمية عند أطراف أصابعك

طالع قائمة الموضوعات الموصى
بقراءتها على العنوان التالي

elibrary.imf.org/fdju



صندوق النقد الدولي

الاقتراض الأول

هناك عدد متزايد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يحصل على التمويل من أسواق رأس المال الدولية

أما دو سي

ظلت

معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لفترة طويلة مضطرة للاعتماد على المساعدات الأجنبية أو القروض من المؤسسات المالية الدولية لتوفير جانب من احتياجاتها للنقد الأجنبي. لكن كثيراً منها في الوقت الحالي تمكن لأول مرة من الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، عن طريق بيع السندات المعروفة باسم «اليوروبوند»، وهي سندات مقومة عادة بالدولار أو اليورو. وترجع هذه الطفرة المفاجئة في الاقتراض في منطقة تضم بعض أفقر بلدان العالم إلى مجموعة من العوامل المختلفة — ومنها سرعة النمو وتحسن السياسات الاقتصادية في المنطقة، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية، واستمرار الضغوط الاقتصادية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، وخاصة في أوروبا. وقد تمكنت البلدان الإفريقية في عدة حالات من بيع السندات بأسعار فائدة أكثر انخفاضاً منها في الاقتصادات الأوروبية المتعثرة كاليونان والبرتغال.

غير أن استمرارية موجة اقتراض الحكومات (وعدد قليل من الكيانات التجارية) في إفريقيا جنوب الصحراء على المدى المتوسط إلى الطويل هي مسألة قيد النظر. فمن المرجح أن تتغير بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في لحظة ما — مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاقتراض على البلدان وتقليص اهتمام المستثمرين — كما أن النمو الاقتصادي الملحوظ قد لا يستمر، مما سيزيد من صعوبة خدمة الدين على هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، من شأن عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان أن يزيد من صعوبة الأوضاع على المقرضين والمقرضين على السواء.

الحاق بالركب

دأبت جنوب إفريقيا على إصدار سندات «اليوروبوند» لعدة سنوات. لكن في الآونة الأخيرة، تمكنت بلدان مثل أنغولا وكوت ديفوار وغابون وغانا وناميبيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيشيل وزامبيا من الحصول على الموارد من أسواق الدين الدولية (راجع الرسم البياني ١). ومن المتوقع أن تصدر كينيا وتنزانيا وأوغندا سندات اليوروبوند في المستقبل القريب. وفي المجمل، هناك أكثر من ٢٠٪ من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها ٤٨ بلداً باعت بالفعل سندات اليوروبوند.

وبالإضافة إلى ذلك، نجح أيضا عدد قليل من الكيانات التجارية في إفريقيا جنوب الصحراء في إصدار سندات اليوروبوند (فقد نجح بنك «Guarantee Trust Bank» في نيجيريا في تعبئة ٥٠٠ مليون دولار بطرح سندات لمدة خمس سنوات في عام ٢٠١١، كما أصدرت شركة «Ghana Telecom» للاتصالات اللاسلكية في غانا سندات لمدة خمس سنوات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧).

ومن العوامل المحفزة لمبيعات السندات ما يلي:

• **التغيرات في البيئة المؤسسية:** أصبح صندوق النقد الدولي أكثر مرونة منذ عام ٢٠٠٩ في الحدود التي يفرضها على اقتراض البلدان منخفضة الدخل بالأسعار غير المدعومة (غير التيسيرية) بموجب برامج الصندوق. وتستند هذه الحدود إلى قدرة البلد المعني ومدى تعرضه لمخاطر الدين. واعتباراً من ديسمبر ٢٠١١، لم يعد هناك سوى سبعة بلدان في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لا يتوفر لها الحيز الكافي أو أن لديها حيز محدود للاقتراض بالشروط العادية غير الميسرة.

• **انخفاض أعباء الدين:** أدخل صندوق النقد الدولي تعديلات على سياسته بعد أن قام العديد من البلدان المانحة وكبرى المؤسسات المالية متعددة الأطراف بإلغاء ديون العديد من البلدان الأقل نمواً. ومن شأن هذا الخفض في أعباء الدين أن يتيح للبلدان الاقتراض من الأسواق الدولية دون تقييد قدرتها على السداد. (المستوى الوسيط لنسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء في الوقت الحالي أقل من ٤٠٪). وبالإضافة إلى ذلك، نجحت بلدان كثيرة في تعزيز إدارتها الاقتصادية الكلية وتحسين قدرتها على قياس إمكانية الاستمرار في تحمل الدين.

مبان إدارية في مدينة ويندهوك، ناميبيا.



الأزمة المالية العالمية، سوف يتعين على الحكومات في إفريقيا جنوب الصحراء التنافس مع جهات الإصدار الأخرى للحصول على التمويل. وتفيد عوامل الجذب أيضا بأن التدفقات الرأسمالية الداخلة قابلة للاستمرار على المدى القصير. أما إمكانية جذبها لرؤوس الأموال على المدى الطويل فتتوقف على قدرة صناع السياسات في إفريقيا جنوب الصحراء على تعزيزها. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، لا تزال الأفاق الاقتصادية بالنسبة للمنطقة في المدى القريب إيجابية بوجه عام، ومن المتوقع أن يصل النمو في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٤٪ (تقرير "IMF, 2013"). لكن مخاطر التطورات السلبية تكثفت مؤخرا، مما يرجع غالبا لأجواء عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي، الأمر الذي سيؤثر غالبا على العديد من البلدان متوسطة الدخل التي لديها روابط تجارية مع أوروبا، بما في ذلك جنوب إفريقيا (تقرير "IMF, 2012"). وهناك عوامل على جانب العرض تساهم إلى حد ما في قوة النمو المتوقع في المنطقة، ومنها توسع قطاعات الموارد الطبيعية. لكن البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا

• **ازدياد الحاجة للاقتراض:** هناك كثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بحاجة إلى تلبية متطلبات كبيرة في مجال البنية التحتية — مثل توليد وتوزيع الكهرباء، والطرق، والمطارات، والموانئ، والسكك الحديدية. ومن الممكن أن تكون عائدات بيع سندات اليوروبوند بالغة الأهمية في تمويل مشروعات البنية التحتية، التي تتطلب غالبا موارد تفوق تدفقات المعونة والمدخرات المحلية.

• **انخفاض تكاليف الاقتراض:** تمكنت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة من الاقتراض بعائد منخفض بالمقاييس التاريخية — حتى أنه كان أكثر انخفاضا في بعض الأحيان من العائد على سندات بلدان الأزمة في منطقة اليورو — ووفق شروط مواتية، مثل فترات السداد الأطول أجلا (راجع الرسم البياني ٢). ورغم انخفاض تكاليف الاقتراض بالمقاييس التاريخية، يظل العائد على سندات اليوروبوند من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مرتفعا بما يكفي لجذب المستثمرين الأجانب.

وليست بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وحدها هي التي تستغل الانخفاض السائد في معدلات العائد لإصدار سندات اليوروبوند لأول مرة؛ فبعض بلدان أمريكا اللاتينية تفعل الأمر ذاته أيضا. فقد تمكنت بوليفيا مؤخرا من الحصول على التمويل من الأسواق الدولية لأول مرة منذ ٩٠ عاما. ونجحت باراغواي مؤخرا في تنفيذ طرح عام أولي، كما باعت هندوراس سندات اليوروبوند في أوائل مارس ٢٠١٣.

هل تستمر هذه الأوضاع؟

لتقييم احتمالات استمرار المناخ المواتي لإصدار السندات، يتعين التركيز على العوامل المحركة لتكاليف الاقتراض وتحديد اتجاه تدفقات رأس المال. فالعوامل المعروفة باسم عوامل الدفع تؤثر على المناخ العام لبيع السندات إلى المستثمرين الدوليين؛ أما عوامل الجذب فهي ذات خصوصية قُطرية وتعتمد إلى حد ما على سياسات البلد المعني. وقد تمت دراسة هذه العوامل في ١٢٠ بلدا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ في دراسة "Gueye and Sy (2010 and 2013)".

ومن عوامل الدفع المهمة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية (سعر الفائدة لليلة واحدة بين البنوك الأمريكية لاقتراض الاحتياطيات الزائدة)؛ والسيولة المقيسة بالنقد الاحتياطية (العملة المتداولة وودائع البنوك التجارية في البنوك المركزية بالنسبة لمنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)؛ وسعر النفط؛ ومقاييس إقبال المستثمرين على تحمل المخاطر؛ ونسبة أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة (ميل منحنى العائد)؛ وفروق أسعار الفائدة على سندات الشركات ذات العائد المرتفع.

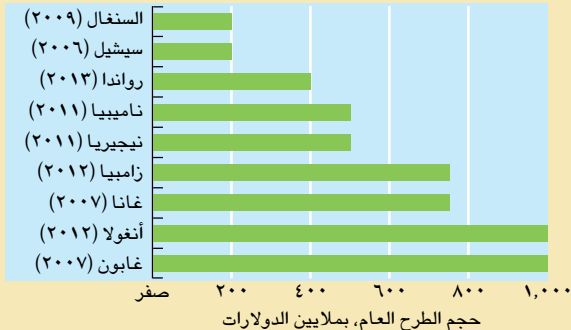
أما عوامل جذب الأموال فتتضمن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلد المعني؛ ومدى استمرارية عملياتها المالية الخارجية، بما في ذلك الحساب الجاري (الذي يقيس ما ينفقه البلد في الخارج ويعوضه ما ينفقه الأجانب داخل هذا البلد) ونسبة الدين الخارجي إلى الصادرات؛ والاستقرار الاقتصادي الكلي (الذي يقاس أساسا بأداء التضخم). ويلاحظ أن تصنيفات الائتمان السيادي، وهي معيار جيد للجدارة الائتمانية في البلد المعني، ترصد معظم عوامل الجذب المشار إليها.

وتفيد عوامل الدفع بأن التدفقات الرأسمالية الداخلة التي تحرك عملية شراء سندات اليوروبوند الصادرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء غير قابلة للاستمرار إلا على المدى القصير. ومن أسباب ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة إلى مستويات قياسية والسائدة في الولايات المتحدة سوف ترتفع على المدى المتوسط. والسبب الآخر هو تغير إقبال المستثمرين الأجانب على تحمل المخاطر، فهو أخذ في الازدياد مع استمرار بحثهم عن عائد أعلى مما يمكنهم الحصول عليه في الولايات المتحدة والملاذات الآمنة الأخرى. وهذا ما يعطي الأفضلية لسندات اليوروبوند من إفريقيا جنوب الصحراء. لكن عندما ترتفع أسعار الفائدة العالمية وتنحسر المخاوف من

الرسم البياني ١

الالحاق بالركب

تمكن عدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من بيع السندات لأول مرة في أسواق رأس المال الدولية.

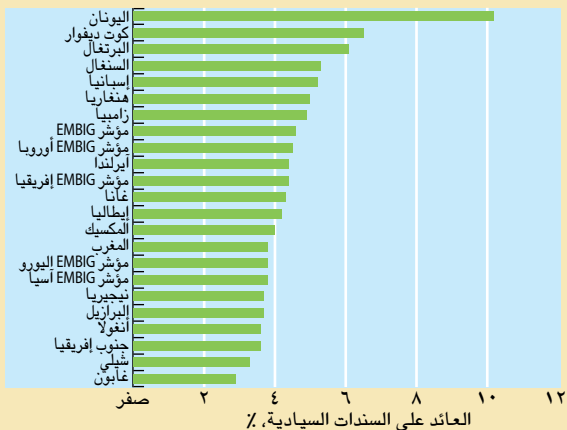


المصدر: حسابات المؤلف. ملحوظة: البيانات حتى نهاية يناير ٢٠١٣. وتشير السنة بين القوسين إلى تاريخ أول عملية بيع.

الرسم البياني ٢

أسعار تنافسية

العائد على سندات اليوروبوند التي أصدرتها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء منخفض بالمقاييس التاريخية — حتى أنه أكثر انخفاضا في بعض الأحيان من العائد على سندات بلدان الأزمة في منطقة اليورو.



المصدر: مؤسسة Bloomberg L.P. ملحوظة: العائد على السندات في ٢٠ يناير ٢٠١٣. في السوق الثانوية. سندات «اليوروبوند» هي سندات موقوفة بعملة أجنبية، وهي الدولار أو اليورو في العادة. مؤشر EMBIG هو مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي لمؤسسة J.P. Morgan.

جنوب الصحراء تحظى أيضا بالدعم من أطر السياسات القوية، ونظم الحوكمة المحسنة، والاتجاهات العامة المواتية لأسعار السلع الأولية، والانخفاض الحاد في أعباء الديون الخارجية (في الوقت الحالي على الأقل). وتمثل ثروة الموارد الطبيعية تحديات يتعين معالجتها، بما في ذلك ضمان كفاءة الإنفاق العام الذي ينشأ عن مثل هذه الثروة (راجع دراسة "Arezki, Gylfason, and Sy, 2011").

السياسات التقليدية

تتضح أهمية تعزيز عوامل الجذب من خلال حالات العجز عن سداد الديون السيادية مؤخرا في إفريقيا جنوب الصحراء. فقد عجزت سيشيل عن سداد قيمة سندات اليوروبوند بقيمة ٢٣٠ مليون دولار في شهر أكتوبر ٢٠٠٨، في أعقاب الهبوط الحاد في إيرادات السياحة أثناء الأزمة المالية العالمية ونتيجة سنوات من الإنفاق الحكومي المفرط. وقد أسفر هذا العجز عن السداد

تمكنت البلدان الإفريقية في عدة حالات من بيع السندات بأسعار فائدة أكثر انخفاضا منها في الاقتصادات الأوروبية المتعثرة

عن إعادة هيكلة الديون وتخفيض الإنفاق الحكومي. وفي أعقاب النزاعات الانتخابية، عجزت كوت ديفوار عن سداد مدفوعات فائدة بقيمة ٢٩ مليون دولار، مما أدى إلى عجزها في عام ٢٠١١ عن سداد قيمة سند أصدرته في عام ٢٠١٠.

وهناك تساؤلات أخرى تنشأ بشأن السياسات عندما يكون الدين الخارجي في البلد المعني أرخص من الدين الداخلي. وتجربة غانا هي خير مثال على ذلك. ففي يناير ٢٠١٣، استطاعت حكومة غانا أن تحصل على قرض بالدولار لمدة عشر سنوات بفائدة قدرها ٤,٣٪ (مما انعكس في عائدات السوق الثانوية على الطرح العام). غير أنه لدى اقتراض الحكومة داخليا بالعملة المحلية، يصل سعر الفائدة على الأقل إلى ٢,٣٪ على أذون الخزانة لمدة ثلاثة أشهر. وبمراعاة فروق التضخم يصل الفرق بين تكاليف الاقتراض بالدولار الأمريكي والاقتراض بالعملة المحلية إلى ١٠,٦ نقطة مئوية (٥,٤ نقطة مئوية، بمراعاة انخفاض قيمة العملة). ويرجع هذا الفرق إلى حد ما للتغيرات في بيئة السياسات — فقد تم تشديد السياسة النقدية في عام ٢٠١٢ وزاد عجز المالية العامة إلى حوالي ١٠ إلى ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي. لكن الفرق يرجع أيضا إلى تراجع التكلفة الخارجية نتيجة بحث المستثمرين الأجانب عن العائد، وثقتهم في رغبة غانا في أداء التزامات ديونها، وقدرتها على ذلك في ظل احتمالات نموها الموجبة (فهي اقتصاد منتج للنفط). ويرجع هذا الفرق أيضا لأسواق الدين المحلية غير المتطورة التي تضم قاعدة من المستثمرين تهيم عليها البنوك — التي ترفع تكاليف الاقتراض المحلي — وربما لأثار تقييد حرية المستثمرين الأجانب في شراء الأوراق المالية الحكومية المحلية بأجل استحقاق أقل من ثلاث سنوات.

ومن الأرجح أن هذه الموجة من الاقتراض الدولي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بأسعار تقل أحيانا عما يدفعه كثير من بلدان منطقة اليورو لن تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل ما لم تكن هذه البلدان قادرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستمرار وزيادة الحد من التقلبات الاقتصادية الكلية.

ومن ثم يتعين اتخاذ الإجراءات على مستوى السياسات. ولا بد لإجراءات السياسات على المدى القصير أن تواصل التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإبقاء الديون عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، وضمان الاستخدام الكافي لعائدات التمويل والاستثمار في المشروعات

ذات « المضاعفات » الاقتصادية المرتفعة، وتجنب زيادة مواطن الضعف في الميزانيات العمومية نتيجة عدم اتساق العملات وأجال الاستحقاق، وإدارة مخاطر التباطؤ الكبير أو انعكاس المسار الاقتصادي. أما إجراءات السياسات على المدى الطويل فينبغي أن ينصب تركيزها على تطوير أسواق رأس المال والمؤسسات المحلية وضمان التسلسل الكافي في تحرير الحساب الرأسمالي.

السياسات غير التقليدية

لكن يجب على البلدان أن تنظر أيضا في المنافع الصافية التي تحققها السياسات غير التقليدية لأن وضع السياسات التقليدية وتنفيذها سيستغرق وقتا طويلا.

فعلى سبيل المثال، ليس من السهل إنشاء سوق محلية للسندات تعمل بكفاءة عالية لجذب المدخرات المحلية والأجنبية — لا سيما على المدى الطويل. ولتحقيق هذا الهدف، فإن المشورة التقليدية تتمثل في ضرورة قيام البلدان بتحسين سياساتها الاقتصادية الكلية؛ والارتقاء بإدارة الدين؛ وتطوير البنية التحتية التنظيمية والقانونية والسوقية — فضلا على إنشاء قاعدة للمستثمرين. وتشكل أسواق المال حجر الأساس لأسواق رأس المال وهي الموقع الطبيعي لبدء الإصلاحات، أما البنوك التجارية فهي غالبا أكبر المستثمرين. وينبغي إنشاء سوق للمعاملات بين البنوك تعمل بكفاءة عالية، وينبغي أيضا إعطاء أولوية لضمان سيولة الأسواق المحلية.

لكن تنفيذ هذه السياسات التقليدية يستغرق وقتا طويلا. وباستخلاص الأمثلة من البلدان المختلفة، يمكن لصناع السياسات الأفارقة أن يستهدفوا اعتماد ثاني أفضل السياسات الناجحة ثم التقدم نحو اعتماد أفضل السياسات. فقد تمكنت ماليزيا، على سبيل المثال، من إنشاء ثالث أكبر سوق للسندات في آسيا (بعد اليابان وكوريا) عن طريق إنشاء أسواقها الرأسمالية الإسلامية. ومن خلال تقوية المؤسسات المشتركة، تتزايد قدرة الحكومات في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا على تعبئة المدخرات المحلية من البنوك والمستثمرين الآخرين في ثمانية بلدان من الاتحاد وإصدار سندات وأذون خزانة بصفة مستقلة. وقد حصلت إثيوبيا وغانا والهند على أموال مدخرات مواطنيها غير المقيمين بإصدار سندات الشتات. وأخيرا، اعتمدت مقاطعة «كيبك» الكندية والمغرب على المؤسسات المالية العامة المستوحاة من المؤسسات الفرنسية المعروفة باسم «صناديق الإيداع» (Caisses de Dépôts) لإنشاء أسواق رأس المال المحلية. وسوف يكون للتعلم من تجارب البلدان الأخرى أثر مفيد في المرحلة المقبلة على إفريقيا جنوب الصحراء. ■

أمادو نيكولاس راسين سي هو نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Arezki, Rabah, Thorvaldur Gylfason, and Amadou N.R. Sy, 2011, Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources (Washington: International Monetary Fund).

Gueye, Cheikh A., and Amadou N.R. Sy, 2010, Beyond Aid: How Much Should African Countries Pay to Borrow? IMF Working Paper 10/140, (Washington: International Monetary Fund).

———, 2013, "U.S. Interest Rates and Emerging Market Bond Yield Spreads: A Changing Relationship?" Journal of Fixed Income, Vol. 22, No. 4, pp. 48–52.

International Monetary Fund, 2012, Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa (Washington: International Monetary Fund, October).

———, 2013, Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa (Washington: International Monetary Fund, April).

نظرة فاحصة على بنك التسويات الدولية

بعض الشخصيات المهمة في هذا العصر، وهم آلان دالاس، مدير المكتب الأمريكي للخدمات الاستراتيجية في سويسرا؛ وهنري مورغنتو، وزير الخزانة الأمريكي، ومساعد هاري ديكنستر وايت؛ ولودفيك إيرهارت، الذي يعتبر مهندس «المعجزة الاقتصادية» في ألمانيا الغربية. وبينما جاءت

يتمتع آدم لوبور برؤية ثاقبة في اختيار القضايا الجديرة بالتحليل

قصص الشخصيات، المكتوبة بأسلوب المقالات القصيرة الحية، متمسة بالطابع الاستفزازي فإنني أشعر أنها غير منصفة لبعض الشخصيات الرئيسية، كما أن الكتاب يتجاهل الأسباب والدوافع وراء تطور البنك الناجح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليصبح بنك التسويات الدولية الذي نعرفه في الوقت الحالي. وفي ظل تجاربي الشخصية الإيجابية التي تعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي (كمحافظ البنك المركزي الهنغاري، حيث دأبت على حضور اجتماعات المحافظين الشهرية في بنك التسويات الدولية)، أرى أن ما خلص إليه المؤلف من أن «... بنك التسويات الدولية هو مؤسسة تتسم بضعف الشفافية واعتماد منهج الصفوة المختارة ومناهضة الديمقراطية، كما أنها غير مواكبة للقرن الحادي والعشرين» (صفحة ٢٥٦) هو وصف قاس وليس هناك ما يبرره.

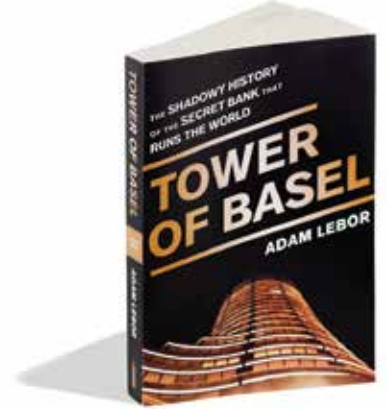
وبنك التسويات الدولية هو مؤسسة دولية كان عليها أن تضطلع بأدوار جديدة في ظل أوضاع عالمية تشهد تغييرات جذرية. فجمع البيانات المصرفية، وإجراء الأبحاث عالية الجودة، وتقديم المشورة الاحترازية هي إسهاماتها الحيوية لضمان كفاءة العمل في أنشطة التمويل الحديثة. ويواجه بنك التسويات الدولية تحديات جديدة فرضتها العملة الأوروبية الموحدة وإنشاء البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى تزايد أهمية مجموعة البلدان المعروفة باسم مجموعة «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وغيرها من الاقتصادات الصاعدة، التي ترغب بنوكها المركزية في الاستماع إلى آرائها وأخذها في الحسبان. وسوف يظل بنك التسويات الدولية قائما وسوف يزدهر إذا ما واصل تعامله الابتكاري والكفاء مع المطالب الموضوعية للمؤسسات المالية الدولية رفيعة المستوى على النحو الذي سار عليه منذ نشأته.

بيتر أكوس بود

أستاذ في جامعة كورفينوس، بودابست

الدولية هي واحدة من هذه القضايا. فمنذ نشأة بنك التسويات الدولية في عام ١٩٣٠ وتاريخه يحفل بالمنعطفات الحادة، وقد طال الانتظار لمثل هذا الكتاب الشامل وفي متناول الجميع حول هذه المؤسسة المثيرة للفضول. فقد كان بنك التسويات الدولية يحظى دائما بمكانة خاصة في عالم المؤسسات المالية الرفيعة الذي تكتنفه التعقيدات. فمن الصعب حتى وصف أهداف هذا البنك ووظائفه الحالية بعبارات بسيطة. وقد تأسس بنك التسويات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى بصلاحيات محدودة، تمثلت في تسوية مدفوعات تعويضات الحرب المفروضة بموجب معاهدة فرساي على ألمانيا المهزومة. واقتضت معالجة المسائل الفنية، مثل تحصيل وإدارة وتوزيع الأموال مستحقة الدفع، إنشاء مؤسسة مالية ومن ثم إنشاء بنك التسويات الدولية (BIS) (أو «BIZ» وفق مسماه باللغة الألمانية) — وهو باعتراف الجميع مؤسسة مميزة لا تقتصر قائمة مؤسسيها المالكين على البنوك المركزية في الدول المنتصرة (بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة)، لكنها ضمت أيضا ألمانيا واليابان، بالإضافة إلى — وهو ما يدعو للاستغراب — اتحاد من ثلاثة بنوك أمريكية بالنيابة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي. ولم يمض وقتا طويلا حتى انضمت البنوك المركزية في كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وغيرها من البلدان الأوروبية الصغيرة إلى هذا البنك الذي كان من المقرر أن يمارس دورا في سياق المعاملات المالية بين البنوك المركزية وفي إطار جهات الاتصال المختصة. لكن التاريخ سرعان ما دخل في منعطف حاد: وتم تعليق التعويضات التي تؤديها ألمانيا. لكن بنك التسويات الدولية استأنف نشاطه: ولم يمنعه هذا المزيج الغريب من حملة الأسهم من مزاولة نشاطه حتى أثناء سنوات الحرب الرهيبة.

ويرى لوبور أن بنك التسويات الدولية كان أبعد ما يكون عن الحياد قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وأنه أصبح بحكم الواقع بنكا خاضعا لسيطرة ألمانيا، رغم أن رؤساء مجالس إدارته، ورؤساءه، وكبار موظفيه ليسوا من الألمان. ويتناول هذا الكتاب باستفاضة حياة وأوجه نشاط عدد من أهم الأطراف المؤثرة — وهم هيلمار شاخت، رئيس البنك المركزي الألماني (بنك الرايخ)؛ ومونتاجو نورمان، محافظ بنك إنجلترا المركزي؛ والأمريكي توماس ماكيتريك، رئيس بنك التسويات الدولية أثناء الحرب — ويوجه الاتهام إلى الأخيرين بارتكابهما جرائم تكاد تصل إلى حد الخيانة العظمى. ويعرض المؤلف على القارئ التعقيدات الدبلوماسية والمالية والسياسية في سنوات الحرب من خلال استعراض سيرة



آدم لوبور

Adam LeBor

برج بازل

Tower of Basel

التاريخ المبهم للبنك الغامض الذي يدير شؤون العالم

The Shadowy History of the Secret Bank That Runs the World

PublicAffairs, New York, 2013, 336 pp., \$28.99

(cloth).

تمثل الأحراف الإنجليزية «BIS» اختصارا مبهما لمن لا يعمل في القطاع المصرفي. لكن قراء الصفحات المتخصصة يعرفون تماما مدينة «بازل» السويسرية في سياق المعايير الدولية لكفاية رأس المال لدى البنوك وغيرها من التوصيات الاحترازية الصادرة عن «لجنة بازل للرقابة المصرفية»، التي يقع مقر أمانتها داخل «بنك التسويات الدولية» (Bank for International Settlements) — أو اختصارا «BIS». وقد كتب الصحفي والكاتب في الشؤون الأوروبية الراهنة، «آدم لوبور»، كتابا مدروسا بدقة يتألف من أكثر من ٣٠٠ صفحة حول هذا البنك العالمي الذي لا يعرفه الكثيرون والكائن في برج إداري حديث التصميم في مدينة «بازل».

ويعرض الغلاف الخلفي للكتاب وصفا للكتاب يفيد بأنه «أول دراسة تحليلية تاريخية لأكثر المؤسسات المالية العالمية غموضا في العالم». وقد وجدت في هذا الكتاب عملا صحفيا جادا ثريا بالمعلومات — وإن كان عاطفيا — لمؤلف عكف على قراءة الكثير من الدراسات المتخصصة، والحديث مع كثير من الناس، ودراسة الوثائق الأرشيفية. لكنه ليس بكتاب تاريخ محايد. فالعنوان في حد ذاته يعتبر الكتاب بمثابة «التاريخ المبهم للبنك الغامض الذي يدير شؤون العالم».

ويتمتع آدم لوبور برؤية ثاقبة في اختيار القضايا الجديرة بالتحليل. وقصة بنك التسويات

مرثية في بلدة المنسوجات



إدواردو نيسي

Edoardo Nesi

قصة أهل بلدي

Story of My People

Random House, New York, 2013, 163 pp., \$19.95 (cloth).

هناك

من يقول إن التاريخ يكتبه الفائزون، وهي مقولة تهكمية. كما أنها غير صادقة في بعض الأحيان. فالأحداث التاريخية البارزة لا تنتصر الرومان على مملكة إسرائيل القديمة كتبها «يوسيفوس فلافيوس»، أحد جنرالات الجانب المهزوم. كذلك كتب مؤرخون بريطانيون بعض القصص الكلاسيكية — وإن كانت لا تخلو من نقاط الاختلاف — حول استقلال الهند. والآن أمامنا كتاب كلاسيكي آخر لمؤلف من على الجانب المعاكس في التاريخ: قصة أهل بلدي، من تأليف إدواردو نيسي حول دور المنافسة الصينية في تدمير صناعة المنسوجات الإيطالية.

لذلك ربما يتعين علينا إعادة النظر في دقة هذا الزعم. وربما يمكننا كذلك أن نقول إن القراء يفضلون كتب التاريخ التي يمكن لمؤلفيها أن يزعموا بأن فريقهم هو صاحب القيم الفضلى، حتى في حالة الهزيمة. وفي هذا السياق، يمكن أن نستعرض في أذهاننا كل الكتب التي تناولت أئينا والحرب البيلوبونيسية. ولكن حتى هذه الحجة لا تنطبق على الحالة التي نحن بصدد تناولها. فلم يزعم «نيسي» أبداً أن إيطاليا كانت صاحبة الدرجة العليا من الفضيلة. بل على العكس من ذلك، نجده يقر بالفعل بأن إيطاليا كانت محظوظة منذ الخمسينات وحتى التسعينات من القرن الماضي، في وقت كان أصحاب الحرف العازمون على العمل الجاد قادرين على إحراز النجاح. لكن هذه الحقبة الذهبية قد انقضت. والآن حان الوقت لكي تأخذ أمم أخرى مكانها تحت الشمس.

ولا يشعر نيسي بالغضاضة إزاء هذا الأمر، ولا حتى بالحزن. وبالتالي اندرج كتابه تحت فئة ثالثة نادرة وجميلة: قصيدة رثاء لأسلوب حياة مفقود. هذه قصة أهل بلدة (وهم بالتحديد أهل مدينة «براتو» التي اشتهرت بإنتاج المنسوجات) ذاع صيت إبداعاتهم في أنحاء العالم ووجدوا أنه لم يعد هناك طلب على ما يتمتعون به من مهارات. فالسوق الحرة التي سبق أن منحتهم الرفاهية والهدف الذي يسعون إلى تحقيقه سلبتهم كلا الأمرين. فأصبح العمال الذين كانوا من قبل يعملون بغير كلل يقضون أيامهم الشاغرة بلا هدف، شاعرين بالإرهاق رغم عدم بذل أي مجهود، وتعثرهم مشاعر الخزي رغم أنهم لم يقترفوا خطأ.

بلدة ذاع صيت إبداعاتها في أنحاء العالم اكتشفت أن مهاراتها لم تعد مطلوبة.

وقد كُتبت قصة أفول نجم مدينة «براتو» بأسلوب قصائدي مؤثر للغاية، وهو أمر غير معتاد إلى حد ما في الكتب التي تتناول الأعمال التجارية. لكن «نيسي» ليس برجل أعمال عادي. فعلى الرغم من أنه ورث شركته عن والده (وأجداده)، فقد كان دائماً يرغب في أن يكون كاتباً. وعندما اضطر إلى بيع شركته أتاحت له فرصة الكتابة، فحقق نجاحاً استثنائياً في كتاباته. وكانت محصلة ذلك كتاباً يسهب في استكشاف تأثير الفشل على الناس بدلاً من وصف صناعة النسيج. فالكتاب لا يكاد يتضمن أي أرقام.

ولا يعني ذلك أن الكتاب ينقصه الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله الجدل. فالمؤلف يقدم تشخيصاً واضحاً للمأزق الذي وقعت فيه مدينة براتو. فقد تمثلت المشكلة الرئيسية في زوال نظام دولي لصناعة الملابس، مما سمح للمنسوجات الصينية الرخيصة أن تفرق الأسواق في أوروبا. وقد تنبأ الخبراء الاقتصاديون في ذلك الوقت بأن الشركات الإيطالية سوف تتمكن بدورها من بيع منسوجاتها ذات الأسعار المرتفعة إلى الصين. لكنه تبين لاحقاً أن هذا الوعد كان مجرد وهما، باستثناء عدد قليل من الشركات ذات الأسماء المشهورة.

أما العامل الرئيسي الثاني فكان أقل وضوحاً. فقد قامت الحكومية الإيطالية في سياق سعيها للقضاء على التهرب الضريبي بفرض ضريبة على إيرادات الشركات. ويعني ذلك أن الشركات كانت مكلفة بأداء الضريبة حتى في ظل تحول أرباحها إلى خسائر. فقررت هذه الشركات، بدلاً من ذلك، أن تغلق أبوابها.

وتكتنف «نيسي» مشاعر قوية بضرورة عمل أي شيء للمساهمة في إنقاذ مدينة «براتو». لكنه لا يعرف ماذا يصنع. وبالتالي، فهو يرى أن الاقتصاديين، الذين سبق أن قدموا مشورة ضعيفة على مستوى السياسات، عليهم أن يتوصلوا الآن إلى الحلول.

ولكن هل هذا بوسعهم؟ لا توجد إجابة واضحة على ذلك. فالاقتصاد القياسي يذهب إلى أن المنافع المتحققة من تخفيض التعريفات الجمركية — أسعار منخفضة ومنتجات أفضل للمستهلكين — تتجاوز التكاليف. ويترتب على ذلك تحقيق المكاسب من التجارة، يمكن للفائزين تقاسمها مع الخاسرين، على سبيل المثال بتدريبهم على شغل وظائف جديدة.

لكن هذا الكتاب يذهب إلى أن مثل هذه الخطط لا يمكنها التعويض عن فقدان أسلوب حياة. وبدلاً من ذلك، يتعين على الحكومات أن تحد من عملية «الهدم الخلاق»، أو على الأقل تخفيض سرعتها حتى يمكن السيطرة عليها بسهولة أكبر. ويمكن بالفعل تحقيق هذا الأمر، ولكن على حساب بقية المجتمع. فقد حاولت بريطانيا تطبيق هذا المنهج في السبعينات من القرن الماضي، وتبين لها أن التكاليف — الدعم، والضرر الذي يعود على الابتكار والنمو — زادت في نهاية المطاف إلى درجة لم يعد المجتمع قادراً على احتمالها. وأعقب ذلك تصحيح للمسار في فترة رئاسة الوزراء مارغريت تاتشر والذي تبين أنه كان أشد وقعاً لتأخر تنفيذها طوال هذا الوقت.

ومع ذلك، لا يزال من الصعب قراءة هذا الكتاب دون الشعور بضرورة عمل شيء ما في هذا الخصوص. ويتفق بعض الاقتصاديين مع هذا الرأي وقبلوا خوض هذا التحدي البحثي. لكن نتائج دراساتهم ستأتي بعد فوات الأوان بالنسبة لمدينة «براتو». لكن أماكن أخرى يمكن أن تستفيد منها، وحتى هذه الأماكن — بل وعلى الأخص هذه الأماكن — التي ترفل حالياً في حقبها الذهبية. وإن كان هذا الكتاب يوضح أمراً واحداً، فهو أن الحقب الذهبية لا تدوم.

جوش فيلمان

مساعد مدير

إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

أكبر منتدى للنقاش في العالم



جاديش باغواتي وأرفيند باناغاريا

Jagdish Bhagwati and Arvind Panagariya

ما أهمية النمو

Why Growth Matters

دور النمو الاقتصادي في تخفيض الفقر في الهند والدروس المفيدة للبلدان النامية الأخرى

How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries

PublicAffairs, New York, 2013, 304 pp., \$28.99 (cloth).

على

مدار العقود القليلة الماضية، اهتماماً متزايداً. ففي أعقاب الاستقلال، وخاصة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ازدادت تدريجياً القيود على التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية وتدابير زيادة دور الدولة في الاقتصاد ورقابتها عليه. فقد قامت الحكومة الهندية بتأميم البنوك ومناجم الفحم وشركات التأمين والنفط؛ وخلقت مناخاً تنظيمياً صارماً، وفرضت القيود على الشركات الكبيرة وأعطت الأفضلية للمشروعات الصغيرة؛ وشدت اللوائح المنظمة لسوق العمل؛ وقيدت الاستثمارات الأجنبية.

وأخذ النمو يقترّب تدريجياً من حالة التوقف، إلى أن بدأ هذا الاقتصاد المنغلق والخاضع للسيطرة المحكمة في الانفتاح والتخفيف من قيوده خلال فترة الثمانينات. وقد تسارعت وتيرة هذه الإجراءات بدرجة ملحوظة في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الهند اقتصاداً سريع النمو يضم شركات عالمية وتترايد روابطه على المستوى العالمي.

وقد أثارَت هذه القصة الجدل — يبدو أن كل شيء تقريباً يثير الجدل في أكبر النظم

الديمقراطية في العالم — حول حقيقة دور هذه الإصلاحات في تنشيط النمو فعلياً، وإن كان النمو أدى إلى تخفيض الفقر وتفاوت الدخل، وإن كانت حياة الفقراء تحسنت. وهذه الأسئلة لها أهميتها، فلا يزال هناك مئات الملايين من الفقراء في الهند بأي مقياس: فماذا يخبرنا نجاح الهند بشأن طبيعة السياسات التي تجعل حياتهم أفضل؟ وفي كتاب «ما أهمية النمو» (Why Growth Matters)، يدافع المؤلفان، جاديش باغواتي وأرفيند باناغاريا، بقوة عن الإصلاحات التي أجريت على مدار العقدين الماضيين، ويفندان خطوة بخطوة القصص الخيالية المختلفة بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الهند منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، كما يطلقان دعوة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز النمو وتحسين حياة المواطنين في الهند.

ولنبدأ بالقصص الخيالية حول النمو في الهند. فهل كانت إصلاحات عام ١٩٩١، التي استطاعت ضمن عدة أمور أن تلغي نظام التراخيص الصناعية وتفتح الاقتصاد الهندي أمام التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، هي السبب في زيادة سرعة النمو؟ وهل تسببت هذه الإصلاحات في زيادة تفاوت الدخل وأدت إلى «عصر مذهب» جديد؟ ويستشهد المؤلفان، باغواتي وباناغاريا، بأدلة مكثفة تدعم زعمهما بأن إصلاحات عام ١٩٩١، وليس ما قبلها، من إصلاحات أصغر حجماً، هي ما يتركز عليه النمو السريع في الهند وإن هذه الإصلاحات أدت إلى تخفيض معدلات الفقر في الهند — دون أن تحدث زيادة كبيرة في تفاوت الدخل.

ويمضي المؤلفان إلى تناول الزعم المتكرر بأن التقدم الاجتماعي في الهند، وخاصة في مجالي الصحة والتغذية، متأخر عن اللحاق بركب البلدان الأخرى. ويتعمقان في تناول الدراسات التي تتجاهل أوضاع الهند المبدئية أو التي تتناول المؤشرات الاجتماعية المختلفة على نحو يجعل الهند تبدو في حال أسوأ من البلدان المقارن بها. ويتسم الاتجاه العام بالنسبة لهذه المزاعم بأنه مقنع: فمن المؤكد أن إصلاحات عام ١٩٩١ كانت إيذاناً بفترة جديدة من التفاؤل والاستقرار الاقتصادي الكلي. فقد انخفضت نسبة الفقراء وارتفعت نسبة المتعلمين بين السكان في الهند أكثر من أي وقت مضى. وهذه أدلة لا خلاف بشأنها.

وهناك نقاط أخرى تم الإفصاح عنها بوضوح وعلى نحو مقنع مثل إنكار أن إصلاحات عام ١٩٩١ أدت إلى زيادة الفساد. غير أن هناك مزاعم أخرى، كتلك المتعلقة بسوء التغذية

ومعدلات الوفيات بين الأطفال، وردت بنفس مستوى اليقين الراسخ ولكن بأدلة أقل إقناعاً إلى حد ما.

ويساهم باغواتي وباناغاريا أيضاً مساهمة ثمينة في عرض جدول أعمال الإصلاح بغية توسيع نطاق سجل نمو الهند في الآونة الأخيرة بحيث يصبح أكثر شمولاً. ويقسم المؤلفان الإصلاحات الداعمة للنمو إلى مسارين: الإصلاحات الداعمة للنمو على الفور — مثل تقليص القواعد التنظيمية وزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية — والإصلاحات الرامية إلى زيادة النمو الفعال والشامل — مثل تحسين التعليم الابتدائي وتنفيذ البرامج الاجتماعية.

ورغم أن قائمة الإصلاحات معروفة بالنسبة للكثيرين ممن يتابعون التطورات في الهند — فمن الواضح أن هناك حاجة للتوسع في توفير فرص التعليم العالي وتحسين شبكات الطرق — فإن المؤلفان يقطعان شوطاً إضافياً من خلال تحديد بوضوح وبتعمق المصاعب التي قد تنشأ إذا جرى تنفيذ هذه الإصلاحات في السياق الهندي. فمن الضروري توخي العناية في تنفيذ إجراءات التحويلات النقدية المشروطة، التي كانت ناجحة تماماً في أمريكا اللاتينية ومثيرة للجدل في السياق الهندي، وذلك بالنظر إلى مناخ الحوكمة الصعب في الهند.

وبالمثل، رغم أن التوسع في توفير فرص التعليم العالي يمثل هدفاً مهماً، فإن أسباب عدم تحقيق هذا التوسع بالفعل — والتي تتراوح بين نقص الأموال وضرورة التعامل مع اهتمامات قطاعات السوق الراسخة في مهارات العمل — تأتي مخالفةً للبدئية في بعض الأحيان، ويكون من المفيد مناقشة سبل معالجة هذه العقبات.

وبالنسبة لمن ليست لهم دراية بالهند وبنظامها الفيدرالي المعقد فسوف يشعرون بغموض جانب من هذا النقاش — وغيره من المناقشات حول سياسة الهند الاقتصادية في فترة ما قبل عام ١٩٨٥ والبيانات المصدرية للبحوث التي تستند إلى مسح قطاع الأسر المعيشية في الهند. أما الذين تابَعوا قصة النمو مؤخراً في الهند، فسوف يجدون كتاب «ما أهمية النمو» موجزاً مهماً لتاريخ الإصلاح الاقتصادي في الهند والمسائل الخلافية التي نشأت عن هذه الإصلاحات، فضلاً على كونه بمثابة توضيح تفصيلي وعملي لما ينبغي اتخاذه من إجراءات ضرورية في المستقبل.

جيمس وولش

اقتصادي أول

إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي

IMF Podcasts

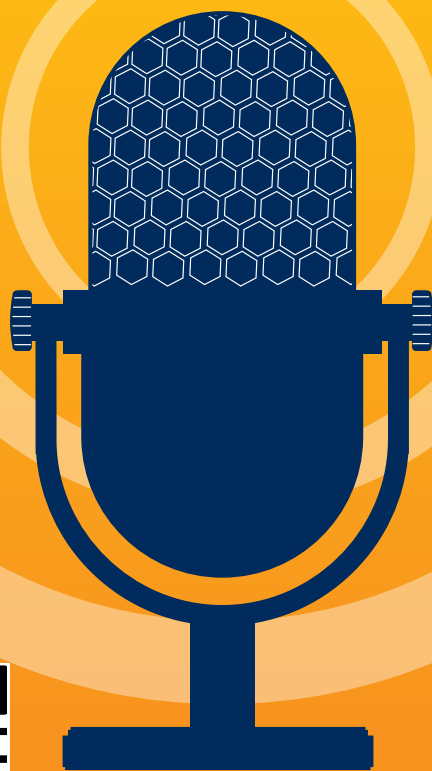
Economics for All

www.imf.org/podcasts

www.imf.org/lespodcasts

soundcloud.com/imf-podcasts

Email: imfsurvey@imf.org



English Podcasts



French Podcasts



MF IAA2013002

التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٣ - ٨ دولارات